



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

خصوصية التشخيص المالي في مجتمعات الشركات
(دراسة حالة مجمع سوناطراك للفترة 2017-2021)

تحت اشراف الأستاذ:

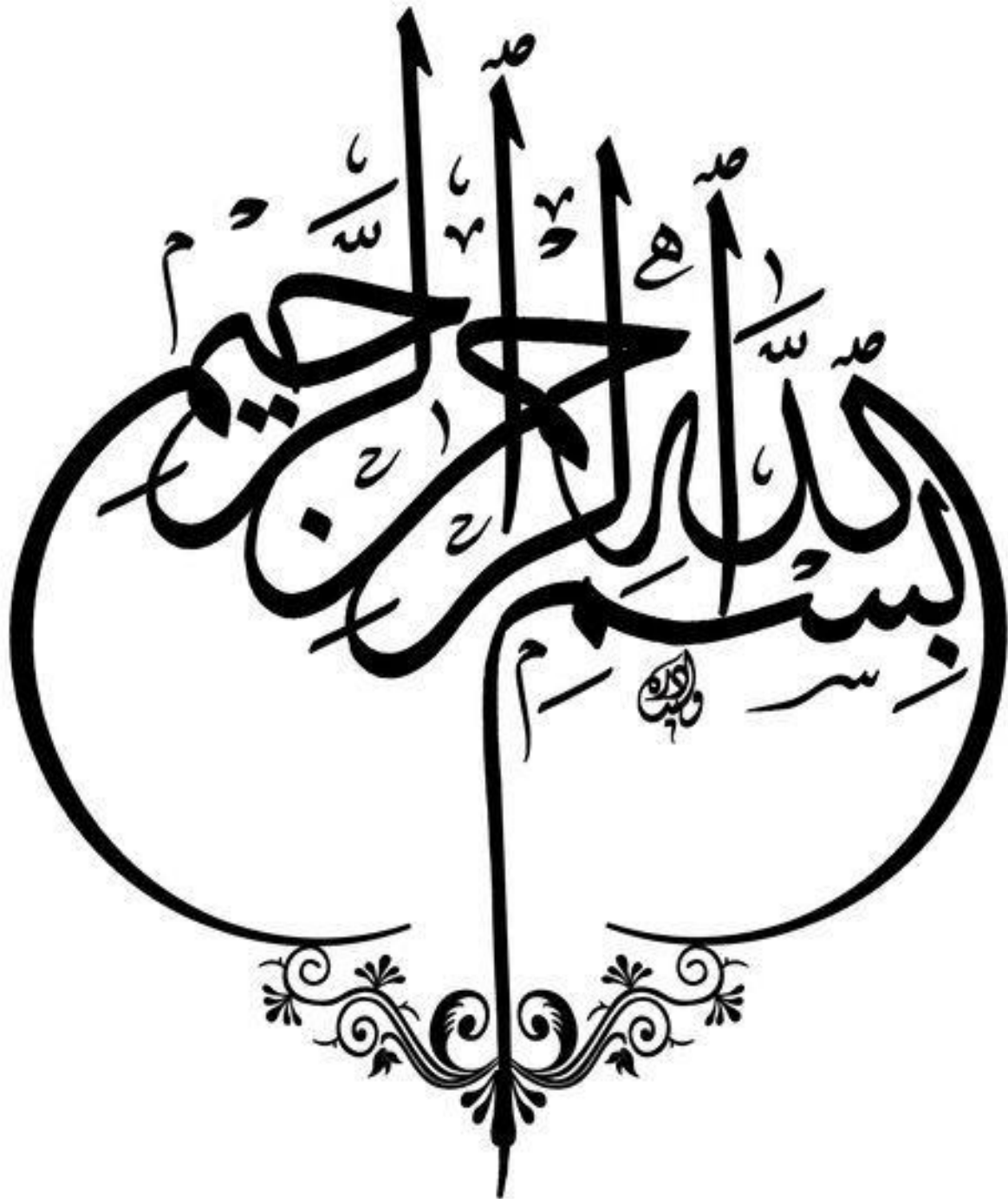
د. الواعر هشام

إعداد الطلبة:

بن يوب رميساء

زغدودي شيماء

السنة الجامعية 2022-2023



شكر وتقدير

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألممنا الصبر
على المشاق التي واجهنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.
والشكر موصول لكل معلم أفادنا بعلمه، من أولى
المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة
شكر للأستاذ المشرف "الواحر همام"، الذي ساعدنا
على انجاز بحثنا.

ونشكر كل من ساعدنا في ميدان التريص ولم يبخلوا
علينا بنصائحهم وارشادهم لنا، والآنص بالذكر
السيدين: "معدني رياض"، و"الكحل محمد".
كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو
بعيد.

وفي الأخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عز وجل أن يرزقنا
السداد، والرشاد، والعفاف والغنى وان يجعلنا هداة
مهديين.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وتبارك الذي جعل لي طريقا في العلم ووفقتني لإتمام هذا العمل

اهدي عملي المتواضع الى كل من أحبهم في الله.

الى أحب وأغلى خلق الله على قلبي، الى من كان دعائها ورضاها عني سر نجاحي،

امي الحبيبة حفظها الله.

الى من تعب من اجل تربيته وكان تاج فخر طالما حملته، **ابي العزيز حفظه الله.**

الى سندي في الحياة اخوتي: **نجد وإسلام.**

الى من ساندني وخطى معي خطواتي زوجي الغالي حفظه الله.

الى عائلة " **بن يوب**" والى عائلتي الثانية " **قراصي**"

الى اعز صديقاتي: **رانية وشيماء**

الى خالي الغالي: **جمال.**

إلى ابنة خالتي: **مرام**

الى كل من نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي.

بن يوب رميساء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والشكر لله أولاً

اهدي هذا العمل المتواضع الى منبع حياتي ومصدر حناني وسبب توفيقني في الحياة

أمي الغالية

لمن كان سبب في وجودي مصدر قوتي وثقتي **أبي الغالي**

الى من رافقوني وساندوني في مشوار حياتي **اختي زهرة واخوتي عطاء الله، مهند،**

والبرعم جواد

الى رفيق دربي وسندي ومشجعي في هذا المشوار **زوجي الغالي**

واهدي شكري الي عائلتي الثانية **"بورارة"**

الى كل اخت اهدتها لي الحياة: **نسرين، نوال**

الى زميلتي ورفيقتي في هذا المشوار: **رميساء**

الى كل من كان له أثر في مشواري ونسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي

زغدودي **شيماء**

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
II - I	فهرس المحتويات
V - III	قائمة الاشكال والجداول
VII - VI	قائمة المختصرات
أ-د	مقدمة عامة
(40-1)	الفصل الأول: مجمعات الشركات وقوائمها المالية الموحدة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمجمعات الشركات
3	المطلب الأول: مفهوم مجمعات الشركات وأهميتها
6	المطلب الثاني: مكونات مجمعات الشركات والقطاعات التي ينشط فيها
12	المطلب الثالث: طرق ودوافع تكوين مجمعات الشركات ومزاياه وعيوبه
18	المبحث الثاني: متطلبات توحيد حسابات مجمعات الشركات
18	المطلب الأول: مفهوم التوحيد وأهدافه
19	المطلب الثاني: أشكال المساهمة في مجمعات الشركات
22	المطلب الثالث: نسب التحكم ونسب العائد
26	المبحث الثالث: القوائم المالية الموحدة لمجمعات الشركات
26	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية الموحدة
29	المطلب الثاني: طرق توحيد القوائم المالية والافصاح المحاسبي
36	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي SCF
40	خلاصة الفصل
(83-41)	الفصل الثاني: أسس التشخيص المالي
42	تمهيد
43	المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي
43	المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته
49	المطلب الثاني: طرق وأساليب التشخيص المالي
53	المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي
55	المبحث الثاني: التحليل الساكن للقوائم المالية الموحدة

55	المطلب الأول: مفهوم التحليل الساكن
55	المطلب الثاني: المدخل الذمي للقوائم المالية الموحدة
64	المطلب الثالث: المدخل الوظيفي للقوائم المالية الموحدة
67	المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للقوائم المالية الموحدة
67	المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج
72	المطلب الثاني: تحليل جدول تدفقات الخزينة
80	المطلب الثالث: تحليل جدول تغيرات رؤوس الأموال
83	خلاصة الفصل
(109-84)	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للتشخيص المالي في مجمع سوناطراك
85	تمهيد
86	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سوناطراك
86	المطلب الأول: التعريف بمجمع سوناطراك
89	المطلب الثاني: نشاطات ومنتجات مجمع سوناطراك
90	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك
93	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الموحدة لمجمع سوناطراك
93	المطلب الأول عرض الميزانية الموحدة لفترة الدراسة
94	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج الموحد لفترة الدراسة
94	المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية الموحدة لفترة الدراسة
95	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الموحدة للمجمع سوناطراك (2017-2021)
95	المطلب الأول: تشخيص الهيكل المالي
100	المطلب الثاني: تشخيص جدول حسابات النتائج المردودية المالية
107	المطلب الثالث: نتائج دراسة الميدانية
109	خلاصة الفصل
113-111	خاتمة
114	قائمة المراجع
120	قائمة الملاحق
	الملخص

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مجمعات الشركات	10
02	مجمعات الشخصية	11
03	المجمعات المالية	11
04	المساهمة المباشرة	19
05	المساهمة غير المباشرة	20
06	المساهمة المختلطة	20
07	المساهمة المتبادلة	21
08	المساهمة الدائرية	21
09	تشخيص الوضعية الحالية والفعالية المالية للمجمع	44
10	أدوات التشخيص المالي	53
11	الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك	92
12	التمثيل البياني لرقم الاعمال	100
13	التمثيل البياني للقيمة المضافة للاستغلال	101
14	التمثيل البياني للفائض الإجمالي للاستغلال	102
15	التمثيل البياني للنتيجة العملياتية	103
16	التمثيل البياني للنتيجة الصافية	104

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقارنة بين الشركة التابعة والمكتب الفرعي	09
02	استعمالات نسبة التحكم	23
03	الميزانية الموحدة لشركة SM بطريقة الدمج الكلي	31
04	جدول حسابات النتائج الموحد بطريقة الدمج الكلي	31
05	الميزانية الموحدة لشركة SM بطريقة الدمج الجزئي	32
06	جدول حسابات النتائج الموحد بطريقة الدمج الجزئي	33
07	الميزانية الموحدة لشركة SM بطريقة المعادلة	34
08	جدول حسابات النتائج الموحد بطريقة المعادلة	34
09	المقارنة بين طرق التوحيد	35
10	الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص	48
11	تمثيل الميزانية المحاسبية	57
12	الميزانية المالية	59
13	الميزانية الوظيفية	64
14	طريقتي حساب القدرة على التمويل الذاتي CAF	70
15	الجزء الأول من جدول التمويل	73
16	الجزء الثاني من جدول التمويل	74
17	جدول تدفقات الخزينة	75
18	جدول تدفقات الخزينة بطريقة غير مباشرة	77
19	جدول تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة	79
20	الميزانية المالية الموحدة لمجمع سوناطراك	93
21	جدول حسابات النتائج الموحد لمجمع سوناطراك	94
22	رأس مال العامل الصافي	95
23	نسب السيولة المالية	96
24	نسب الهيكلية	97
25	نسب النشاط	98
26	نسب الربحية	105
27	نسب المردودية واثـر الرفع المالي	106

قائمة المختصرات

AE	Actif économique	الأصول الاقتصادية
BFR	Besoin en fonds de roulement	الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي
BFR _{ex}	Besoin en fonds de roulement d'exploitation	الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال
BFR _{hex}	Besoin en fonds de roulement hors d'exploitation	الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال
CP	Capitale propre	الأموال الخاصة
CA	Chiffre d'Affaire	رقم الاعمال
CAF	Capacité d'autofinancement	القدرة على التمويل الذاتي
D	Dette Net	الاستدانة الصافية
E _S	Emploi Stables	الاستخدامات المستقرة
E _{ex}	Emploi d'exploitation	الاستخدامات للاستغلال
E _{hex}	Emploi hors exploitation	الاستخدامات خارج الاستغلال
E _T	Emploi de Trésoreries	الاستخدامات الخزينة
F	Filiale	فرع
FR	Fonds de Roulement	رأس مال العامل
FRN _G	Fonds de Roulement net globale	رأس مال العامل الصافي الإجمالي
GE	Groupe d'entreprise	مجمعات الشركات
GF	Groupes Financiers	مجمعات المالية
GP	Groupes Personnelles	مجمعات الشخصية
I	Immobilisation	التثبيبات
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IS	Impôts sur Société	معدل الضريبة على أرباح الشركات
ISA	International Standard Committee	معايير التدقيق الدولية
R	Ressources	الموارد
R _D	Ressources Durable	الموارد الدائمة
R _{ex}	Ressources d'exploitation	موارد للاستغلال
R _{hex}	Ressources hors d'exploitation	موارد خارج الاستغلال

R_T	Ressources de trésorerie	موارد الخزينة
RE	Résultat d'exploitation	نتيجة الاستغلال
R_e	Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
R_{cp}	Rentabilité Financière	مردودية الأموال الخاصة
R_{NET}	Résultat Net	النتيجة الصافية
SM	Société Mère	الشركة الام
SH	Société Holding	الشركة القابضة
TN_G	Trésorerie Net	الخزينة الصافية

المقدمة عامة

مقدمة عامة:

شهد العالم في القرن الماضي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من التحولات الاقتصادية سببها الأساسي هو النظام النقدي الدولي الذي استحدث بعد هذه الحرب، ومن أهم هذه التحولات الأساسية ظهور شكل جديد الا وهو مجموعات الشركات.

تختلف المجمعات على المؤسسات العادية في انها عبارة عن منشآت لا تتكون من كيان واحد، وانما عدة كيانات لها تسميات عديدة (فروع، شركات تابعة، مكاتب فرعية....) مرتبطة فيما بينها ماليا واقتصاديا.

تطورت هذه مجموعات الشركات بشكل كبير ومتسارع خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت تتميز بطبيعة مالية خاصة وكذلك التزامات خاصة، وسبب ظهور هذه الأخيرة ما يعرف بالقوائم المالية الموحدة، التي تحاول من خلالها المجمعات التواصل مع المستخدمين وإظهار المجمع على انه كيان واحد من الناحية المالية.

تطرح القوائم المالية الموحدة لدى مستخدميها ومتخذي القرار هذه التساؤلات من بينها الإشكالية التي نطرحها في العمل الحالي والتمثلة في:

هل يتم تحليل القوائم المالية للمجمعات بنفس طريقة تشخيص المؤسسات العادية الفردية؟

وبناء على الإشكالية المقدمة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل المجمعات وماهي اهم أنواعها؟
- هل القوائم المالية الموحدة هي المرجع الرئيسي لتشخيص الوضعية المالية للمجمعات؟
- ماهي الأدوات المالية المنتهجة في تحليل الوضعية المالية من خلال القوائم المالية؟

وعلى أثر هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

❖ الفرضيات:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه نضع الفرضيات التالية:

- تتمثل المجمعات في مجموعة الشركات المرتبطة فيما بينها اقتصاديا.
- تعتبر القوائم المالية الموحدة هي المرجع الرئيسي لتشخيص الوضعية المالية للمجمعات.
- تعتبر الأدوات المالية المنتهجة في تشخيص الوضعية المالية للمجمعات هي نفسها في المؤسسة العادية.

❖ أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- تتمثل اهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا لاختيار الموضوع فيما يلي:
- يندرج هذا الموضوع ضمن التخصص المتمثل في مالية المؤسسات.
- الميولات الشخصية نحو التشخيص المالي والقوائم المالية.
- محاولة فهم كيفية اعداد القوائم المالية الموحدة في المجمعات.
- دراسة هذه الموضوع من اجل التفرقة بين التشخيص في المجمعات والمؤسسات العادية.
- إضافة مرجع جديد للمكتبة.

❖ حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا على استعمال القوائم المالية الموحدة لتشخيص الوضعية المالية للمجمع، على أساس انها ظاهرة جديدة ومن اشكال تطور عمليات الاستحواذ والاندماج بالإضافة الى محاولة معرفة ظاهرة المجمعات الاقتصادية.

❖ منهج الدراسة:

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، واثبات صحة الفرضيات من عدمها اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لاهم المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري بالإضافة الى المنهج التاريخي الذي تم من خلاله التطرق الى نشأة القوائم المالية الموحدة، حيث استخدمنا مجموعة من الكتب بثلاثة لغات العربية والفرنسية والإنجليزية للإلمام بالجانب النظري المتحصل عليها من مكتبة الجامعة بالإضافة الى المكتبة الكترونية والاطروحات والقوانين والجرائد والمجلات، المحاضرات.

اما بالنسبة للجانب التطبيقي فاعتمدنا على منهج دراسة حالة حيث نقوم بتشخيص الوضع المالي للمجمع الجزائري لكي نتمكن فيما بعد القاء الضوء على اهم الاختلافات بين التشخيص المالي في مؤسسة عادية، واعتمدنا في جمع المعلومات على موقع مجمع سوناطراك Sonatrach الذي استخرجنا منه معظم المعطيات الخاصة بالمجمع.

❖ الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا المكتبي تمكنا من العثور على البحوث السابقة القريبة من موضوعنا، من بينها ما يلي:

- دراسة الطيب مداني " القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IFRS /IAS"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة 2014 -2015.

حيث عالج هذا الباحث أسس قواعد اعداد القوائم المالية المدمجة ومدى أهميتها في إعطاء صورة صادقة باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي وعنصر فعال في اتخاذ القرار حيث أسقط دراسته على مجمع المؤسسة الوطنية للخدمات في الابار (ENSP) حيث لم يتمكن في هذه الدراسة من التوصل الى معرفة المعلومة الغائبة المتمثلة في المعلومة القطاعية.

- دراسة كحلوش امينة "تدقيق القوائم المالية لمجمعات الشركات وفق النظام المحاسبي المالي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، 2020، 2021.

عالجت هذه الدراسة موضوع التدقيق القوائم المالية لمجمعات الشركات وفق النظام المحاسبي المالي، واسقاطها على ارض الواقع بدراسة مجمع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

نشير الى انه بعد اطلاعنا على ما اجري من بحوث (رسائل ماجستير وأطروحة الدكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال لاحظنا عدم وجود المراجع المتناولة لموضوع خصوصية التشخيص في مجمعات الشركات، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها والتي تم ذكرها أعلاه.

❖ هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا اليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بانها ضرورية بناء على النتائج المتوصل اليها.

- الفصل الأول "مجمعات الشركات وقوائمها المالية الموحدة"، حاولنا من خلاله التطرق الى مفاهيم حول المجمعات ومتطلبات توحيد حساباتها المالية، كما تناولنا في هذا الفصل قواعد اعداد وتقديم القوائم المالية الموحدة للمجمع.

- الفصل الثاني "أسس التشخيص المالي" خصصنا هذا الفصل لدراسة التشخيص المالي بصفة عامة وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية بمدخله الساكن والديناميكي.

- الفصل الثالث "دراسة تطبيقية للتشخيص المالي في مجمع سوناطراك" فقد خصص لدراسة ومعرفة مدى مساهمة أدوات التشخيص المالي في الكشف عن الوضعية المالية للمجمع، حيث تم التعريف بالمؤسسة

محل الدراسة وعرض وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة المدروسة (2017-2021) باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

❖ صعوبات الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع صادفنا عدة صعوبات تمثلت في قلة المراجع باللغة العربية التي تتعلق بالجانب النظري للمجمعات، أما المراجع الموجودة بالمكتبة التي تتعلق بالتحليل المالي فكانت وفق النظام المحاسبي المالي القديم، كون الدراسة على مستوى فرع من فروع المؤسسة الوطنية محل الدراسة لم نتمكن من الحصول على المعلومات الكافية لذلك لجأنا لمواقع الانترنت.

الفصل الأول

مجمعات الشركات وقوائمها المالية الموحدة

تمهيد:

نظرا لتغير بيئة الأعمال المحلية والدولية، واندماج الأسواق وتقاربها، وتطور استراتيجيات المؤسسات الكبرى على المستوى المحلي والدولي، إضافة إلى ظهور الحاجة إلى التمويل العابر للقارات عن طريق البورصات العالمية، والحاجة إلى الانتشار الدولي وتنويع الأنشطة الاستثمارية لمواجهة المخاطر ومقاومة المنافسة القوية المحلية والدولية، أصبح التعاون بين الشركات أمر لا بد منه، بحيث لجأت العديد من الشركات للتكتل فيما بينها، ومن بين أشكال التحالف البارزة هي ظاهرة تكوين مجمعات الشركات سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني.

لقد ظهر مجمع الشركات في نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم لأول مرة إعداد الحسابات المجمعّة في سنة 1892 عبر شركة «National Lead»، ولم يظهر هذا المصطلح في أوروبا إلا في القرن العشرين، بحيث تم إعداد أول قوائم مالية مجمعّة في إنجلترا في سنة 1922، ثم في ألمانيا في سنة 1967 وهذا بالنسبة لشركات الأموال، وبالتالي في هذا الفصل سنتطرق الى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمجمعات الشركات**المبحث الثاني: متطلبات توحيد حسابات مجمعات الشركات****المبحث الثالث: القوائم المالية الموحدة لمجمعات الشركات**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمجمعات الشركات

إن تطور الشركات وزيادة حدة المنافسة بينها أدى إلى التفكير لإيجاد حل للتقليل منها، مما أدى في الأخير إلى تبني فكرة التكتل فيما بينها لتشكل بذلك مجمعات، حيث يتم تكوين هذه المجمعات بطرق مختلفة تبرم بين المؤسسات، وفي ظل مجموعة من الدوافع، كما أن لهذه المجمعات خصائص تميزها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى ذلك.

المطلب الأول: مفهوم مجمعات الشركات وأهميتها

لدراسة مفهوم مجمع الشركات يجب الالتفات لمختلف الجوانب المتعلقة به سواء من وجهة نظر اقتصادية أو قانونية أو محاسبية أو جبائية، وفيما يلي سوف ندرج أهم التعريفات والخصائص الخاصة به

أولاً: مفهوم المجمع

هناك عدة تعريفات لمجمعات الشركات نجد منها ما يلي:

عرف الاستاذان Bruno Bachy, et Michel Sion المجمع على أنه: "عبارة عن مجموعة من الشركات المرتبطة مع بعضها البعض، والتابعة لشركة واحدة تدعى الشركة الأم وهذا بالرغم من اختلاف الروابط بينها".¹

على أنه: "مجموعة من الشركات المستقلة قانونياً الواحدة عن الأخرى لكنها في الواقع تخضع لوحدة القرار الاقتصادي".²

عرف المشرع الجزائري طبقاً لنص المادة 796 من القانون التجاري التي عرفت المجمع بـ: "يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابياً، ولفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط الاقتصادي وتنميته".³

عرف قانون الضرائب المجمع حسب المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه "كل كيان اقتصادي، مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونياً، تدعى الواحدة منها

¹ – Bruno Bachy, Michel Sions, **Analyse financière de comptes consolidés Normes IFRS**, Dunod, Paris, France, 2009, P 05

² – Bruno Dondero, **Droit des sociétés**, Dalloz, 2eme édition, Paris, 2011, P535.

³ – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي، رقم 93-08، المؤرخ في 25-04-1993، القانون التجاري، المادة 796، العدد 27، ص 235.

"الشركة الأم" تحكم الأخرى المسماة "الأعضاء" تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر 90% أو أكثر من رأسمالها الاجتماعي، والذي لا يكون رأس مال ممتلك كلياً أو جزئياً من طرف هذه الشركات أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنه أخذ طابع الشركة الأم".¹

تناول النظام المحاسبي المالي الجزائري مجمع الشركات في الفقرة (2-132) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم المحاسبية، ومحتوى القوائم المالية، حيث نصت هذه المادة على: " كل كيان له مقر أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويراقب كيانه أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات".²

وحسب تعريف المعايير المحاسبية الدولية IFRS / ISA مجمعات الشركات تكون من خلال العناصر التالية:³

- الشركة الأم: هي شركة لها فرع أو عدة فروع؛
 - الفرع: عبارة عن مؤسسة مراقبة من طرف مؤسسة أخرى (الأم)؛
 - المجمع: عبارة عن الشركة الأم ومختلف فروعها.
- من خلال التعاريف السابقة نتوصل الي تعريف بسيط للمجمع: هو عبارة عن مجموعة من مؤسسات أو شركات مرتبطة فيما بينها بعنصر مشترك.

ثانياً: خصائص مجمعات الشركات

تتمثل خصائص المجمع فيما يلي:⁴

- تعدد الأشخاص المكونة للمجمع: إذ يتكون على الأقل من شخصين أو أكثر، وسواء كانوا أشخاصاً طبيعيين (مشروعات فردية) أو أشخاصاً معنوية (شركات)؛

¹ - الوزارة المالية للجمهورية الجزائرية، المديرية العامة لضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 138 مكرر، سنة 2022، ص 50

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية من سنة 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر، ص 15.

³ - جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2014، ص 383.

⁴ - قاشي علال، النظام القانوني لمجمع الشركات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البلدة 02، 2020، ص ص 47 48.

- عدم تمتع الشركات بالشخصية القانونية: إن مجمع الشركات لا يتوفر على شخصية قانونية مستقلة ولا يعد من الأشخاص المعنوية. ويجمع الفقه على عدم تمتع مجمع الشركات بالشخصية القانونية المستقلة، وليس لهذا المجمع اسم ولا موطن ولا جنسية ولا أهلية للتعاقد، وإن كان يضم أشخاصا لها شخصيتها المعنوية وهذا أمر أكده القضاء الفرنسي؛
- **كيان اقتصادي كبير**: إن مجمع الشركات يمثل كيان اقتصادي كبير هدفه السيطرة على السلع أو الخدمات ومنافسة الكيانات الأخرى بكل حرية؛
- **وحدة القرار**: إن ما تقرره الشركة الأم بخصوص السياسة الاستراتيجية والاقتصادية تخضع له كل شركات المجتمع رغم أن كل شركة من شركات المجمع تظل متحفظة بشخصيتها المعنوية المستقلة ولها حرية اتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات، لكن الارتباط بالمجموعة يفرض على كل الشركات الخضوع لهذا القرار وفقا لمركزية سلطة اتخاذ القرار.

ثالثا: أهمية مجتمعات الشركات

- يعتبر مجمع الشركات النموذج الأمثل للتركيز الاقتصادي حيث اثار جدلا فقهيها كبير حول أهميته ودوره في الاقتصاد الوطني والدولي، تكمن أهمية مجمع الشركات في:¹
- **الأهمية القانونية**: يشكل مجمع الشركات الوسيلة القانونية السهلة لاتحاد رؤوس الأموال، ذلك من خلال توحيد القرارات الداخلية للشركات المكونة للمجمع.
 - ان العمل داخل المجمع يبقي على الشخصية المعنوية للشركات فانضمام الشركة للمجمع لا يعدم شخصيتها المعنوية، ولا ينقص من استقلالها القانوني فمن الآثار المترتبة على بقاء الشخصية المعنوية للشركات المكونة للمجمع عدم مسؤولية الشركة القابضة عن تصرفات الشركة التابعة، فالشركة التابعة وحدها المسؤولة عن تصرفاتها مع الغير.
 - **الأهمية الاقتصادية**:

مجمع الشركات ظاهرة دخلت كل النشاطات الاقتصادية فلها دور هام في كل القطاعات الصناعية، المالية والتجارية والصناعية فأغلب المؤسسات التجارية والصناعية تحولت الى مجتمعات صناعية، وهذا ما

¹ - أروان هارون، النظام القانوني لمجمع الشركات - دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص53.

أخذت به الجزائر فمعظم مؤسساتها العمومية الاقتصادية أعادت هيكلتها وأصبحت عبارة عن مجمعات. كذلك العمل داخل المجمع يكرس مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، فالشركة القابضة هي التي تتولى التخطيط والتوجيه أما الشركات التابعة فهي التي تتولى التنفيذ.

المطلب الثاني: مكونات مجمعات الشركات والقطاعات التي ينشط فيها

يتشكل مجمع الشركات من شركة أم تمارس السيطرة والرقابة على مجموعة من الشركات التابعة لها بفعل العلاقة المالية والاقتصادية التي تربطهم.

أولاً: مكونات مجمعات شركات

1- الشركة الأم: " Société mère "

تعتبر الشركة الأم قمة هرم المجمع والتي تتركز عليها، وتمارس رقابة على شركات أخرى فرعية، وتخول لها كل الصلاحيات المتعلقة باتخاذ القرارات، وتعرف الشركة الأم كذلك على أنها الشركة التي تملك شركة تابعة أو أكثر، وتعرف أيضاً أنها: "البنية القانونية التي تجمع القدرة الاستراتيجية فهي تتحكم في النشاط وتضمن المراقبة داخل المجمع".¹

2- الشركة القابضة " Société Holding "

يستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع في حالة الشركات التي تم إنشاؤها لغرض الحصول على أسهم في رأس مال شركة أخرى. يمكن إنشاء الشركة القابضة في شكل أو آخر من الهياكل القانونية المنصوص عليها في القانون التجاري الذي تخضع له.²

هي الشركة المساهمة التي تملك أكثر من 50% من أسهم رأس مال شركة مساهمة أخرى (يطلق عليها الشركة التابعة)، أو أكثر من شركة أخرى (شركات تابعة لنفس الشركة القابضة). وقد تصل الملكية الى كل

¹ - أحمد مقدمي، النظام المحاسبي والجبايي لمجمع الشركات دراسة حالة -مجمع صيدال-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص08.

² - Laure siné, **Drroit des sociétés**, 8ème édition, Dunod, Paris, 2008, p136.

رأس مال الأسهم في الشركات التابعة الأخرى. وللشركة القابضة وفقا لهذا المفهوم خصائص معينة لعل أهمها ما يلي:¹

- الأسهم التي تمتلكها الشركة القابضة في الشركة التابعة هي من الأسهم التي يمثل أصحابها أعضاء الجمعية العامة للمساهمين في التابعة وعادة هي الأسهم العادية؛
- الشركة القابضة التي تملك أكثر من 50% من هذه الأسهم هي التي تحقق السيطرة على الشركة التابعة بامتلاكها لأغلبية الأسهم وبالتالي تحقيق الأغلبية لها في الجمعية العامة للمساهمين في هذه الشركة؛
- إن سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة يحقق لها التحكم في القرارات التي تصدرها التابعة وتوجيه سياستها لما يحقق مصالحها المشتركة لشركات المجموعة؛
- الشركة القابضة تعتبر إحدى صور الاندماج مع بقاء الشخصية المعنوية المستقلة لكل من الشركة الدامجة (القابضة) والشركة أو الشركات المندمجة (التابعة)؛
- الشركة القابضة هي الشركة شركة (مستثمرة) لجانب من أموالها في الشركة أو الشركات التابعة لها والتي تعتبر شركات (مستثمرة فيها) وهذا لا يعني أن الشركة القابضة لا تمارس نشاط اقتصادي أو إنتاجي معين ولكن الأصل ان تكون شركة منتجة وتمارس نشاط عادي كأى شركة من الشركات.

3- الشركات التابعة " filiale "

عرف المشرع الجزائري حسب المادة 729 (معدلة) الشركة التابعة: "إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأس المال شركة أخرى تعد ثانية تابعة للأولى".²

ومن خلال عرضنا لمفهوم الشركة القابضة فيما سبق نستطيع تحديد مفهوم الشركة التابعة على أنها هي الشركة التي يكون أكثر من 50% من أسهم رأس مالها والتي لها حق التصويت في الجمعية العامة مملوكا لشركة أخرى وهي (القابضة).

¹ - محمد السيد سرايا، المحاسبة المالية في الشركات الأشخاص، شركات الأموال، الشركات القابضة والتابعة، دار المطبوعات الجامعية، طبعة 2008، إسكندرية، ص 569-570.

² - القانون التجاري الجزائري، المادة 729 معدل، سنة 2007، ص 220.

وتبعية شركة معينة لشركة أخرى وهي الشركة القابضة تأتي من حق الأغلبية التي تتمتع بها القابضة في الجمعية العامة للشركة التابعة وبصفة خاصة عند اتخاذ أي قرار يمس مصلحتها، تكون الشركة التابعة تحت سيطرة القابضة في مثل هذه الحالات.

وفيما يتعلق بعلاقة التبعية هذه بين الشرة القابضة والشرة التابعة يمن عرض الملاحظات التالية:¹

- الشركة التابعة هي تحت سيطرة الشركة القابضة وتمثل فرع من فروع شركات المجموعة التابعة لهذه الشركات القابضة التي تمثل الشركة الام بالنسبة لها؛
- تحتفظ الشركة التابعة بشخصيتها المستقلة عن الشركة القابضة في هذا الشكل من أشكال الشركات كما قلنا سابقا؛
- من حق الشركة التابعة وضع السياسات المختلفة الإدارية والإنتاجية بما يتفق مع مصلحتها من ناحية، وبما لا يتعارض مع مصلحة الشركة القابضة من ناحية أخرى وهذا أمر طبيعي لأنها صاحبة الأغلبية؛
- في بعض الحالات قد تصبح الشركة التابعة لشركة القابضة في نفس الوقت هي نفسها قابضة لشركة أخرى بما يحقق مصلحتها، ومن الطبيعي تحقيق مصلحة الشركة القابضة الأصلية أيضا؛
- الشركة التابعة يمكن أن تمارس نفس نشاط الشركة القابضة أو أي نشاط آخر مكمل لنشاطها، مثل إنتاجها لمواد خام تستخدمها القابضة في عملياتها الإنتاجية، أو إنتاجها لمواد التعبئة والتغليف تستخدمها القابضة في تغليف وتعبئة منتجاتها. أي أن العلاقة بين الشركتين علاقة مشتركة ومتكاملة، قبل أن تكون مجرد علاقة استثمارية فيما بينهما.

4- مكتب فرعي "La succursale"

هو منشأة دائمة لا تستفيد من الشخصية الاعتبارية، ولكنها تتمتع باستقلالية معينة في الإدارة والتوجيه فيما يتعلق بالشركة الرئيسية التي ترتبط بها مالياً وتجاريًا.²

المكتب الفرعي متميز جغرافياً عن الشركة الأم، وغالباً ما نتحدث عن فروع للشركات التي تنشئ مؤسسات في الخارج. ومع ذلك تظل معتمدة كلياً على الشركة الأم، من الناحية القانونية والمالية، على عكس الشركة التابعة فهي ليست شخصاً اعتبارياً في حد ذاتها.

¹ - محمد السيد سرايا، المرجع نفسه، ص579-580.

² - Serge braudo, consulté le 23/03/2023, 12 :23, <https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/succursale.php>.

والجدول الموالي يحدد اهم الفروق بين الشركة التابعة والمكتب الفرعي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين الشركة التابعة والمكتب الفرعي

الشركة التابعة	مكتب الفرعي
- شخصية قانونية ومستقلة؛	- عدم وجود استقلالية قانونية؛
- دفع الضريبة على أرباح الشركات؛	- عدم فرض الضريبة على أرباح الشركات
- وجود صفقات قانونية ما بين الشركة الام والشركة التابعة، لذلك يدفع الرسم على القيمة المضافة TVA على المبيعات؛	- وإنما تحول الى الشركة الام؛
- توزيع الأرباح وحساب الرصيد الجبائي، وفرض الضريبة عليها على مستوى الشركة الأم؛	- عدم وجود صفقات قانونية ما بين الشركة الام والشركة التابعة، لذلك لا يدفع الرسم على القيمة المضافة TVA على المبيعات؛
- لديها محاسبة خاصة بها.	- عدم توزيع النتيجة؛
	- محاسبتها تتم على مستوى الشركة الام.

المصدر: كنزة زيتوني، دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات دراسة حالات (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص32.

ثانيا: هيكل مجتمعات الشركات

إن مختلف الارتباطات والعلاقات القائمة بين الشركات تكون المجمع وذلك في إطار وجود شركة رئيسية (الأم) التي لها مساهمات مباشرة وغير مباشرة في مؤسسات أخرى، ويأخذ الهيكل التنظيمي للمجمع شكلين أساسيين هما:¹

1- المجتمعات العمودية:

ينكون المجمع العمودي من الشركة الأم والشركات الأخرى الموضوعة تحت رقابتها المطلقة، أي الشركات التي تكون تحت سيطرتها كما يمكن لهذا المجمع أن يحتوي على مجتمعات جزئية على رأس كل واحدة منها شركة أم والشكل الموالي يوضح المجمع العمودي.

2- المجتمعات الأفقية:

¹- سلامي منير، القوائم المالية المجمع على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص99.

هذا النوع من المجمعات مكون من شركات ليست متصلة ببعضها البعض بل هي خاضعة لإدارة وحيدة ناتجة عن إدارة جماعية وليست ناتجة عن طريق هيمنة مالية لواحدة منها، تتشكل حسب أنماط متفق عليها وذات فائدة موحدة وهذا الشكل غير منتشر بكثرة وهو حالة خاصة والشكل الموالي يوضح هذا النوع من المجمعات.

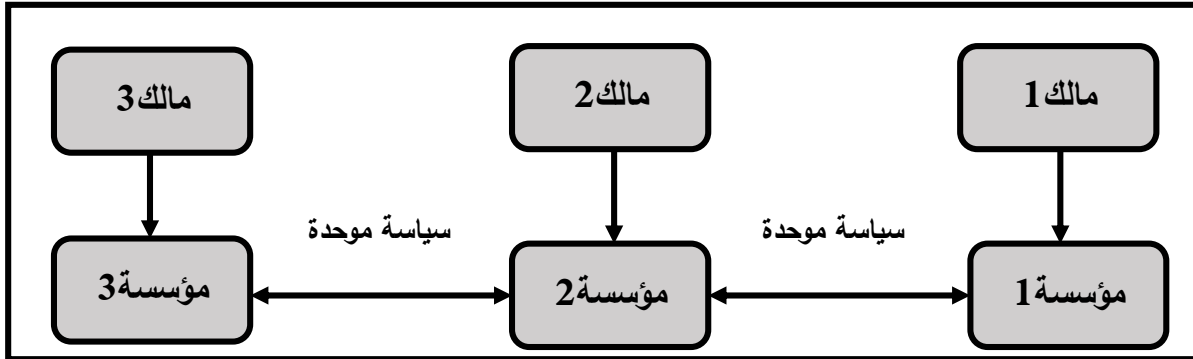
ثالثا: القطاعات التي ينشط فيها مجمع الشركات

يمكننا التمييز بين ثلاثة قطاعات تنشط فيها مجمعات الشركات: مجمعات الشركات والمجمعات الشخصية والمجمعات المالية.¹

1- مجمعات الشركات " Les Groupe d'entreprise "

هو مجموعة من المؤسسات التي تربط فيما بينها سياسات مشتركة، أهم خاصية في هذه المجمعات هي غياب الملاك الموحد وكذلك غياب الترابطات المالية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): مجمعات الشركات GE



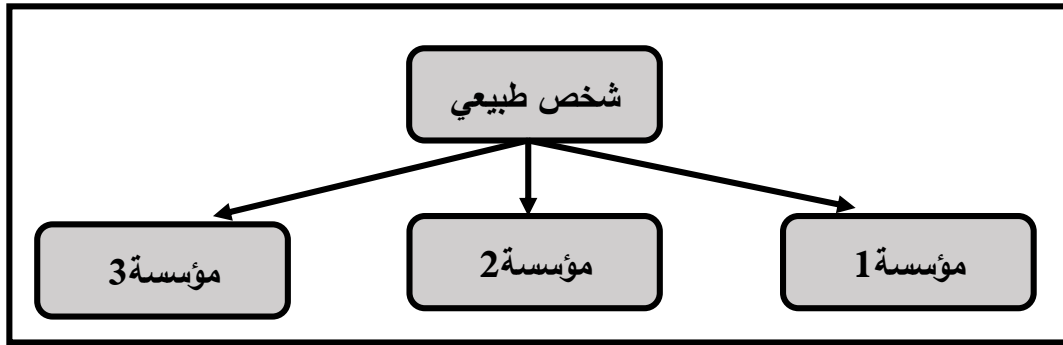
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

2- المجمعات الشخصية " Les Groupes Personnelles "

هي مجموعة من المؤسسات التي يربط بينها شخص طبيعي، أهم خاصية لهذه المجمعات أن مكوناتها مستقلة ماليا عن بعضها. والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹– Bruno Bachy, Michel Sions, **Analyse financière de comptes consolidés Normes IFRS**, op.cit, P05.

الشكل رقم (02): المجمعات الشخصية GP

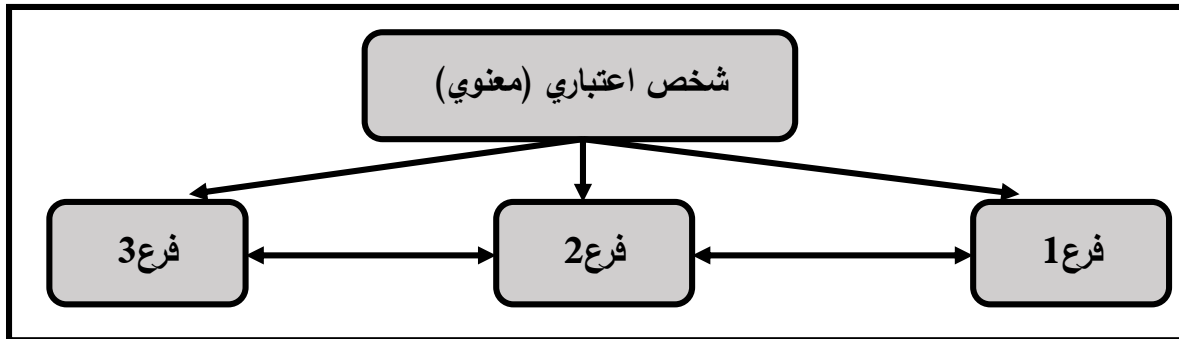


المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

3- المجمعات المالية "Les Groupes Financiers"

هو مجموعة من المؤسسات التي يربط بينهما شخص اعتباري (معنوي)، أهم خاصية في المجمع المالي هو وجود ترابطات مالية بين مختلف الفروع بحيث يصبح المجمع بمثابة مؤسسة واحدة. الشكل التالي يفصل لنا ذلك:¹

الشكل رقم (03): المجمعات المالية GF



المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

يعتبر المجمع المالي هو الوحيد المطالب بأن يقوم بإصدار قوائم مالية موحدة، نظرا لغياب الاستقلالية لمختلف الفروع حيث أن القرار المالي يأتي في الغالب من الشركة الأم.²

¹– Bruno Bachy, Michel Soin, op.cit, p 5.

²– Op.cit, p 6.

المطلب الثالث: طرق ودوافع تكوين مجمعات الشركات ومزاياه وعيوبه

أدى تطور الشركات إلى ظهور فكرة التكتل مما تم تشكيل مجمعات بطرق مختلفة، بالرغم من الدوافع المشجعة لتكوين مجمع الشركات مع وجود مزايا وعيوب تحتويها هاته الأخيرة، وفيما يلي سنتطرق إليها بالتفصيل.

أولاً: طرق تكوين مجمع الشركات

لغرض تكوين مجمع شركات تلجأ الشركات إما لأسلوب الاندماج أو لأسلوب الانقسام أو تقديم حصة جزئية من الأصول أو اللجوء إلى نظام التفريع " الشركات التابعة" وسنتطرق فيما يلي إلى كل طريقة:

أ- الاندماج: عندما يتبين شركتين أو أكثر ضرورة التجميع بهدف ضمان أفضل مردودية لوسائل الإنتاج التي في حوزتها وتحسين إنتاجها، وبطبيعة الحال تحقيق المزيد من الأرباح، تجتمع لاتخاذ قرار تكوين شركة جديدة أو شركة واحدة تستوعب الشركات الأخرى، يسمح القانون التجاري لشركة في حال التصفية بالمساهمة في عملية الاندماج، كما يمكنها أيضاً أن تساهم في تأسيس شركة جديدة عن طريق الاندماج.

معنى الاندماج، فهو تلك العملية التي بموجبها تنقل شركة أو عدة شركات موجودة ذمتها المالية إلى شركة أخرى موجودة، أو إلى شركة جديدة يجرى تأسيسها، بعد انقضاءها وزوال شخصيتها المعنوية وانتقال حقوق الشركاء أو المساهمين إلى الشركات المستفيدة من العملية.¹ وهذا ما أشار إليه المشرع الجزائري في المادة 744 من القانون التجاري: "للشركة ولو في حالة تصفيتها أن تدمج في شركة أخرى أو تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريق المزج".²

ويحدد مشروع الاندماج إما من قبل مجلس الإدارة لكل واحدة من الشركات التي تساهم في الاندماج، وإما من قبل مجلس الإدارة للشركة المقرر ادماجها، وينبغي يتضمن هذا المشروع بعض البيانات المتعلقة بالأهداف المسطرة وبالمعلومات الحسابية والمالية، سواء بالنسبة للشركة المقرر ادماجها أو الشركة التي

¹ - سامي بن حملة، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري - قسنطينة، العدد 28، الجزائر، 2007، ص 250.

² - قانون التجاري الجزائري، المادة 744، مرجع سابق، ص 224.

ستدمج فيه الشركة الأولى، كما يجب ان يشير المشروع الوضعية الاجتماعية في الشركتين والى التواريخ المحددة للعملية.¹

ب- عقود التعاون بين المؤسسات:

تستطيع شركة أن تتعاون مع شركة أخرى وهذا على أساس تعاقدى دون أن يكون لها صلة مالية تربطها بها، فيما يلي أهم العقود التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات للتعاون:²

- عقد المقاوله من الباطن: يقصد بها تكليف مؤسسة لأخرى بتنفيذ جزء من عقود الإنتاج والخدمات لصالحها، بينما تحتفظ هي من خلال هذه العقود بالمسؤولية الاقتصادية النهائية وبالتالي فالشركة المقاوله من الباطن لا يمكنها أن تتصرف بحرية وإنما تبقى تحت سيطرة الشركة المكلفة لها.
- عقد الصناعة بالاشتراك: يتم من خلاله مساهمة مؤسستين أو أكثر في صناعة منتج أو عدة منتجات هذه المساهمة تتم بصفة عامة إما باستعمال وحدة إنتاج مشتركة أو بالتنظيم العقلاني للمهام.

حيث أن هذه العقود التي تتم بين المؤسسات، بالإضافة إلى عقود أخرى، تهدف لتطوير الإنتاجية، ومن شأنها أن تكون كتمهيد مسبق لإنشاء علاقات تفوق إطار تعاون بسيط وتهيئ لتجميع الشركات.

ج- المساهمة: تعرف المساهمة على أنها حيازة جزء من رأس المال في شركة أخرى، ويعرفها القانون التجاري الجزائري كما يلي: "تعتبر شركة مساهمة في شركة أخرى، إذا ان جزء رأسمال الذي تملكه في هذه الأخيرة يقل عن 50% أو يساويها".³

كما تجدر الإشارة الى نوعية الأسهم المشكلة لمساهمة شركة في شركة أخرى تأثير مباشر وكبير على نسبة امتلاك حقوق التصويت ومن ثم على معدل الرقابة الذي تتحدد على أساسه طريقة التجميع المحاسبي.

وفي هذا الصدد، فإنه يمكن التمييز على مستوى التشريع الجزائري بين:

¹ - محمد بلقايد خملول، إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، محاسبة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2020، ص11.

² - كنزة زيتوني، دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات دراسة حالات، مرجع سبق ذكره، ص33.

³ - مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري والنصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص239.

- الأسهم العادية "Actions Ordinaire": وهو النوع الذي يهيمن على تركيبة رأس المال على مستوى الشركات ذات الأسهم، حيث يخول هذا النوع من الأسهم لحاملها الحق في التصويت البسيط، الحق في الأرباح، الحق في المعلومة والحق في الأصول.¹
- ويمكن أن تتجزأ الأسهم العادية إلى:²
 - ← أسهم ذات صوت متعدد، أي تخول لأصحابها حق تصويت أكبر من عدد الأسهم التي بحوزتهم؛
 - ← أسهم تخول أصحابها امتياز الأولوية في اكتتاب أسهم أو سندات جديدة.
- شهادات الاستثمار "Les certificats d'investissement": وهي بمثابة أسهم لها فقط الحق في الأرباح دون حق في التصويت.³
- شهادات حق التصويت "Les certificats de droit de vote": وهي بمثابة أسهم لها فقط الحق في التصويت القرارات دون الاستفادة من توزيع الأرباح المحققة من طرف الشركة.⁴
- د- المراقبة: تمارس مؤسسة على مؤسسة أخرى ما يسمى بالمراقبة وذلك على أساس عدد الأسهم التي تمتلكها فيها، وتمكنها هذه الأسهم من القدرة على تسييرها وتسمى عندئذ المؤسسة التي تمارس الرقابة بالشركة الأم، في حين تدعى الشركة المسيرة بالشركة الفرعية.⁵
- تجدر الإشارة إلى أن الرقابة تعتمد في ممارستها على امتلاك حقوق التصويت بدلا من المساهمة في رأس المال عن طريق امتلاك أسهم أو سندات.

ثانيا: دوافع تكوين مجمعات الشركات

الدوافع المشجعة على تبني فكرة تكوين مجمع شركات تمثلت في:

1- دوافع اقتصادية: يمكن تلخيص الدوافع الاقتصادية لتكوين مجمع الشركات في النقاط التالية:⁶

- 1 - القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 42، ص134.
- 2 - القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 44، ص 134.
- 3 - القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 61 و 62، ص136.
- 4 - القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 63-65، ص 136.
- 5 - مبروك حسين، نفس المرجع، ص239.
- 6 - كنزة زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص41.

- تعبئة الوسائل المختلفة والتكميلية والتي لا تستطيع مؤسسة بمفردها تعبئتها على سبيل المثال: الشركة الأم لديها القدرة على توفير وسائل التمويل والتفاوض مع البنوك من أجل الحصول على قروض لصالح الشركات التابعة لها؛

- تخفيض حجم المخاطر التي يتعرض لها المجمع وذلك من خلال انتهاج سياسة تكوين فروع جديدة وبالتالي تقسيم المخاطر بين شركات المجمع وهذا من خلال سياسة التتويج؛

- إحداث نشاطات مختلفة عبر العالم وهذا عن طريق إنشاء فروع إنتاجية في الخارج.

2- الدوافع المالية والقانونية: وتتمثل في:¹

- يسمح تقسيم قطاعات النشاط داخل الكيانات القانونية بتحديد مسؤوليات كل من الشركة الأم والشركات التابعة لها حيث تعتمد معظم الشركات التي تريد مركزية نشاطاتها إلى اختيار التنظيم في شكل مجمع لأن هذا الأخير يسمح بمرونة العمليات المالية لإعادة تنظيم نشاطاته؛

- يقوم مجمع الشركات بالتوسع داخليا عن طريق إنشاء فروع جديدة هذه العملية تسمح بزيادة رأس المال الممتلك واقعيا إلا أن هذا التوسع لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الحق في ممارسة الرقابة، لذلك تلجأ المجمععات للتوسع خارجيا وذلك بالحيازة على أسهم شركات أخرى وهذا بهدف ممارسة الرقابة عليها وبالتالي حماية مصالحها عن طريق القليل من المنافسة.

ثالثا: مزايا وعيوب تكوين مجمععات الشركات

لمجمععات الشركات مزايا وعيوب يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- مزايا تكوين مجمع الشركات:

تتميز مجمععات الشركات بعدة مزايا مالية، اقتصادية وأيضاً جبائية:

أ- المزايا المالية والاقتصادية:

يتميز مجمع الشركات حسب طيب بولة ب:²

- الاستقلالية القانونية لكل شركة ضمن المجمع؛

- فصل أصول الشركات الخاضعة للرقابة عن أصول الشركة الأم؛

¹ - خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

² - Tayeb Belloua, **Droit des sociétés**, Collection Droit Pratique, 2 Ed, Berti Ed, Alger, 2009, p.84.

- تمنح الشركة الأم بعض الحماية في حالة افلاس أو تسوية قانونية؛
- يمكن لمجمع الشركات الحصول على ربح كبير بفضل الاستقلالية الإدارية للشركات الخاضعة للرقابة والتخصص حسب قطاع النشاط؛
- إن عزل الأنشطة المختلفة داخل كيانات قانونية متميزة، وهي شركات تابعة، يجعل من الممكن تحديد المسؤوليات بشكل أفضل، من خلال تقليل المخاطر التي تتكدها الشركات التابعة للمجموعة ككل.¹
- ب- **مزايا جبائية:** التسيير الجبائي الجيد والغرض منه تخفيض مبالغ الضريبة المستحقة على المجمع فمن خلال نظام الاندماج الجبائي يمكن للشركة الأم حساب ضريبة وحيدة وهذا بعد ضم لنتيجتها الجبائية نتيجة كل شركة فرعية تابعة لها، وبالتالي إجراء عملية مقاصة بين خسائر وأرباح الشركات لنفس المجمع وبهذا تعمل النتائج السلبية على تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة ومنه تخفض مبالغ الضريبة المستحقة.²
- ج- **مزايا إنسانية وعلاقات:** من أهم مميزات المجمع هي تعدد تنظيماته وتوسعه. ولهذا فهو يجلب أحسن المهارات المسيرة التي تستطيع مضاعفة المردودية وكذلك فالمجمع يسمح بتوظيف أحسن الإطارات، كما يتيح للشركات التابعة المنشأة حديثا، من اكتساب أيدي عاملة كفئة بمجرد بداية نشاطه، وهذا من خلال إمكانية تحويل الإطارات العاملة من شركة لأخرى، تدخل مباشرة في الاستراتيجية المسطرة من قبل المجمع.

2- عيوب تكوين مجمع شركات

ان المزايا سالفة الذكر، رغم أنها واقعية إلا ان تطبيقها الميداني يرتبط في كثير من الأحيان بمهارة المسيرين وقدرتهم على استغلال الفرص والظروف المواتية أكثر من أم آخر وكثرة عدد الشركات التابعة يمكن ان يسبب في مضاعفة مجهود التنسيق والمراقبة المبذولة من قبل إدارة المجمع وتتمثل عيوب تكوين مجمع في:³

- أ- **وضعية المساهمين الأقلية:** إن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للشركة التابعة يحدث لا محالة عدم التوازن داخل شركات المجمع، وأن القرار يكون دائما لدى أغلبية المساهمين الذين يسيطرون

¹ - Boufassa Amina, Yala Zahra, **la consolidation des comptes selon le SCF et le référentiel international IFRS**, mémoire de master, école supérieure de commerce, 2016, p 09

² - أحمد مقدمي، النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات دراسة حالة -مجمع صيدال-، مرجع سابق، ص28.

³ - ياسين بوكليخة، خليل طيار، مجمع الشركات وقوائمها المالية المدمجة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، محاسبة وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص27.

على السياسة العامة للمجمع، ولهذا فإن أقلية المساهمين تذهب مصالحهم دون القدرة على تغيير القرارات المتخذة.

ب- **وضعية أصحاب الحقوق:** ان مبدأ الاستقلالية الشخصية المعنوية لكل شركة من المجمع، يمكن أن يضر بأصحاب الحقوق نظرا لعدم ادراكهم بالحجم المالي الحقيقي لمدينتهم، وهذا عن طريق تمكن الشركات المنتمية لنفس المجمع من أجل القيام بعملية تحويل الذمم.

ج- **وضعية العمال:** العاملون في المجتمع يمكن أن يضيعوا بعض الأحكام والتدابير التي تحفظ حقوقهم، حيث يمكن أن يوظفوا في شركة تابعة أقل مزايا من الشركة التي كانوا يعملون فيها جراء تحويلهم إليها، فإن حياتهم العملية تصبح أكثر صعوبة جراء التغيرات وعدم الاستقرار في مكان واحد ويحرمهم ربما من الاستفادة من ميزة الأقدمية في العمل.

المبحث الثاني: متطلبات توحيد حسابات مجتمعات الشركات

إن ظهور المجتمعات أدى الى ظهور ما يسمى بتوحيد الحسابات حيث تعتبر هذه الأخيرة عملية ضرورية بالنسبة للشركات القابضة المدرجة في البورصة وهذا من أجل إعطاء صورة صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمجمع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى لمحة تاريخية حول توحيد الحسابات وتعريفها، وفي الأخير اشكال المساهمة في المجتمعات واستخراج نسبة كل من التحكم والعائد.

المطلب الأول: مفهوم التوحيد وأهدافه

سنتناول في هذا المطلب ثلاثة عناصر حول توحيد الحسابات المتمثلة في:

أولاً: لمحة تاريخية عن الحسابات الموحدة

يمكن اعتبار أمريكا الرائد الأول في تطبيق وتبني عملية توحيد الحسابات حيث نشرت لأول مرة الحسابات الموحدة سنة 1892 وأصبحت الزامية سنة 1922 والتي ألزمت الشركات سنة 1948 بنشر القوائم المالية الموحدة وتعتبر أول دولة في أوروبا التي طبقت هذه العملية لتليها كل من فرنسا وألمانيا سنة 1965، 1966 على التوالي وفي سنة 1983 صدرت التعليمات الأوروبية السابعة الخاصة بحسابات الموحدة. أما في الجزائر فكانت من الدول التي تأخرت في إصدارها وتطبيقها لهذه العملية وصدر القانون الخاص بها سنة 1999 الذي ألزم الشركات الجزائرية التي تدخل في إطار التوحيد بنشر قوائمها الموحدة.

ثانياً: تعريف التوحيد للحسابات

التوحيد هو أسلوب يسمح بإنشاء حسابات فردية تمثل النشاط العام وحالة مجموعة من الشركات التي لها روابط ذات اهتمام مشترك (أو تعتمد على مركز صنع قرار مشترك) ولكن كل منها يحتفظ بالشخصية القانونية الخاصة به.¹

الحسابات الموحدة هي مجموعة من الطرق التي تمكن من التنسيق بين المعلومات المالية الشاملة للمجموعة مع مختلف كياناتها.²

¹ – Hamadi ben Amor, **la consolidation des bilans**, Editions Raouf Yaich, 2006, Tunis, p07.

² – زينب بوغازي، أهمية التعديلات المحاسبية على عملية توحيد حسابات المجموعات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة سطيف1، العدد 30 (1)، الجزائر، 2017، ص70.

وهو أسلوب يتم تحرير الحسابات الموحدة من القواعد القانونية لفصل الأصول والخصائض التي تستند إليها الحسابات الفردية لطرح رؤية اقتصادية بحتة.¹

ثالثا: أهداف التوحيد

يهدف التوحيد الى:

- إعطاء الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمجمع؛
- الاستجابة لاحتياجات المعلومات القانونية والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات؛
- النظرة الاقتصادية الممتازة للحسابات وهو الهدف المنتظر من توحيد الحسابات القانوني والذي أن يعد وينشر وفق القوانين المعمول بها؛
- يعطي نظرة مالية للمجمع، مجردة من ل التمويلات ما بين الشركات داخل نفس المجمع.

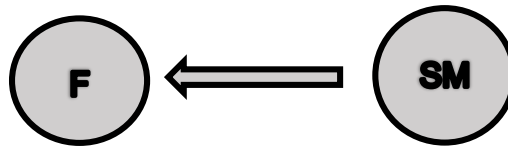
المطلب الثاني: أشكال المساهمة في مجتمعات الشركات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من المساهمات: "المساهمة المباشرة، المساهمة غير مباشرة، المساهمة المختلطة والمساهمة المتبادلة، المساهمة الدائرية

أولاً: المساهمات المباشرة "Participation direct":

المساهمة المباشرة يعني أن الشركة الأم SM تمتلك رأس مال الشركة التابعة F بالكامل أو جزء منه، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): المساهمة المباشرة



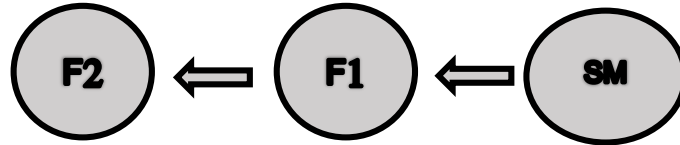
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

¹– Bruno Bachy, Michel Soïn, op.cit, p17.

ثانياً: المساهمات غير مباشرة "Participation indirecte":

المساهمة غير مباشرة هي أن الشركة الأم SM تمتلك كل أو جزء من رأس مال الشركة التابعة F2 من خلال حصتها في الشركة التابعة F1، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): المساهمة غير مباشرة

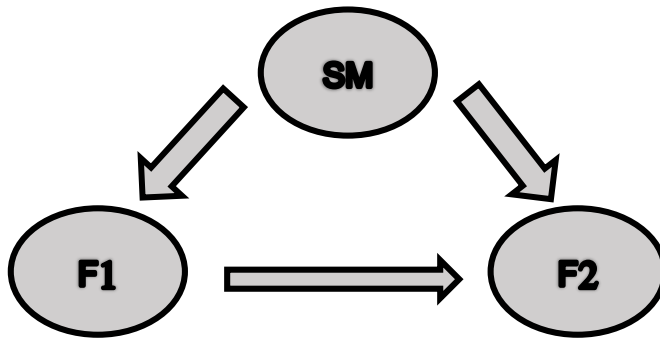


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

ثالثاً: المساهمات المختلطة "Multiple":

المساهمة المختلطة هي عبارة عن مزيج بين المساهمة المباشرة والمساهمة غير المباشرة، حيث أن الشركة التابعة F1 هي استثمار مباشر (مساهمة مباشرة) بالنسبة للشركة الأم SM، أما الشركة التابعة F2 هي مساهمة مختلطة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06): المساهمة المختلطة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

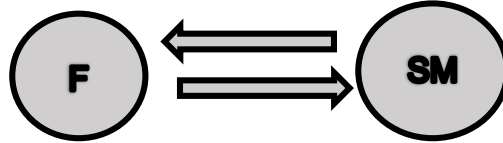
رابعاً: المساهمات المتبادلة "Réciproque":

تمتلك الشركة الأم SM جزءاً من رأس مال الشركة F1، وتحتفظ F1 بجزء من رأس مال الشركة الأم

.SM

وتنص المادة 730 من القانون التجاري: "لا يمكن شركة مساهمة أن تمتلك أسهما في شركة أخرى اذا كانت هذه الأخيرة تملك مباشرة جزءا من رأسمالها يزيد عن 10%.¹ والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): المساهمة المتبادلة

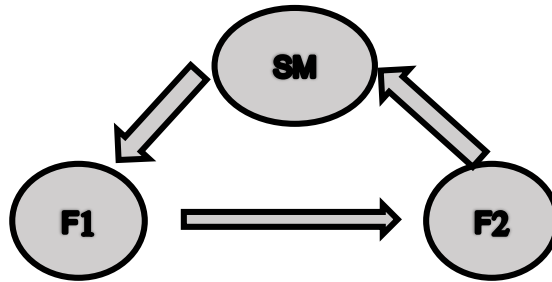


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

خامسا: المساهمات الدائرية "Circulaire":

تملك الشركة الأم SM جزءا من رأس مال الشركة التابعة F1 والتي بدورها مساهمة في الشركة F2 والتي لديها أيضا مساهمة في الشركة الأم SM، والشكل الموالي يوضح ذلك:²

الشكل رقم (08): المساهمة الدائرية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

¹ - مرجع سبق ذكره، القانون التجاري، المادة 730، ص220.

² - Bruno Bachy, Michel Soin, op.cit, P18.

المطلب الثالث: نسب التحكم ونسب العائد

يتم احتساب النسبة المئوية لتحكم على أساس جزء حقوق التصويت المحتفظ به والذي لا ينبغي الخلط بينه وبين النسبة المئوية للعائد الناتج عن امتلاك جزء صغير من رأس مال الشركة التابعة وفي هذا العنصر سوف نتطرق أنواع التحكم (السيطرة) وكيفية استخراج كل من النسب السابق ذكرها.

أولاً: أنواع التحكم (السيطرة)

توجد ثلاث أنواع لتحكم وهي:

- 1- **تحكم (سيطرة) حصري "contrôle exclusif"**: ينتج هذا النوع من الرقابة بامتلاك الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي ثلاثة أنواع:¹
 - سيطرة قانونية "Contrôle de droit": حيازة الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ما يمكنها اتخاذ القرارات بكل حرية في الشركات الأخرى.
 - سيطرة الممارسة بالفعل "Contrôle de fait": الشركة تمارس هذه الرقابة عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء يتعدى 40% من حقوق التصويت.
 - سيطرة التعاقدية "Contrôle contractuel": في هذه الحالة تفرض الشركة الأم رقابتها على شركة أخرى بموجب عقد أو بند من القانون التأسيسي، وهذا ان كان ممكناً في بلد تواجد هاته الأخيرة، وهذه القاعدة تخالف القاعدة الأساسية التي هي امتلاك أغلبية الأصوات.
- 2- **تحكم المشترك "Contrôle conjoint"**: عرفها النظام المحاسبي المالي في المادة على أنها عبارة عن اتفاق تعاقدي لاقتسام السيطرة على نشاط اقتصادي وتوجد فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية والاستراتيجية المرتبطة بالنشاط موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تشترك في السيطرة (الأطراف المشاركة في المشروع المشترك). ويتضح أن التحكم المشترك يشمل:²
 - اقتسام الرقابة بحيث لا يسيطر أحد المساهمين أو الشركاء على الشركة لوحده؛

¹ - ياسين بوكليخة، خليل طيار، مجمع الشركات وقوائمها المالية المدمجة وفقاً للنظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص31-32.

² -Eric Robert, Gilbert Gelard, **Nouvelle Pratique Des Comptes Consolidés**, Edition Gualino, France, 2000, p30.

- يجب أن يكون عدد الشركاء محدود حتى يتسنى للأعضاء المشاركين وضع اتفاق مشترك؛
- مفهوم الاستغلال المشترك يشترط أن يكون النشاط معبر ومحل إدارة جماعية.

3- التأثير المعتبر "L'influence notable": حسب المعيار الدولي المحاسبي ISA 28 نقول عن شركة ما أنها تمارس تأثيرا ملحوظا على التسيير والسياسة المالية لشركة أخرى إذا كان لهذه الشركة القدرة على التصرف مباشرة أو بواسطة شركة أخرى في الشركة الثانية وهذا يتحقق إذا كانت تملك على الأقل 20% من حقوق التصويت في هذه الشركة.¹

والجدول الموالي يوضح استعمالات التحكم (السيطرة):

الجدول رقم (02): استعمالات نسبة التحكم

طريقة التوحيد	نوع التحكم
- دمج كلي	- تحكم حصري
- دمج جزئي	- تحكم مشترك
- دمج بواسطة معادلة	- تأثير معتبر

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: استخراج نسبة التحكم

يتم احتساب نسبة التحكم عن طريق جمع جميع حقوق التصويت التي تحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشركات الموضوعه تحت التحكم الحصري للشركة الأم.²

بمعنى آخر، من الضروري إضافة حقوق التصويت التي تحتفظ بها الشركة الأم وتلك التي تحتفظ بها الشركات الخاضعة للتحكم الحصري (الشركات التابعة). حقوق التصويت هذه مساوية للحقوق في رأس المال المملوك (النسبة المئوية) إذا كان لجميع الأسهم نفس الحقوق. خلاف ذلك، فإن النسبة المئوية للتحكم ستكون مختلفة عن النسبة المئوية للعائد،³ تحتسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التحكم} = \text{عدد الاصوات} \div \text{اجمالي الاصوات}$$

¹ - عبد الفتاح أبو المكارم وصفي، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص68.

² - Maxi Fiches, Gestion Financière de l'entreprise, 4^e Edition, Dunos, 2018, p14.

³ - Hamadi Ben Amor, la consolidation des bilans, Op.cit, p 18.

أو:

نسبة التحكم = حصة في رأس المال ÷ إجمالي رأس المال

ثالثاً: استخراج نسبة العائد

النسبة المئوية للعائد التي تعبر عن جزء رأس المال المملوك مباشرة أو بشكل غير مباشر من قبل الشركة الأم في كل شركة موحدة.¹ يتم استخدامها لتقييم الحصة من صافي الأصول المنسوبة إلى الشركة الأم في الشركة الموحدة والجزء لمساهمي الأقلية، كما أنها تستخدم كأداة رئيسية في تنفيذ إدخالات التوحيد (تكامل الحسابات، إلغاء المعاملات المتبادلة، توزيع رأس المال الخاصة والنتائج).

وبعبارة أخرى ان نسبة العائد هي نسبة الحصة التي سوف تحصل عليها الشركة الأم من مختلف العوائد المحققة في الفرع (لها نفس القانون لنسبة التحكم)، تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد} = \text{حصة في رأس المال} \div \text{اجمالي رأس المال}$$

لـ في حالة المساهمة المباشرة والأسهم عادية فان نسبة العائد تساوي نسبة التحكم، ويختلف الأمر في حالة المساهمات الأخرى ووجود أنواع أخرى من الأسهم.

¹ – Maxi Fiches, op.cit, p14.

المبحث الثالث: القوائم المالية الموحدة لمجمعات الشركات

بما أن المجمع يتكون من مجموعة الشركات المرتبطة من الناحية الاقتصادية والمستقلة من الناحية القانونية إلا أن هذا النوع من الشركات قد يؤدي الى ظهور بعض المشاكل كون ان القوائم المالية الفردية لا تعبر عن الذمة المالية الحقيقية للمجمع مما يستدعي إعداد قوائم مالية مجمعة التي تكون فيها مصداقية، ومن أجل الوصول الى هذه القوائم لابد من اتباع الإجراءات والقوانين المنصوص عليها من طرف المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مختلف مفاهيم القوائم المالية الموحدة واهميتها وكيفية اعدادها.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية الموحدة

تعتبر القوائم المالية الموحدة امتداد للقوائم المالية لشركة الأم حيث يظهر فيها أنواع الأصول التي في ملكية أو تحت سيطرة الشركة الأم وكذلك أنواع الديون التي تخضع لها هذه الأصول.

أولاً: تعريف القوائم المالية الموحدة

تعرف القوائم المالية الموحدة على انها القوائم المالية لمجموعة من تقوم بالعرض وكأنها وحدة اقتصادية واحدة.¹

وعرف القانون التجاري الجزائري سنة 1996 القوائم المالية الموحدة كما يلي: يقصد بالحسابات المدعمة تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات كأنها تشكل نفس الوحدة، وتخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والنشر التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية.²

وحسب المعيار ISA27 القوائم المالية لمجموعة ما هي: "التي يتم اظهارها على انها قوائم مالية لشركة اقتصادية واحدة."³

¹ - جمال جعرات خالد، معايير التقارير المالية الدولية، طبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص253.

² - الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09، القانون التجاري، المادة 732 مكرر 4، ص7

³ -مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي، العدد 01، جامعة محمد خيضر- بسكرة، جامعة بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2021، ص74.

ثانيا: نطاق القوائم المالية الموحدة طبقا لنظام المحاسبي المالي الجزائري

يفترض النظام المحاسبي المالي وجود حالة واحدة تكون فيها المؤسسة الأم معفاة من إعداد القوائم المالية الموحدة، وهي كون المؤسسة الأم تابعة مملوكة بصفة شبه كلية لمؤسسة أخرى بشرط الحصول على موافقة الأقلية على ذلك. والحياسة شبه الكلية تعني ان الشركة المهيمنة تحوز على الأقل 90% من حقوق التصويت.

أما المعيار الدولي IFRS10 فيضع أربعة شروط للإعفاء تتمثل في:¹

- إذا كانت الشركة الأم هي نفسها شركة تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً لكيان آخر وقد تم إبلاغ مالكيها الآخرين، بمن فيهم من ليس لهم حق التصويت، بعدم قيام الشركة الأم بعرض قوائم مالية مجمعة ولم يعترضوا على ذلك؛

- في حالة عدم تداول سندات الديون أو أسهم حقوق الملكية للشركة الأم في بورصة الأوراق المالية المحلية أو الأجنبية أو خارج المقصورة (de gré à gré) بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية؛

- إذا لم تقم الشركة الأم بتقديم قوائمها المالية ولم تتخذ أي إجراءات لتقديم تلك القوائم لهيئة سوق المال أو لأي جهة رقابية أخرى بهدف إصدار أي نوع من الأدوات المالية للاكتتاب العام؛

- في حالة قيام الشركة القابضة الأساسية أو الشركة الأم الوسيطة بإصدار قوائم مالية مجمعة للاستخدام العام تكون مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية.

أما بالنسبة لاستبعاد المؤسسات من نطاق التوحيد يحدد النظام المحاسبي المالي حالتين يتم عندهما استبعاد المؤسسة من نطاق القوائم المالية المجمعة وهي:

- إذا كانت الشركة التابعة تعمل في ظل قيود صارمة ودائمة بحيث يؤدي ذلك إلى ضعف القدرة على المراقبة أو النفوذ من قبل المؤسسة الأم؛

- إذا كان اقتناء المؤسسة المراقبة قد تم فقط بغرض إعادة بيعها في المستقبل القريب؛

- وبالتأكيد فإن هذا الاستبعاد يستوجب إعطاء كل التبريرات والتوضيحات في ملحق القوائم المالية الموحدة.

¹ - الطيب مداني، صديقي مسعود، إشكالية إعداد القوائم المالية المجمعة في ظل تعدد بدائل القياس وتنوع السياسات المحاسبية دراسة ميدانية لمجمع سوناطراك، مجلة المؤسسة، العدد 01، الجزائر، 2021، ص224.

ثالثا: شروط ومبررات اعداد القوائم المالية الموحدة

أ- الشروط: تتمثل في:¹

- وجود تجانس أو تكامل بين النشاط الذي تمارسه الشركة القابضة والشركات التابعة لذا؛
- استمرار سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لذا، وذلك بملكية أكثر من الأسهم العادية للشركة التابعة، وأن تكون السيطرة دائمة ومستمرة؛
- أن يكون هناك توافق في الفترات المحاسبية، في شركات المجموعة الاقتصادية؛
- تناسق المبادئ المحاسبية والتي على أساسها تعد القوائم المالية لكل من الشركة القابضة والتابعة.

ب- المبررات: هناك عدة مبررات لإعداد ونشر القوائم المالية الموحدة تتمثل في:²

- الشخصية الاعتبارية لمجموعة الشركات كوحدة اقتصادية ويقوم هذا المدخل على أساس أن المجموعة الاقتصادية لها كيان وشخصية معنوية كوحدة واحدة اقتصادية افتراضية ولكن هذا المدخل يعوزه المسند القانوني ولاستحالة وجود الشخصية الاعتبارية الواحدة للمجموعة، حيث أن كل شركة من الشركات لها شخصية مستقلة ومنفصلة قانونا عن غيرها من الوحدات؛
- المشاركة بالتضامن: وطبقا لهذا المدخل يعتبر أن هناك علاقة تضامنية مشتركة بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة، ولكن يعاب على هذا المبرر أن الشركتين غير متكافئتين وأنهما غير متساويتين في الإدارة والمسؤولية؛
- الإحصائي: والذي يقوم على اعتبار القوائم المالية إحصائية لمجموعة من الشركات كوحدة متكاملة، وهذا المبرر ينظر إليه على أنه أكثر قبولا ومنطقا لأنه يتفادى الناحية القانونية في عدم وجود شخصية اعتبارية مستقلة للمجموعة كلها كوحدة وإن كان ينسب إليه القصور في معالجة التسويات بشكل محاسبي دقيق، حيث يأخذ في الاعتبار هذه القوائم على أنها قوائم إحصائية رغم أنها تستند في إعدادها سواء من حيث المبادئ أو الإجراءات إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

¹ - نوال بلعربي، القوائم المالية المجمع في ظل النظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2014-2015، ص50.

² - نوال بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثاني: طرق توحيد القوائم المالية والافصاح المحاسبي

ان مهمة اعداد القوائم المالية الموحدة تقع على عاتق محاسب الشركة الأم الذي يقوم بتحضيرها بالاعتماد على قوائم المالية الخاصة بكل شركة قابضة أو شركة تابعة لها، بناءا على طرق توحيد محاسبية مختلفة التي سنتطرق لها في هذا المطلب.

أولاً: طرق توحيد

ان عملية توحيد الحسابات تقوم على ثلاثة طرق محاسبية (طريقة الدمج الكلي، طريقة الدمج الجزئي وطريقة المعادلة)، حيث يتم اختيار طريقة توحيد الحسابات حسب نسبة الرقابة (السيطرة) التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة لها، وقد أصدرت المعايير المحاسبية الدولية معايير جديدة للقوائم المالية الموحدة حيث أبقت على طريقة الدمج الكلي وطريقة المعادلة وتم الغاء طريقة الدمج الجزئي، وفيما يلي سنتطرق إلى اهم طرق التوحيد:

1- طريقة الدمج الكلي "Intégration global" هذه الطريقة مخصصة للشركات تحت السيطرة الكلية والتي تسمح بإعطاء صورة أوسع للممتلكات (الأصول والخصوم)، الوضعية المالية والنتائج الخاصة بالمجموعة كما لو أنها تشكل كيانا واحدا.¹

مبدأ طريقة الدمج الكلي: تدمج جميع الحسابات الخاصة بالشركات التابعة بشكل كلي إلى ميزانية الشركة الأم مع مراعاة بعض القواعد المتمثلة في:²

- دمج كلي للأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات كلياً بنسبة 100%؛
- توزيع حقوق الملكية ونتائج الشركة التابعة بين مصالح الشركة المندمجة ومصالح الشركاء الآخرين أو المساهمين المعروفين بـ "حصة الأقلية"؛
- إلغاء المساهمات المملوكة من طرف الشركة الأم في الميزانية.

¹– Jen Montier, Olivier Grassi, **Techniques de consolidation**, 2eme édition, Economoca, Paris, 2006, P 90.

² – Bruno Bachy, Michel Soïn, op.cit, P52.

مثال توضيحي عن الدمج الكلي:

في 31/12/ن، الشركة SM تمتلك 40% من أسهم شركة F، وتمارس الشركة الأم سيطرة حصرية على هذه الأخيرة،

- الجدول الموالي يوضح ميزانية كل من الشركة SM و F

ميزانية الشركة F				ميزانية الشركة SM			
المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
100	رأس المال	200	تثبيات	150	رأس المال	120	تثبيات
50	الاحتياطات	50	أصول	100	الاحتياطات	50	مساهمة F
10	النتيجة		متداولة	20	النتيجة	180	أصول
90	الديون			80	الديون		متداولة
250	المجموع	250	المجموع	350	المجموع	350	المجموع

- جدول حسابات النتائج لشركة SM و F:

نتائج الشركة F			نتائج الشركة SM		
الأعباء	النواتج	البيان	الاعباء	النواتج	البيان
	510	رقم الاعمال		1050	رقم الاعمال
250		استهلاكات	500		استهلاكات
225		مصاريف أخرى	510		مصاريف أخرى
15		اهتلاكات	20		اهتلاكات ومخصصات
		ومخصصات			مصاريف مالية
20		مصاريف مالية	5		
510	510	المجموع	1030	1050	المجموع

Source : Bruno Bachy, Michel Soin, op.cit, P5.

-الميزانية الموحدة:

الميزانية الموحدة للشركة SM تكون بالشكل التالي:

الجدول رقم (03): الميزانية الموحدة لشركة SM بطريقة الدمج الكلي

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
تثبيات	320	رأس المال	150
أصول متداولة	230	الاحتياطات *	110
		النتيجة **	24
		الديون	170
		حصة الأقلية ***	96
المجموع	550	المجموع	550

المصدر: من اعداد الطالبتين

- جدول حسابات النتائج الموحد:

تدمج النواتج والأعباء بنسبة 100% الى نواتج وأعباء الشركة الأم، فجدول الحسابات النتائج الموحدة

يكون على النحو التالي:

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج الموحد بطريقة الدمج الكلي

البيان	النواتج	الأعباء
رقم الاعمال الموحد	1560	
استهلاكات الموحدة		750
مصاريف أخرى		735
اهتلاكات ومخصصات		35
مصاريف مالية		10
المجموع	1560	1530
النتيجة الصافية الكلية	30	
حصة الأقلية	6	
النتيجة الصافية للشركة SM	24	

المصدر: من اعداد الطالبتين

*الاحتياطات الموحدة = احتياطات الشركة الأم SM + (رأس مال الفرع F × نسبة العائد في الفرع) + (احتياطات الفرع F × نسبة العائد) _ المساهمات في الفرع F.

**النتيجة الموحدة = نتيجة الشركة الأم + (نتيجة الفرع F × نسبة العائد في الفرع).

***حصة الأقلية = (رأس مال الفرع × نسبة عائد الأقلية) + (احتياطات الفرع × نسبة عائد الأقلية) + (نتيجة الفرع × نسبة عائد الأقلية).

2- الدمج الجزئي "Intégration Proportionnelle": في هذه الطريقة تدمج حسابات الفروع إلى

حسابات الشركة الأم حسب نسبة المساهمة فيها (حصتها فيها)، مع مراعاة إلغاء المساهمات هذه الأخيرة

في الفرع مع اظهار حصة المجمع في الاحتياطات والنتائج.¹

مبدأ طريقة الدمج الجزئي: تتوقف طريقة التوحيد النسبي على:

-دمج في حسابات الشركة الام الجزء الممثل لحصتها في حسابات الشركات الفرعية بعد إجراء تعديلات؛

-إلغاء العمليات والحسابات ما بين الشركة الموحدة نسبياً والشركات الأخرى.

مثال توضيحي عن الدمج الجزئي:

حسب المثال السابق

-الميزانية الموحدة:

الميزانية الموحدة للشركة SM تكون بالشكل التالي:

الجدول رقم (05): الميزانية الموحدة لشركة SM بطريقة الدمج الجزئي

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
تثبيتات	200	رأس المال	150
أصول متداولة	200	الاحتياطات	110
		النتيجة	24
		الديون	116
المجموع	400	المجموع	400

المصدر: من اعداد الطالبتين

-جدول حسابات النتائج الموحد:

تدمج النواتج والأعباء حسب حصة الشركة الام في الفرع، فجدول الحسابات النتائج الموحدة يكون على

النحو التالي:

¹ -Bruno Bachy, Michel Soin, op.cit, P54.

الجدول رقم (06): جدول حسابات النتائج الموحد بطريقة الدمج الجزئي

البيان	النواتج	الاعباء
رقم الاعمال الموحد	1254	
استهلاكات الموحدة		600
مصاريف أخرى		600
اهتلاكات ومخصصات		23
مصاريف مالية		7
المجموع	1254	1254
النتيجة الصافية الكلية	24	
النتيجة الصافية للشركة SM	24	

المصدر: من اعداد الطالبتين

3- الدمج وفق طريقة المعادلة "Mise en équivalence": تعتبر الشركة الأم في الفروع تحت تأثير

معتبر في وضع الأقلية، وبالتالي حسب المعايير الدولية للإفصاح لا ينبغي دمج حسابات الفروع الى

حسابات الشركة الأم.¹

مبدأ طريقة المعادلة:

الاحتفاظ بحسابات الشركة الأم مع التعديل على حساب المساهمات في الفرع يعكس الحصة الفعلية في

الأموال الخاصة، وإظهار الاحتياطات الموحدة والنتيجة في الخصوم، اما بالنسبة لجدول حسابات النتائج

اظهار نتيجة الشركة الأم، ثم حصتها في الفرع ونتيجة المجمع.

مثال توضيحي:

حسب المثال السابق

-الميزانية الموحدة:

الميزانية الموحدة وفق طريقة المعادلة كالتالي:

¹ – Bruno Bachy, Michel Soin, op.cit, P55.

الجدول رقم (07): الميزانية الموحدة لشركة SM بطريقة المعادلة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
تثبيات	120	رأس المال	150
المساهمة المعادلة*	64	الاحتياطيات	110
أصول متداولة	180	النتيجة	24
		الديون	80
المجموع	364	المجموع	364

المصدر: من اعداد الطالبين

- جدول حسابات النتائج الموحد:

يكون جدول حسابات النتائج وفق طريقة المعادلة على النحو التالي:

الجدول رقم (08): جدول حسابات النتائج الموحد وفق طريقة المعادلة

البيان	النواتج	الأعباء
رقم الاعمال الموحد	1050	
استهلاكات الموحدة		500
مصاريف أخرى		510
اهتلاكات ومخصصات		15
مصاريف مالية		5
المجموع	1050	1030
النتيجة الصافية الكلية	20	
حصة الشركة SM في F	4	
النتيجة الصافية للشركة SM	24	

المصدر: من اعداد الطالبين

تختلف طرق التوحيد في بعض النقاط وفي نقاط أخرى تكون ثابتة في الطرق الثلاثة، والجدول التالي

يوضح اهم الفروقات ونقاط التشابه بين الطرق الثلاث:

*المساهمات المعادلة= الأموال الخاصة × 40%

الجدول رقم (09): المقارنة بين طرق التوحيد

طريقة التوحيد	التوحيد الكلي	التوحيد الجزئي	المعادلة
أوجه التشابه			
وجود بعض الأرصدة المشتركة تتمثل في:	حساب رأس مال الشركة الأم، الاحتياطات الموحدة، النتيجة الموحدة.	حساب رأس مال الشركة الأم، الاحتياطات الموحدة، النتيجة الموحدة.	حساب رأس مال الشركة الأم، الاحتياطات الموحدة، النتيجة الموحدة.
أوجه الاختلاف			
فيما يتعلق بجانب الأصول	-دمج بنسبة 100% لمختلف حسابات الأصول -اقضاء حسابات المساهمات في الفروع	-دمج الحسابات حسب الحصة في رأس المال -اقضاء حسابات المساهمات في الفروع	- الاحتفاظ بحسابات الشركة الأم - التعديل على حساب المساهمات في الفروع ليعكس الحصة الفعلية في الأموال الخاصة.
فيما يتعلق بجانب الخصوم	اظهار ثلاثة كتل: -الأموال الخاصة بالمجمع -الديون الموحدة -حصة الأقلية	اظهار كتلتين: -الأموال الخاصة بالمجمع -الديون الموحدة حسب نسبة الحصة	الاحتفاظ بحسابات الشركة الأم مع اظهار الاحتياطات الموحدة والنتيجة الموحدة.
فيما يتعلق بجدول حسابات النتائج	-دمج الأعباء والنواتج بنسبة 100% -اظهار النتيجة الصافية الكلية ثم حصة الأقلية في الفرع ثم نتيجة المجمع الصافية.	-دمج الأعباء والنواتج حسب نسبة الحصة -اظهار نتيجة المجمع مباشرة	-الاحتفاظ بأعباء ونواتج الشركة الأم - اظهار نتيجة الشركة الأم، ثم حصتها في الفرع ثم نتيجة المجمع.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

ثانياً: الإفصاح المحاسبي

يتطلب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة على ما يلي:¹

- طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة التي لا تملك الشركة القابضة فيها أكثر من نصف سلطة التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها؛
- مبررات عدم سيطرة الشركة عن الشركة التابعة بالرغم من ملكيتها لأكثر من نصف حقوق التصويت في الشركة التابعة؛

¹ – Pascal Barneto, Normes IFRS application Aux états financiers, Dunod, France, 2ème, 2006, P27.

-تاريخ القوائم المالية للشركة التابعة وهل هي مطابقة أو مختلفة عن تاريخ القوائم المالية للشركة القابضة، وعند وجود اختلاف يجب تبيان أسباب ذلك؛
-طبيعة ومدى وجود أية قيود هامة على قدرة الشركات التابعة على تحويل الأموال للشركة القابضة في صورة توزيعات أرباح نقدية أو تسديد قروض أو سلف.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية الموحدة وفق النظام المحاسبي SCF

تقوم عملية عرض القوائم المالية المجمع على مجموعة من العناصر التي يجب ان تظهر في القوائم المالية المنفردة حيث نصت المعايير المحاسبية المالية على جملة من العناصر التي يجب ان تظهر في القوائم المالية المجمع وسنقوم بعرض ذلك في هذا المطلب.

أولاً: عرض القوائم المالية الموحدة

يفرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات التي تتدرج ضمن مجال تطبيقه أن تقوم بإعداد القوائم المالية سنوياً، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها أربعة أشهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية. تحتوي القوائم المالية الموحدة على ما يلي:

1- عرض الميزانية المالية الموحدة:

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة.¹

تحتوي الميزانية الموحدة مجموعة من البنود تميزها عن الميزانية الفردية وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:²
- المساهمات المدرجة في الحسابات والتي تمثل قيمة هذا العنصر حصة الشركة الأم في الأموال الخاصة للشركة المجمع؛

- حقوق الأقلية وتتمثل في حصة الأموال الخاصة لشركة مدمجة والتي تعود للمساهمين خارج المجمع ويجب ان يتضمن هذا البند في الموال الخاصة.

¹ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، جزء 1، 2003، ص102.

² - Bruno Bachy, Michel Sion, Op.cit,77

2- عرض قائمة حسابات النتائج الموحدة:

تعرف قائمة حسابات النتائج قائمة تعرض نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة.¹

يتضمن جدول حساب النتائج المجمع على عناصر خاصة تميزه على حساب النتائج الفردي، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

كما تنص المادة 3.230 من النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات أخرى في حساب النتائج، وإما في الملاحق المكمل لحساب النتائج، وتتمثل هذه المعلومات فيما يلي:²

-تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

-مبلغ الحصة في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3- عرض قائمة تدفقات الخزينة الموحدة

هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية.³

يهدف جدول تدفقات الخزينة حسب المادة 1.240 من النظام المحاسبي المالي إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

ويشمل جدول تدفقات الخزينة الموحد:

- إجمالي التدفقات المستخدمة والمولدة من قبل الشركات المدمجة كليا؛
- في حدود نسبة الإدماج التدفقات المستخدمة والمولدة من قبل الشركات المدمجة نسبيا؛
- التدفقات بين المجمع والشركات المشاركة.

4- عرض قائمة تغيرات في رأس المال الموحدة

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص45.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادة 3.230، 25 مارس 2009، الجزائر، ص2.

³ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر، عمان، طبعة الاولى، 2006، ص41.

نص المعيار المحاسبي الدولي (ISA1) بأن تقوم المؤسسة بعرض قائمة تغيرات حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبند المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل. وأحياناً يتم عرض المكاسب والخسائر ضمن قائمة معترف بها كقائمة بديلة عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتمثل جزءاً منها.¹

يجب على المجمع أن يعرض بصفة منفصلة عن القوائم المالية الأخرى قائمة تبين تغير الأموال الخاصة، بحيث تفسر هذه القائمة التغير الإجمالي للأموال الخاصة، أي حصة المجمع وحقوق الأقلية. كما تمثل هذه القائمة وثيقة تُلخِصيه لتقييم زيادة أو نقص قيمة المجمع بين تاريخي إقفال تتضمن هذه القائمة ما يلي:

- النتيجة الصافية للمجمع خلال الدورة؛ المنتوجات والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة ضمن الأموال الخاصة للمجموعة؛

- مجموع منتوجات وأعباء الدورة مع عزل القيم الموجهة للمجمع عن القيم العائدة للأقلية؛

- أثر تغير الطرق المحاسبية، التقديرات وتصحيح الأخطاء.

كما يجب على المجمع أن يوضح سواء في هذه القائمة أو في الملحق:

- المعاملات في رأس المال والتوزيعات للملاك؛

- رصيد النتائج المجمعة غير الموزعة في بداية الدورة وفي تاريخ الإقفال وكذا تغيرات الدورة؛

- مقارنة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية الدورة لكل عنصر من رأس المال، علاوة الإصدار والاحتياطات مع تحديد تغيرات الفترة.

5- الملاحق

يعتبر الملحق وثيقة تُلخِصية هامة تسمح بفهم كفيات إعداد القوائم المالية السابقة الذكر وتحديد الطرق المحاسبية التي تم إعدادها للقيام بذلك، تم إعطاء تفاصيل ومعلومات تكميلية تسمح بالفهم الصحيح والدقيق والقراءة السليمة للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

وحسب المادة 10.132 من النظام المحاسبي المالي فإن ملحق الكشوف المالية المدمجة يشمل على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح لمحيط وممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموع المتكون من الكيانات المندرجة في الإدماج.

¹ - خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- كما يجب أن يتضمن كذلك الملحق وفقا للنظام المحاسبي المالي المعلومات المتعلقة بالعناصر التالية:
- المرجع المحاسبي، أشكال التجميع المحاسبي، طرق وقواعد التقييم؛
 - محيط التجميع: معايير تعريف محيط التجميع، قائمة الشركات المجموعة، حصة رأس المال المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في كل كيان، نمط التجميع لكل كيان... الخ؛
 - مقارنة الحسابات: تبرير تغيير الطرق المحاسبية وأثرها، تكلفة اقتناء سندات الكيانات المقتناة خلال الدورة والمجموعة كليا أو نسبيا، قيم فارق التقييم، أثر الاقتناءات والتنازلات على الميزانية، حساب النتائج، جداول تدفقات الخزينة... الخ؛
 - تفسير عناصر الميزانية، حساب النتائج، ومختلف تغيراتها؛
 - الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال؛
 - المؤسسات المرتبطة: المعاملات مع الشركات غير المجموعة كليا أو نسبيا؛
 - المسيرين: الأجور، التعهدات، فيما يخص المعاشات والتعويضات المماثلة، التسيقات والقروض الممنوحة... الخ.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا السابقة ان المجمعات عبارة عن مجموعة من الشركات، المرتبطة فيما بينها اقتصاديا والمستقلة عن بعضها البعض بحيث تتمتع كل منها بشخصية معنوية مستقلة، وتربطها روابط مختلفة مع شركة تدعى بالشركة الام تقوم هذه الشركة بممارسة الرقابة على هذه الشركات لتحقيق جملة من الأهداف، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعداد القوائم المالية الموحدة وفقا لقواعد وإجراءات تنظم هذه العملية. فالقوائم المالية الموحدة هي عبارة عن النتائج التي يتم التوصل من خلال عملية توحيد الحسابات لكل الشركات المرتبطة بالشركة الام، حيث تقدم معلومات محاسبية ملائمة ومفهومة. وبالتالي فان عملية توحيد الحسابات تسعى الى ترجمة الوحدة الاقتصادية التي يمتاز بها المجمع، مما تعطي عليه صورة صادقة أمام المتعاملين الداخليين والخارجيين، ولتحقيق هذا الهدف يتم تنظيم هذه العملية بما يتناسب مع السياسة التي بني عليها المجمع.

الفصل الثاني:

أسس التشخيص المالي

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي من أبرز الخطوات المهمة للمؤسسات الاقتصادية، إذ يعد الخطوة الأساسية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مما يساعدها التعرف على مختلف الاختلالات التي تعاني منها، ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبنيها في المستقبل من خلال جمع المعلومات واكتشاف التهديدات والفرص وتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة، وفي هذا الفصل سنتطرق بشكل مفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي

المبحث الثاني: التحليل المالي الساكن

المبحث الثالث: التحليل المالي الديناميكي

المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي

ان التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، وهو من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة للحكم على وضعيتها المالية واتخاذ القرارات الصائبة التي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي

من اجل الإلمام بمفهوم التشخيص المالي سنعرض مجموعة من التعاريف فيما يلي:

أولاً: تعريف التشخيص المالي

التعريف الأول: كلمة تشخيص هي كلمة يونانية الاصل وهي مشتقة من كلمة " Diagnostics " وتعين المعرفة والقدرة على الإدراك، وبصفة عامة يعرف التشخيص على أنه: " الحكم على وضعية معينة أو حالة معينة بهدف الحصول على الشفاء، من خلال ملاحظة الأعراض وتحليل الأسباب، ومن ثم تحليل طبيعة المرض وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة.¹

التعريف الثاني: أما في مجال الإدارة فقد عرف التشخيص على أنه " إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة والذي قد ينجز عن الخروج بنتائج ايجابية أو استنتاج نقائص.²

التعريف الثالث: التشخيص المالي عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والتحليلية قاعدة أساسية للتحليل. كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة.³

¹ –Chandal Bussenault, Martine pretet, **Organisation et Gestion de l'entreprise**, Edition Vuibert, France, 1999, p139.

²– J.Y Eglem Autres, **Les mécanismes financières de l'entreprise**, Edition Montchissiten, France, 1991, p429.

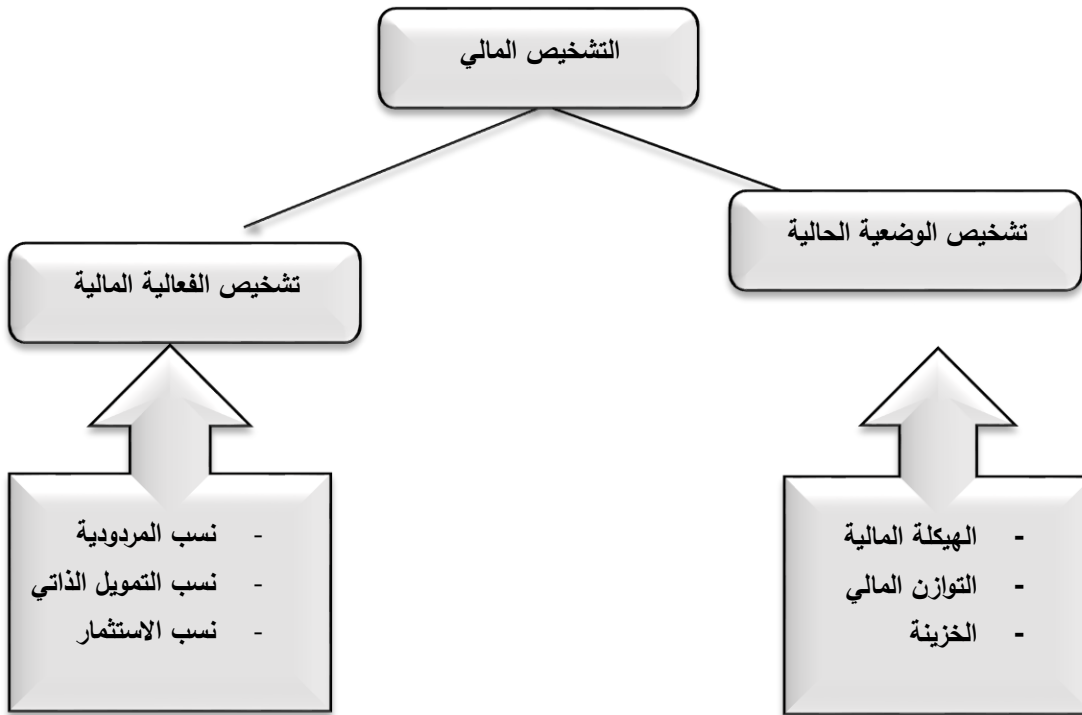
³ – مصطفى الفار، الإدارة المالية، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص172.

التعريف الرابع: بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.¹

خلال رؤية هادفة مبنية على ضمانات قانونية ممكنة مع معايير مالية كلاسيكية مفروضة من طرف المحيط والقوانين والعلامة الضرورية لصحة مالية جيدة.

التشخيص المالي الذي يتم إجراؤه على أساس الحسابات الموحدة يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية (تقييم النشاط والربحية والهيكل المالي العام للمجموعة)، ويتم توضيح ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم (09): تشخيص الوضعية الحالية والفعالية المالية للمجمع



Source : J.C Mathem, **Diagnostic et dynamique de l'entreprise**, édition comptables, Paris, 1991, P67.

¹ - لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2015، ص10.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي وأهدافه

1- أهمية التشخيص المالي في المؤسسة: تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسل المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:¹

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛
- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛
- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون؛
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها؛
- إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الافتراض.

2- أهداف التشخيص المالي في المؤسسة: يهدف التشخيص المالي في تطوراته التقليدية على دراسة

- الشركات من أجل تقييم ملاءتها المالية وأدائها.² ويهدف التشخيص المالي الى ما يلي:³
- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج؛
- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن؛
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في اعداد الخطط السنوية اللازمة؛
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها؛

¹ - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 11

² - Elie Cohen, **Gestion Financière de l'entreprise et développement financier**, Edicef, Canada, 1991, P69.

³ - خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 47-48.

- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الوطني.

ثالثا: أنواع التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه

1- أنواع التشخيص المالي:

يمكن تقسيم التشخيص المالي الى أنواع عديدة نذكر منها:

أ- من حيث الجهة القائم به: يمكن تقسيم نطاق التشخيص المالي الى قسمين فيما يخص هذا المنظور على النحو التالي:¹

- التشخيص الداخلي: وهو التشخيص الذي يقوم به المحلل من داخل المجمع سواء على شكل اجباري او اختياري للشركة الام او الشركات التابعة لها، ويتميز هذا النوع من التشخيص بانه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمجمعات وتعتبر نسبة الأخطاء فيه قليلة، وهذا لان المحلل على علم بما يحصل في البيئة الداخلية، نظرا لإمكانية حصوله على معلومات بصفة سهلة وبسيطة تتميز بكونها صحيحة ودقيقة تمكن المحلل من تحقيق أهدافه.

- التشخيص الخارجي: تكون عملية التشخيص من طرف خارجي، حيث انه يقوم بجمع المعلومات من المحيط الخارجي للمجمع، وهي معلومات لا تحتوي على الدقة كما في التشخيص الداخلي لان مصادر الحصول عليها متعددة، الا ان هذه المعلومات سواء كانت داخلية او خارجية تشترك في كونها تتعلق بنشاط المجمع او بنشاط المؤسسة.

ب- من حيث غرضه: وينقسم التشخيص المالي من حيث غرضه الى:²

- التشخيص المالي الاستطلاعي: يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

1 - خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر، 2001، ص93.

2- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 1993، ص24

- التشخيص المالي العلاجي: يرتبط اجرائه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة الاقتصادية، ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف اخراج المؤسسة من مازقها وانقضائها من الزوال.

- التشخيص الوقائي: يتم تنفيذه او اجرائه بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية، والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية، الا ان هناك أطراف لا تثنى العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان بالنسبة للمسيرين.

2- الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص:

تستعمل عملية التشخيص المالي للقوائم المالية الموحدة من طرف فئات مختلفة من المستخدمين ويمكن

تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الأطراف المستفيدة من عملية التشخيص المالي

المستخدمين	الغرض من التشخيص المالي
المساهمين في الشركة الام والفروع	تقييم الأداء المالي لإدارة المسيرة للمجمع واتخاذ القرارات البقاء للمساهمين أم الانسحاب أو اتخاذ قرارات أخرى (ربحية المجمع وتوازنه المالي).
البنوك المقرضة	اتخاذ القرار بشأن القروض التي تطلبها الشركة الأم والفروع المختلفة (دراسة الجدارة الاحتمالية للمجمع والفروع باستعمال مقارنة التحليل الذمي للقوائم المالية).
المتقلون على مستوى الاسواق المالية	اتخاذ قرار شراء سندات وأسهم المجمع وفروعها (مدخل الذمي لتحليل القوائم المالية).
الموردين	اتخاذ قرار تمويل شركة الأم والفروع باستخدام تحليل الذمي واستخراج مؤشرات التوازن
الزبائن	التعرف على فرص الحصول تخفيضات من الشركة الام والفروع المختلفة بالنظر الى حجم نشاط المجمع والفروع
المنافسين	غرضهم هو مقارنة أدائهم الخاص بأداء المجمع وفرص الحصول على مزيد من الحصة السوقية على حساب المجمع
الدولة	دراسة الثروة التي تم خلقها داخل المجمع ككل لإجراء التصحيحات الجبائية والمراجعات الجبائية المطلوبة (دراسة الربحية والميزانية من منظور الذمي).
المحللين الماليين	هدفهم تقديم خدمات التشخيص المالي لمختلف الفئات أعلاه
الإدارة المالية للمجمع	هدفها تقييم الأداء وتمكنها من رفع ربحية المردودية والاستخدام الأمثل لموارد المجمع.

المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: طرق التشخيص المالي وأساليبه

أولاً: طرق التشخيص المالي:

يسمى المشخص المالي الى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي تهدف الى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبغية الوصول الى ذلك يتم استخدام مجموعة من الطرق التي نلخصها فيما يلي:¹

1- التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث، يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من اجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطوري على العناصر التالية:

أ- تطور النشاط:

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتماداً على التغيير في رقم الاعمال او القيمة المضافة او النتائج المحاسبية.....الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع اهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو مرتفع، مستقر، منخفض يستطيع المحلل المالي ومراقبة هيكل التكاليف والذي من المفترض ان يتناسب طرداً مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة:

تعتبر الأصول عن مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية المستخدمة في ممارسة نشاطها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانات يعد ضروري هذه لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجه الاستراتيجي للمؤسسة ان كانت تتجه نحو النمو او الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل الاستغلال:

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط، من اجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 49.

د- تطور الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءً على المصادر سابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ.

هـ- تطور المردودية:

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشر لا التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسات من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية والية أثر الرافعة المالية.

2- التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءً على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية، ويهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغيير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.¹

3- التشخيص المعياري:

يمكن اعتبار التشخيص المالي امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

-معدل الهيكل المالي الديون/الأموال الخاصة للمؤسسات الخاصة يقدر 8%؛

-نسبة رقم الاعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 49.

-الديون المتوسطة وطويلة الاجل يجب ان لا تتعدى ثلاث اضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا: أساليب التشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الأساليب الممكن استخدامها لتوصيف وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها وحتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء، ومن اهم الأساليب المعتمدة في عمليات التشخيص نجد:¹

1- التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية:

يعد اهم الأساليب و الأكثر استخداما لما يتمتع به من قدرة و فعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة، كما ان هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الاسلوبين السابق و اللاحق من أدوات التشخيص المالي، وقد تعددت الفئات او المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية الا انه بداية يمكن توضيح ان المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط و مقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما، فمثلا ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين اقدار الأرباح التي تحققت و حجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح، ومن ثم فان العلاقة السببية هي الأساس في البحث و التحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا تعكس هذه العلاقة السببية.

ويمكن تحديد هذه المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعاً لها على النحو الآتي:

-مؤشرات السيولة؛

-مؤشرات الكفاءة ومعدلات الدوران؛

-مؤشرات الرافعة التمويلية وهيكل التمويل؛

-مؤشرات سوق المال؛

-مؤشرات الربحية؛

-مؤشرات النشاط.

¹ -بلكاري بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص28.

2- التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الخارجية من المؤسسات في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك انه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد القصيرة، متوسطة وطويلة الاجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان الاستراتيجية المالية القابلة للتحقيق أي يضمن فحص الاستراتيجية المختارة وذلك بمحاكاة التدفقات (النقدية) المتوقعة الملائمة، أيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة.

يمكن من خلال التوقعات وعبر المخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وكذلك مبالغ التمويل الخارجية الضرورية، وبالتالي يمكن ايجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر التالية:¹

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط يذكرانه من المعلوم بقاء واستمرار المؤسسة متوقف على قدرتها على توليد وخلق فوائض في الخزينة من لنشطتها؛
- تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستمرار؛
- يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الخزينة؛
- فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الاجل.

3- التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ بالوضع المالية:

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب الى جهودات الباحثين من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات في اجراء الدراسات الهادفة الى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي ، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" وهيئة البورصات وذلك في خصم الجدل القائم حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث الإفلاس للشركات التي اخذت تتزايد ملحقة اضرارا كبيرة بالمساهمين و المقرضين و غيرهم، حيث كان BEVER عام 1966 اول باحث انجز دراسة في هذا المجال فبنى نموذجا للتنبؤ لتعثر الشركات، ثم تبعه في ذلك الباحث ALTMAN باعتماد نموذجه الخاص و الذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Z-SOORE وقد بنى كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية

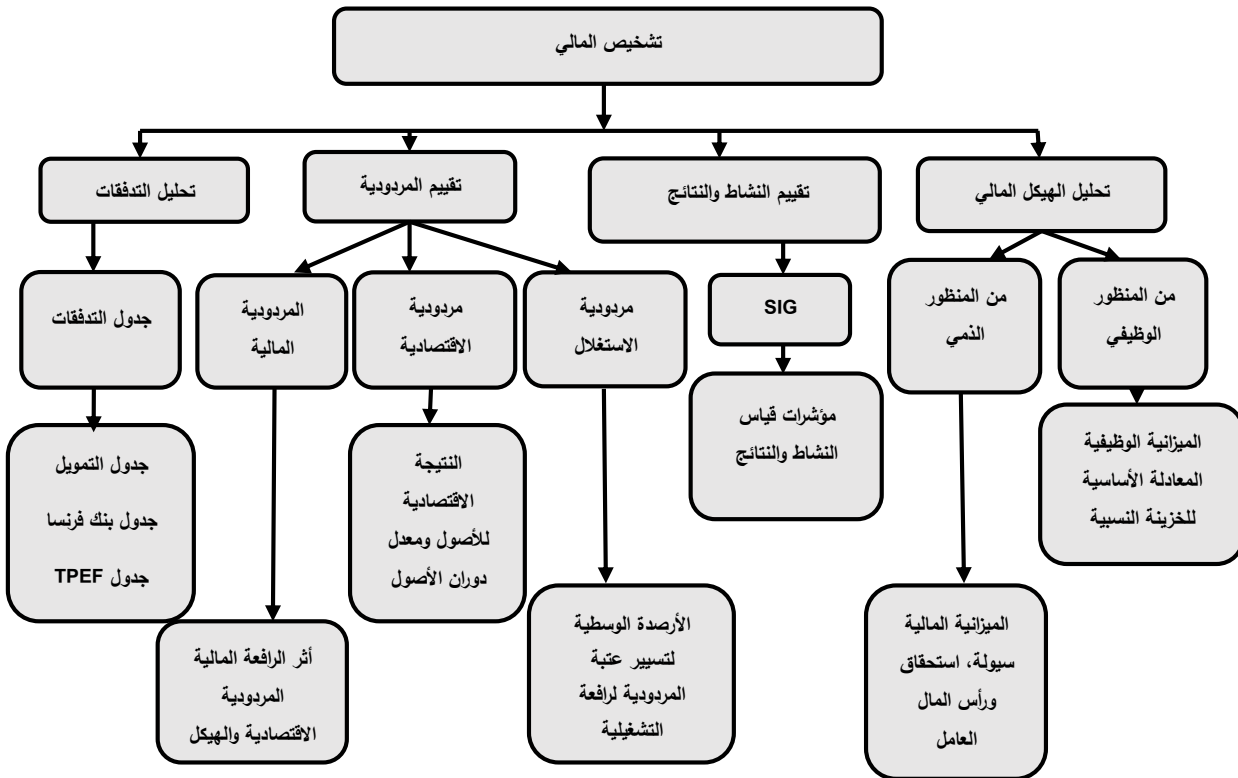
¹ - بلكاري بلخير، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد افقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج احصائي يضيف على ذلك النسب سمة الديناميكية ويقدر جعلها أداة صالحة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي الى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الجانب المالي للمؤسسة، وذلك لضمان استمرار تسيير الفعال وتحسين الوضع في المستقبل، وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والشكل الموالي يوضح لنا أدوات التشخيص المالي:

الشكل رقم (10): أدوات التشخيص المالي



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، طبعة 2، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،

ص71.

1- تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي، أو المردودية والملاءة المالية... الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على الفهم الوظيفي للمجمع والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.¹

2- تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المجمع النتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب أدت الى النتيجة الحقيقية، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضعية أو تحسينه حسب كل حالة.²

3- تقييم المردودية:

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.³

4- تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل بمجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.⁴

1 - زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة التعليمات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2009، ص 209.

2 - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

3 - مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص 179.

4 - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المبحث الثاني: التحليل الساكن لقوائم المالية الموحدة

ويعتبر هذا التحليل طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة الام حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فان المجمع عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال.

المطلب الأول: مفهوم التحليل الساكن

يعتبر التحليل المالي الساكن وسيلة من الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الاعمال على الإدارة المشرفة، اذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن رسم خطة عمل واقعية للمستقبل، يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانقضاء البعد الزمني عنه حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.¹

المطلب الثاني: المدخل الذمي للقوائم المالية الموحدة

خلال عقود والى غاية السبعينات كانت أسس النظريات المالية تعتمد على الذمة المالية للمؤسسة، المرتكزة على الملاءة، أي قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها والسيولة المالية والتوازن المالي والتقييم من خلال قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المستحقة بالأصول المتداولة.

¹ - عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 187-188.

أولاً: مفهوم التحليل الذمي

يعرف التحليل الذمي بتحليل سيولة /استحقاق، الهدف من هذا التحليل في تشخيص خطر الإفلاس المالي (العسر المالي)، أو بمعنى أدق خطر اللا سيولة وعدم القدرة على تسديد الديون القصيرة الاجل، وبالتالي يظهر الزمن كمعيار ضروري في هذا التحليل.

ولتحليل البنية المالية للمجمع فان الميزانية (قائمة المركز المالي) هي الوثيقة الأساسية للمعلومات، كما أن تقييم المجموعات الكبرى للميزانية ودراسة العلاقات الموجودة بينها وبين مكوناتها الرئيسية هي أساس هذه العملية.¹

ثانياً: الميزانية او قائمة المركز المالي

1- الميزانية المحاسبية: تعرف الميزانية على انها: "جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر او ثلاثة أشهر او أربعة أشهر او على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) لمجموع ما تمتلكه الأصول ولكل ما عليها من الديون (قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل)، والفرق بين ما تملكه من أصول وما عليها من ديون تمثل ذمتها او حالتها الصافية او بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة.²

والميزانية تكون في شكل جدول يتكون من قسمين: جانب ايمن يسجل فيه موارد المؤسسة وهي الأصول، وجانب أيسر يسجل فيه الاستخدامات وهي الخصوم، كما يبينه الشكل الموالي:³

¹ - محمد مرابط، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019-2020، ص12.

² -ناصر دادى عدوون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1999، ص17.

¹-George Mailler, **la comptabilité au CPA banque**, Edition Clet, paris, 1983, p13.

الجدول رقم (11): تمثيل الميزانية المحاسبية

الأصول	الخصوم
<u>الأصول الثابتة</u> <ul style="list-style-type: none"> • مادية • معنوية • مالية 	<u>الأموال الخاصة</u> <ul style="list-style-type: none"> • رأس المال • الاحتياطات
<u>الأصول المتداولة</u> <ul style="list-style-type: none"> • المخزون • الديون 	<u>مؤونة الأعباء والخسائر</u> <ul style="list-style-type: none"> • الديون • ديون مالية • ديون متنوعة
النتيجة الدورة	النتيجة الدورة
المجموع	المجموع

Source : Anne Marie Keiser, **Gestion Financière**, Edition Eska, Paris, 5eme Edition, 1998, P40.

وبالتالي فان:¹

الأصول الثابتة: تضم الأموال والديون الموجهة للاستعمال والبقاء بصفة دائمة في المؤسسة، وتنقسم الى مادية وغير مادية ومالية.

الأصول المتداولة: وتضم الأموال والديون المرتبطة بدورة الاستغلال، والتي تقل درجة سيولتها عن السنة.

الأموال الخاصة: وتضم وسائل التمويل التي توضع تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، وتضم كل من راس المال الشركة، الاحتياطات، مؤونات الأعباء والخسائر... الخ.

الديون: وتمثل الموارد الأجنبية وتضم الديون المالية وديون الاستغلال والديون المتنوعة.

النتيجة: وتحدد من خلال الفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم لميزانية.

ان الميزانية في شكلها المحاسبي تستجيب لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية كتحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير او ديونها، واقتصادية كتحديد الاعتبارات التي تستعمل من اجل الحصول على إيرادات من

¹– Beatrice Grandguillot, Francis Grandguillot, **Analyse Financière**, Edition Gualino, Paris, 5eme Edition, 2001, p7.

ورائها، لكنها لا تستجيب لأهداف مالية بحتة، لذا ولكي نستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب ان نحولها الى شكل تتحقق فيه الشروط المالية¹. وذلك بعملية الترتيب بصفة جيدة حسب المبدأين:²

المبدأ الأول: يبين مصدر أموال المؤسسة (الخصوم) واستخداماتها (الأصول).

المبدأ الثاني: ترتيب استخدامات المؤسسة (أي الأصول) حسب درجة سيولتها، والالتزامات التي يجب اداؤها حسب درجة استحقاقها، هذا يعني ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة، وترتيب الخصوم حسب درجة الاستحقاق، وترتبط هذه الأخيرة بفترة تسديد الالتزام.

2- الميزانية المالية: تنقسم الميزانية المالية بدورها الى جانبين هما الأصول والخصوم، ويضم كلاهما ما يلي:

أ- **الأصول:** ينقسم جانب الأصول الى قسمين رئيسيين هما: الأصول الثابتة والأصول المتداولة كما يلي:³

1- **الأصول الثابتة:** وتشمل المجموعة الثانية (الاستثمارات) والتي تضم القيم الثابتة والقيم الثابتة المؤقتة.

- **القيم الثابتة:** وتضم العناصر البطيئة التحول الى سيولة، وهي عبارة عن وسائل الإنتاج الضرورية.

- **القيم الثابتة المؤقتة:** وتضم بعض الأصول المتداولة التي لا تتحول الى سيولة في الدورة المقبلة (لأكثر من

سنة) وتضم: مخزون الأمان الذي يعتبر كمخزون أدنى يسمح بمواصلة دورة الاستغلال، سندات المساهمة والكفالات المدفوعة. وهناك مبالغ أخرى لمختلف عناصر الحقوق او المخزون والتي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة.

2- **الأصول المتداولة:** وتضم العناصر التي تستخدمها المؤسسة في دورة الاستغلالية واحدة، وتضم قيم الاستغلال

والقيم غير الجاهزة كالآتي:

- **قيم الاستغلال:** وتتمثل في المخزونات، ويختلف تركيبها حسب وظيفة وطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

- **قيم قابلة للتحقيق او غير جاهزة:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن وسندات مساهمة وتسبيقات للغير والتي لا تتجاوز مدتها السنة.

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - Omar boukhezar, **La Finance De L'entreprise, Diagnostic, Contrôle, Décision**, Opu, Alger, 1981, p7.

³ - Khemici Chiha, **finance D'entreprise, Approche Stratégique**, Edition Houma, Alger, 2009, p49-52.

- القيم الجاهزة: هي البنك والصندوق او القيم التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

ب- الخصوم: تنقسم الميزانية بدورها الى قسمين اساسيين هما:¹

1- الأموال الدائمة: هي الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة وتنقسم الى:

- رؤوس الأموال الخاصة: تشمل مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمجمع، وتشمل: رأس المال الخاص، فرق إعادة التقييم، الاحتياطات، الترحيل من جديد، النتيجة، ... الخ.

- الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات المترتب على المجمع سدادها على المدى الطويل، وتشمل الاقتراضات، والديون المماثلة، المؤونات للأعباء، ديون أخرى غير جارية ... الخ.

2- الخصوم المتداولة: وهي الالتزامات المترتب على المجمع سدادها خلال سنة من تاريخ قائمة المركز المالي، وتشمل على: الموردون، الزبائن الدائنون، ضريبة على الأرباح، ديون أخرى ... الخ.

جدول رقم (12): الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الموارد الدائمة</u>		<u>الأصول غير جارية</u>
	• الأموال الخاصة		
	• الخصوم غير جارية		<u>الأصول الجارية</u>
	<u>الخصوم الجارية</u>		
XXXXXX	المجموع	XXXXXX	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: أدوات التحليل المالي الذمي

تتعدد أساليب التحليل المالي الذمي ومن أهمها:

1- رأس المال العامل (FR):

يعرف على انه الفائض من الأموال الدائمة التي تمول جزء الأصول المتداولة الأقل من سنة.²

ويحسب رأس مال العامل من أعلى الميزانية ومن أدناها بطريقتين هما:

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 2011، ص21.

² - جميل أحمد توفيق، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعة المصرية، مصر، 1985، ص383.

- من أعلى الميزانية: هو عبارة عن فائض الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل (FR) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة}$$

- من أدنى الميزانية: هو عبارة عن الجزء البطيء من الأصول المتداولة غير الممول بالقروض قصيرة الاجل وانما بفائض الأموال الدائمة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل (FR) = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل}$$

❖ شرط التوازن:

ان تحقيق قاعدة التوازن المالي والتي تقتضي بضرورة تمويل الاستخدامات لأكثر من سنة بموارد دائمة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة مرتبط بمجموعة من المخاطر. هناك ثلاث حالات من التوازن:¹

1- رأس مال العامل موجب ($FR > 0$): وهو الحالة المفضلة وتعني أن الأصول غير الجارية الثابتة ممولة بالموارد الدائمة والفائض يستعمل في تمويل الأصول الجارية أي المتداولة.

2- رأس مال العامل سالب ($FR < 0$): يعني ان الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول غير الجارية، لذا سوف يعرف المجمع صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات أي توفر السيولة اللازمة مما يدل على ضعفه المالي.

3- رأس مال العامل يساوي الصفر ($FR = 0$): في هذه الحالة، يساوي رأس المال الدائم الأصول الثابتة. هذا يعني أن رأس المال العامل يغطي جميع الأصول الثابتة، ولكن هذا الوضع يمثل مخاطر الإفلاس، أي أن هناك مخاطر على عناصر الأصول المختلفة والالتزامات قصيرة الأجل.

2- نسب السيولة المالية:

يعتمد التشخيص المالي على نسب السيولة كأداة من أدوات التشخيص الذاتي لتقييم رأس مال العامل ودرجة السيولة على المدى القصير. ومن اهم هذه النسب:²

1 - سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالم، الجزائر، 2015، ص24.

2 - محمد سامي زعر، التحليل المالي للقوائم المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص99.

- **نسبة التداول:** تعد هذه النسبة تحليلاً أولياً لمدى قدرة المجمع على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في موعيدها، أي مدى قدرة أصولها الجارية على تغطية الديون قصيرة الأجل، وهي تعتبر بمثابة مؤشر يدل على مدى تحقيق المجمع للتوازن المالي قصير الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 100%. وتعدى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

- **نسبة السيولة السريعة:** تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى حيث تمثل مدى تغطية الأصول الجارية للديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزونات. وتكون هذه النسبة محصورة بين 30% و50%. وتعدى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

- **نسبة النقدية:** يتمثل الهدف الرئيسي من دراسة هذه النسبة في قياس مدى فعالية أو كفاءة المجمع في استخدام الموارد المالية المتاحة في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون الأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات. وتمثل بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{خصوم الجارية}}$$

3_ النسب الهيكلية:

تهدف النسب الهيكلية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الأم على وفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي الذي يتوفر عليه المجمع، بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالديون ومنه يمكن إيجاز النسب الهيكلية فيما يلي:¹

- **نسبة التمويل الخارجي للأصول:** تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المجمع في تمويل أصوله على أموال الغير. وتعدى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ - نفس المرجع، ص 100.

- نسبة التمويل الداخلي للأصول: تعبر هذه النسبة عن مدى استقرار وسلامة المركز المالي على المدى الطويل. وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

- نسبة المديونية الكاملة: تعتبر هذه النسبة كمؤشر لمعرفة نسبة المخاطرة بالنسبة للمقرضين وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = (\text{الخصوم الجارية} + \text{الخصوم غير الجارية}) \div \text{الأموال الخاصة}$$

- نسبة المديونية قصيرة الاجل: تعبر هذه النسبة كمؤشر لمعرفة نسبة الأموال الخاصة الى الديون، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الاجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3- نسب النشاط:

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق المبيعات، وتضم هذه النسب عادة لتحديد عما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولاً أو أكثر مما ينبغي وذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة، فإذا أعطت المؤشرات انطباعاً راسخاً بأن المؤسسة أفرطت في الاستثمار في الأصول الثابتة، فإن تكلفة رأس المال سوف تكون مرتفعة وتخفيض من أرباح المؤسسة وقد تحقق خسائر، وإذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصاً لتحقيق مبيعات مربحة، بشكل يؤثر سلباً على إيرادات المنشأة ومن ثم على أرباحها.¹ وتوجد نسب كثيرة منها:²

- معدل دوران اجمالي الأصول: توضح هذه النسبة عدد مرات التي تتحول فيها الأصول الى رقم الاعمال، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

1 - عاطف وليم أندرويس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 95.

2 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

-معدل دوران الأصول غير الجارية: يشير معدل دوران الأصول غير جارية الى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول غير جارية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول غير الجارية}$$

-معدل دوران الأصول الجارية: يشير هذا المعدل الى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الاصول الجارية في توليد رقم الأعمال، ونحسبها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الاعمال} / \text{الأصول الجارية}$$

-معدل دوران الذمم: يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى انه كلما زاد معدل الدوران كلما دل على كفاءة الإدارة والعكس صحيح. وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم} = \text{رقم الأعمال} / \text{رصيد الذمم}$$

-معدل دوران النقدية: تبين هذه النسبة عدد مرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الخزينة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الموجودات وما يماثلها}$$

رابعاً: الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الساكن

وجهت العديد من الانتقادات والتحفظات لهذا النزاع من التحليل خاصة في ظل التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي للمؤسسة منها:

-لا يعطي تصورا واضحا حول المستوى الأمثل لرأس مال العامل؛

-لم يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة بالرغم من افتراضه انها موجبة في حالة وجود رأس مال عامل موجب.

المطلب الثالث: المدخل الوظيفي

يحاول هذا التحليل تجاوز مفهوم فكرة الذمة المالية، ويقدم معيار آخر لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة والذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية: وظيفة الاستغلال، وظيفة التمويل ووظيفة الاستثمار.

أولاً: الميزانية الوظيفية

تتجزأ الميزانية الوظيفية الى أربع مستويات هي: مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال ومستوى الخزينة.¹ الجدول الموالم يوضح الميزانية الوظيفية بشكل مفصل

الجدول رقم (13): الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة R_D	الاستخدامات الدائمة E_S (قيم اجمالية)
- الأموال الجماعية	- الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية
- الديون المتوسطة والطويلة الأجل	- الأصول ذات الطبيعة الدائمة
- مجموع الاهتلاكات والمؤونات	استخدامات الاستغلال E_{ex} (قيم اجمالية)
موارد الاستغلال R_{ex}	- المخزونات الاجمالية
- مستحقات المورد وملحقاته	- حقوق العملاء وملحقاتها
موارد خارج الاستغلال R_{hex}	استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} (قيم اجمالية)
- موارد أخرى	- حقوق أخرى
موارد الخزينة R_T	استخدامات الخزينة E_T
- الاعتمادات البنكية الجارية قروض الخزينة	- متاحات
مجموع الموارد R (قيم اجمالية)	مجموع الاستخدامات E (قيم اجمالية)

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ثانياً: أدوات التشخيص الوظيفي

ان الهدف من بناء الميزانية المالية السابقة هو استخراج المؤشرات التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي من خلال مقارنة الموارد والاستخدامات كما يلي:¹

$$R=E$$

$$R_D+R_{EX}+R_{hex}+R_T = E_s+E_{ex}+E_{hex}+E_t$$

$$R_D+R_{EX}+R_{hex}-E_s-E_{ex}-E_{hex}=E_T-R_T$$

$$(R_D-E_s) - [(E_{ex}-R_{ex}) + (E_{hex}-R_{hex})] = E_t-R_t$$

$$FRN_G - BFR = TN_G$$

1- رأس المال العامل الوظيفي (FRN_G): ويسمى أيضا رأس المال العامل الصافي الإجمالي (ر م ع ص)، ويعرف انه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة.² ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FRN_G = \text{الموارد الدائمة } R_D - \text{الاستخدامات الدائمة } E_s$$

2- الاحتياج لرأس المال العامل (BFR): يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على انها رأس مال العامل الأمتل والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الاجل. ويمكننا تجزئة الاحتياج لرأس المال العامل تبعاً الى علاقة عناصره المباشرة بالنشاط او عدمه الى:

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال (BFR_{EX}): ويعتبر العنصر الأكثر أهمية في الاحتياج لرأس المال العامل، لأنه مرتبط مباشرة برقم الاعمال، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال } BFR_{EX} = \text{استخدامات الاستغلال } E_s - \text{موارد الاستغلال } R_D$$

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{HEX}): ويكون متغير من دورة لأخرى، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

1 - بورديمة سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

2 - خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

$$\text{الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال } BFR_{hex} = \text{استخدامات خارج الاستغلال } E_{ex} \\ - \text{ موارد خارج الاستغلال } E_{hex}$$

3- الخزينة الصافية الاجمالية (TN_G): الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً. وللخزينة الصافية أهمية كبيرة، فهي تعبر عن وجود او عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة، او من خلال رأس المال العامل كما يلي:¹

$$\text{الخزينة } TN_G = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

$$\text{الخزينة } TN_G = \text{رأس المال العامل } FR_G - \text{الاحتياج لرأس المال العامل } BFR$$

إذا كان:

- رأس مال العامل $FR <$ الاحتياج في رأس المال العامل BFR : الخزينة $T < 0$.

- رأس مال العامل $FR >$ الاحتياج في رأس المال العامل BFR : الخزينة $T > 0$.

اذن فالخزينة تكون موجبة إذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياج وهذا يعني وجود فائض في الخزينة، وتكون سالبة في حالة عجز المؤسسة عن التمويل.

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المبحث الثالث: التحليل الديناميكي للقوائم المالية الموحدة

ان التحليل الكلاسيكي يبين الوضعية المالية في لحظة معينة لذا اصطلح عليه بالتحليل الساكن هذا ما ترتب عنه إعطاء صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، ومن هنا جاءت الحاجة للبحث عن التحليل الذي بإمكانه توفير رؤيا ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخدام ادوات ملائمة والتي تتمثل في جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة وهذا ما سوف نتطرق اليه في مبحثنا هذا

المطلب الأول: تحليل جدول حسابات النتائج

يمكن تعريف جدول حسابات النتائج كما يلي:

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه "جدول يقيم مجموعة من المعطيات المالية حيث يبين فيه مختلف الأرباح التي تحققتها المؤسسة ومختلف المصاريف التي تتحملها ممثلة النواتج والتكاليف حيث يسمح بفهم مختلف مراحل تكون نتيجة المؤسسة.¹

او هو "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل او السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح او خسارة.²

أولاً: أشكال جدول حسابات النتائج

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواعمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما:

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

¹– Jean louis Amelon, *L'essentiel à connaître en gestion financier*, Edition Maxima, Paris, 2002, p53.

² – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19 قرار مؤرخ في 26 جويلية، 2008، ص24.

- الذي يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، ذلك من اجل حساب النتيجة الصافية وبحسب هذه الطريقة يجب المرور بالعشر مستويات التالية:¹
- انتاج السنة المالية: يمثل في اجمالي المنتجات وجميع السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ومؤشر مرجعي للحكم على القدرة الإنتاجية للمؤسسة؛
 - استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، والخدمات الخارجية، والاستهلاكات الأخرى بهدف ممارسة أنشطتها؛
 - القيمة المضافة للاستغلال: تعبر عن الإضافة التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي وتساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال قياس معدل نموها، قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة، كما تستخدم كمقياس للمقارنة ما بين المؤسسات في نفس النشاط. هي عبارة الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية؛
 - اجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛
 - النتيجة العملياتية: هي عبارة عن اجمالي فائض الاستغلال مضافا اليها المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا اليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات؛
 - النتيجة المالية: وهي النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين النواتج المالية الناتجة عن عمليات الإقراض والأعباء المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض؛
 - النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية؛
 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية: نتحصل عليها بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية؛
 - النتيجة غير العادية(الاستثنائية): تمثل الفرق بين النواتج غير العادية والاعباء غير العادية؛
 - النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن جمع او طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

¹ -سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص ص 22-24.

جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يقوم على المقارنة التحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا يسمح بالحصول على مختلف التكاليف التي تقع على مختلف الوظائف داخل المؤسسة.¹

- هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم اعمال الدورة المتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

- النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا اليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف والاعباء الأخرى العملياتية.

اما بالنسبة لباقي المستويات فتحسب بنفس الطريقة التي تعرضنا لها في حساب النتائج حسب الطبيعة.

ثانيا: القدرة على التمويل الذاتي

تعد من مؤشرات التوازن المالي الذي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها دون اللجوء الى المصادر الخارجية، ويمكن حسابها بالطريقتين كما يلي:

¹ - سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 24.

الجدول رقم (14): طريقتي حساب القدرة على التمويل الذاتي CAF

طريقة الطرح	طريقة الجمع
+ اجمالي الفائض الاستغلال	النتيجة الصافية
+ المنتجات العملياتية الأخرى	+مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
-الأعباء العملياتية الأخرى	-الاسترجاع على الخسائر القيمة والمؤونات
+المنتجات المالية	+نواقص القيمة من خروج الأصول المثبة الغير مالية
-الأعباء المالية	-فوائض القيمة من خروج الأصول المثبة غير مالية
+منتجات الغير العادية	+فرق التقييم عن الأصول المالية (نواقص القيمة)
-الأعباء غير العادية	+ الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية
-الضريبة	-الأرباح الصافية عن عمليات التنازل من الأصول المالية
	-الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن الأصول المالية
= القدرة على التمويل الذاتي CAF	=القدرة على التمويل الذاتي CAF

SOURCE : Chantale buis senri, Analyse financière, Berti eddition, Algerie, 2011, pp 47-48.

ثالثاً: نسب الربحية

نسب الربحية هي تلك النسب التي تقيس أعمال المؤسسة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا للمؤسسة، وقدرتها على تحقيق الربح، وتهتم بهذه النسب المؤسسة لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة.

إن قيام المؤسسة بدراسة ربحية المبيعات يهدف إلى معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح انطلاقاً من رقم أعمالها، وتتم من خلال النسب التالية¹:

-نسبة هامش الربح الإجمالي: وهو يمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، تقيس لنا هذه النسبة كفاءة المؤسسة وأدائها في التعامل مع عناصر المبيعات وتكلفتها وتعكس هذه النسبة العلاقة بين كلفة البضاعة المباعة وسعر البيع، وتعود أسباب الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة إلى التغير في السعر أو التكلفة أو حجم المبيعات ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص

نسب هامش الربح الإجمالي = (المبيعات - كلفة البضاعة المباعة) ÷ المبيعات

-نسبة هامش الربح الصافي: هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة المبيعات كما تشير إلى تحقق المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولاً، وتحسب انطلاقاً من العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = نتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال

-نسبة الربح التشغيلي: وتقيس لنا هذه النسبة إمكانية المؤسسة في تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية دون حساب كلفة التمويل أو الاقتطاعات الضريبية، ونتيجتها تعني مقدار الربح التشغيلي من كل واحد دينار من المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الربح التشغيلي = الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ المبيعات

-نسبة القيمة المضافة: تبين هذه النسبة مقدار دينار واحد من الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة للاستغلال ÷ المبيعات

- نسبة إجمالي فائض الاستغلال: وتبين هذه النسبة مقدار واحد دينار من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الإجمالي للاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال ÷ المبيعات

المطلب الثاني: تحليل جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة

أولاً: جدول التمويل

جدول التمويل او جدول الاستعمالات والموارد يعد أحد الكشوفات التي تلخص الحالة المالية للمؤسسة ويهدف من ورائه المحلل الى التعرف على حقيقة الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة، والكيفية والوجهة التي استعملت فيها هذه الموارد وهذا يتم بطبيعة الحال الا من خلال مقارنة ميزانيتين وظيفيتين متتاليتين¹، وبين كذلك التغيير الحاصل ضمن ثروة المؤسسة خلال فترة نشاط محددة، وذلك من خلال التدفقات النقدية للموارد و الاستخدامات في المدى الطويل و القصير بالاعتماد على ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين والتي ينتج عنها تغير في المعادلة الاساسية للخزينة كما يلي² :

$$\Delta BFR = \Delta FR_{NG} + \Delta T_{NG}$$

ويتكون جدول التمويل من جزئيين، جزء اول يبين الاستخدامات الدائمة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغيير في راس المال العامل، اما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الاجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة، ويبين استخدامات كل منهم على حدى، ويتمثل هذا الفرق في التغيير في راس المال العامل الصافي الإجمالي.

1- الجزء الأول من جدول التمويل

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل كما يبين الجدول (15)، على الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية، وتتمثل في التغيير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة الحالية، ومن الجانب الثاني الاستخدامات الدائمة لدورتين متتاليتين، وبالتالي فالجزء الأول من جدول التمويل يتضمن التغير في راس المال العامل الإجمالي، وذلك وفق العلاقة التالية:³

$$\text{التغيير في راس المال العامل الإجمالي } \Delta FR_{NG} = \text{التغيير في الموارد الدائمة } \Delta R_D - \text{التغيير في الاستخدامات الدائمة } \Delta E_S.$$

¹ – Josette Peyard, **Analyse Financière**, libraire Vuibert, 8ed, Paris, 1999, p154.

² – الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص126.

³ – الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص110.

ويأخذ الجزء الأول من جدول التمويل الشكل التالي:

الجدول رقم (15): الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد الدائمة Rp	الاستخدامات الدائمة Es
القدرة على التمويل الذاتي	مصاريف موزعة على عدة سنوات
التنازل عن الاستثمارات المادية	حيازة استثمارات جديدة
غير المادية	مادية
المالية	غير مادية
الرفع في الأموال الخاصة	تسديد مكافأة رأس المال
الحصول على قروض جديدة	تسديد الديون المالية والبنكية
	التخفيض في الأموال الخاصة
الزيادة في رأس المال العامل FR	النقصان في رأس المال العامل FR

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل: ان اجراء عملية تحليلية للجزء الأول من جدول التمويل يرتكز أساسا على التغيرات التي تطرأ على رأس مال العامل، وذلك من خلال مقارنة الميزانيات المتعاقبة التي تم اعدادها في نهاية الدورة

تغيير رأس مال العامل موجب: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل لميزانية السنة (ن) قد شهد ارتفاعا بالمقارنة مع الميزانية (ن-1)، وهذا راجع الى ارتفاع موارد المؤسسة وهذه الزيادة تتمثل في:

- ارتفاع في قدرة التمويل الذات؛
- التنازل عن عناصر الأصول الثابتة؛
- الرفع في الأموال الخاصة؛
- الارتفاع في الديون الطويلة والمتوسطة الاجل.

تغيير رأس المال العامل السالب: وهي تعكس الحالة السابقة، أي رأس المال العامل للسنة (ن-1) اكبر منه للسنة (ن)، وهذا الانخفاض في رأس المال العامل راجع الى:¹

¹ – Serge Efaert, **Analyse Et Diagnostic Financier**, Edition Erolles, Paris,1992, p199.

- حيازة الأصول الثابتة؛
- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية؛
- المصاريف الموزعة على عدة سنوات؛
- الانخفاض في الأموال الخاصة؛
- تسديد الديون.

2- الجزء الثاني من جدول التمويل

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغيير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغيير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيير في ثلاث عناصر: تغيرات الاستغلال، وتغيرات خارج الاستغلال وتغيرات الخزينة.¹ ويمثل الجدول التالي جدول التمويل من أسفل الميزانية:

الجدول رقم (16): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغير في رأس المال العامل الإجمالي			
التغير في عناصر الاستغلال:			
- التغير في أصول الاستغلال			
- التغير في ديون الاستغلال			
الحساب (A) التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال			
التغير في عناصر خارج الاستغلال:			
- التغير في المدينون الآخرون			
- التغير في الدائنون الآخرون			
الحساب (B) التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال			
الحساب (C) التغير في رأس مال العامل الإجمالي = (A)+(B)			
تغيرات الخزينة:			
- التغير في المتاحات			
- التغير في ديون الخزينة			
الحساب (D) التغير في الخزينة الصافية الإجمالية			
التغير في رأس المال العامل الإجمالي = (D)+(C)			

المصدر: الياس، بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص113.

¹ – Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, **Finance D'entreprise**, Edition Dunod, Paris, 2007, P167.

ثانيا: تحليل جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية مؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.¹ ويتخذ جدول تدفقات الخزينة الشكل التالي:

الجدول رقم (17): جدول تدفقات الخزينة

عمليات الاستغلال
القدرة على التمويل الذاتي (-) التغيير في المخزون (-) التغيير في ديون العملاء (+) التغيير في ديون الموردين (+) التغيير في الديون الاجتماعية (=) تدفق خزينة الاستغلال
عمليات الاستثمار
التحصيل على الاستثمارات (-) التنازل عن الاستثمارات (+) التغيير في الاحتياج لراس المال العامل خارج الاستغلال (=) تدفقات خزينة الاستثمار
عمليات التمويل
التغيير في راس المال (-) أرباح الأسهم الموزعة (-) تسديد القروض (+) قروض جديدة (=) تدفق الخزينة للتمويل
التغير في الخزينة = تدفق خزينة للاستغلال + تدفق الخزينة للاستثمار + تدفق الخزينة للتمويل

Source : lionel filippi , Rémi janin, Lire Et L'information Financiere De L'entereprise , Edition Revue Augmentée, Grenoble,2006 ,p 170.

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص204.

الطريقة غير المباشرة: في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الاخذ بالحسبان:

اثر المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات ،تغيرات الزبائن ،المخزونات، تغييرات الموردين....)، التسويات(الضرائب المؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار او التمويل (قيمة التنازل الزائدة او الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى، النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي، و الهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط الى كل من الاستغلال ، الاستثمار و التمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم (تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال، تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار، تدفقات الخزينة المتولدة عن النمو).¹

والجدول الموالي يوضح لنا جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة

¹ -قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، 25 مارس 2009، ص26.

الجدول رقم (18): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N+1	الملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من أجل الاهلاك: +الاهلاكات والأرصدة -تغيرات المخزونات -تغيرات الزبائن وحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
=صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار -المحسوبات عن اقتناء تسيّبات +التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات تأثيرات محيط الإدماج (1)			
=صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين +زيادة رأس المال النقدي +إصدار قروض -تسديد قروض			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل (ج)			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة عند اقفال السنة المالية تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة			

المصدر: الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قرار المؤرخ في يوليو 2008، يحدد قواعد وتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

الطريقة المباشرة: في هذه الطريقة يتم تجاهل صلفي الربح ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بواسطة تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة كعوائد الاستثمار والفوائد الدائنة.¹

والجدول الموالي يوضح تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

الجدول رقم (19): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

¹- دردوري لحسن، التشخيص المالي، مطبوعة دروس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص12.

الملاحظة	السنة المالية N+1	السنة المالية N	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب على نتائج المدفوعة
			= تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر العادية
			+ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار - المحسوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية - المحسوبات عن اقتناء تثبيبات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام + التحصيلات المتألفة من القروض - تسديدات القروض أو الديون الخرى المماثلة
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قرار المؤرخ في يوليو 2008، يحدد قواعد وتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

المطلب الثالث: تشخيص المردودية والمخاطر المترتبة عنها

تعتبر المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، شكل دائم في إطار نشاطاته. وتعتبر نسب المردودية نسب مختلطة تأخذ قيمها من جدول حسابات النتائج والميزانية.

أولاً: تشخيص المردودية

1- تعريف المردودية: يتمثل هدف كل مؤسسة في تحقيق المردودية التي تعرف على انها النتيجة بين النتائج الوسائل المستخدمة من اجل الوصول اليها، حيث تعرف على انها: وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة بالوسائل التي ساهمت في تحقيقها.¹

2- أنواع المردودية: هناك نوعين من المردودية هما:

أ- المردودية الاقتصادية: تهتم بالنشاط الرئيسي حيث تحمل مكوناتها عناصر دورة الاستغلال والأصول وتقاس المردودية الاقتصادية من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، فهي تتحقق قبل عمليات الامتلاك، العمليات المالية، عمليات التوزيع.²

تحسب كما يلي:

معدل المردودية الاقتصادية الاجمالية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية

حيث:

الأصول الاقتصادية AE = التثبيات I + الاحتياج في راس مال العامل BFR

ب- المردودية المالية: في إطار اقتصاد السوق على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح المساهمين أرباحاً كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة. وتحسب كما يلي:³

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية ÷ الأموال الخاصة

¹ - زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 210.

² - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ - نفس المرجع، ص 88.

3- الرفع المالي: يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وفي استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصف وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية، هذا يعني لا ينبغي الإفراط في الاستدانة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي قد تتعرض لها.¹

ثانيا: تشخيص المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية

1- تشخيص المخاطر المالية: يتمثل الخطر المالي في ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء المتزايد للاستدانة، أي أن ارتفاع مستوى الموارد المالية الخارجية في شكل ديون مقارنة بالموارد المالية الداخلية من شأنه أن يؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة.²

$$\text{الرفع المالي} = \frac{\text{الديون المالية الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ان أثر الرافعة المالية يقيس التأثير الإيجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية، وهذا بمقارنه تكلفة الاستدانة بمعدل المردودية الاقتصادية، ومن العلاقة الخاصة لكل من المردودية المالية والاقتصادية يمكن استنتاج علاقة أثر الرافعة المالية، حيث نضع المعطيات التالية:³

النتيجة الصافية: **Rnet**؛

نتيجة الاستغلال: **RE**؛

معدل الضريبة على أرباح الشركات: **IS** ؛ المردودية

المصاريف المالية: **i** ؛

الاستدانة الصافية: **D** ؛

الاقتصادية: **Re** ؛

الأموال الخاصة: **CP** .

مردودية الأموال الخاصة: **Rcp** ؛

ومنه: من علاقة كل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية يمكن استنتاج علاقة أثر الرافعة المالية

على النحو التالي:

$$R_{CP} = \frac{R_{Net}}{cp} = \frac{(RE - iD)(1 - IS)}{CP}$$

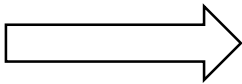
$$= \frac{RE(1 - IS)}{CP} - \frac{iD(1 - IS)}{CP}$$

1 - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص 89.

2 - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 498.

3 - زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص 110.

$$\begin{aligned}
 &= \frac{RE(1 - IS)}{CP} \times \frac{AE}{CP} - \frac{iD(1 - IS)}{CP} \\
 &= Re \frac{(D + CP)(1 - IS)}{CP} - \frac{iD(1 - IS)}{CP} \\
 &Re \left(1 + \frac{D}{CP} \right) (1 - IS) - \frac{iD(1 - IS)}{CP} \\
 &\quad \left(Re + \frac{D}{CP} (Re - i)(1 - IS) \right)
 \end{aligned}$$



$$Rep = \left(Re + (Re - 1) \frac{D}{CP} \right) (1 - IS)$$

ومنه

أثر الرفع المالي = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

2- تشخيص المخاطر التشغيلية: يسمى أيضا الخطر التشغيلي، يمكن تقييم الخطر التشغيلي أو خطر الاستغلال من خلال مؤشري عتبة المردودية والرافعة التشغيلية.

- عتبة المردودية: هي النقطة التي لا تحقق فيها المؤسسة لا ربحا ولا خسارة، او تلك النقطة التي تتساوى فيها الارادات الكلية مع التكاليف الكلية.¹

يمكن حسابها من خلال:

$$\text{عتبة المردودية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{معدل التكاليف الثابتة}} \div (1 - \text{معدل التكاليف الثابتة})$$

$$\text{معدل التكاليف الثابتة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{الهامش على التكلفة المتغيرة}}$$

ويمكن تقييم أثر الرافعة التشغيلية من خلال:

$$\left(\frac{\text{التغير في النتيجة العملياتية}}{\text{النتيجة العملياتية}} \div (N-1) \right) \div \left(\frac{\text{التغير في رقم الاعمال}}{\text{رقم الاعمال}} \div (N-1) \right)$$

¹ - ناصر داداي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 106.

خلاصة الفصل:

يمكن استخلاص مما سبق أن التحليل المالي أداة مهمة تستخدمها العديد من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة من أجل استقراء وفهم القوائم المالية ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتغيراتها واتخاذ القرارات المالية اللازمة بشأنها. حيث تعد عملية مستقرة تهدف الى القيام بالنشاط المناسب والصحيح، وتبرز أهمية التشخيص المالي نتائج استعمال جملة من الأدوات المتكاملة فيما بينها، من منظورين التحليل الساكن بمدخليه (الذمي والوظيفي) فالأول خاص بالدائنين الماليين اذ يتم الكشف عما إذا كانت الموارد قد استخدمت بالشكل الصحيح اما المدخل الثاني تستخدمه الإدارة، اما بالنسبة للتحليل من المنظور الديناميكي الذي هدفه دراسة التغيرات في التوازنات من سنة لأخرى.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية للتشخيص المالي في

مجمع سوناطراك

تمهيد:

يعتبر مجمع سوناطراك من المجمعات الوطنية التي عرفت تحول اقتصاديا على محيط الاقتصادي الوطني والعالمي، وهذا ما دفعنا الى تسليط الضوء في الدراسة التطبيقية عليه من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وذلك لتوفره على القوائم المالية الموحدة التي تعتبر مخرجات النظام المالي المحاسبي، والتي ستفدينا في عملية التشخيص المالي، وسوف نبرز في هذا الفصل الوضعية المالية الحقيقية لمجمع سوناطراك وذلك بتقديم اطار مفاهيمي حول المجمع وعرض القوائم المالية الموحدة له، وتشخيص الوضعية المالية باستخدام أدوات التشخيص المالي التي تعرضنا اليها سابقا.

وهذا من أجل معرفة المردودية بمختلف أنواعها والمخاطر التي تنجم عليها، ومعرفة مدى قدرة المجمع على الوفاء بالتزاماته عند حلول مواعيدها، ومعرفة مصادر السيولة واستخداماتها، حيث قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سوناطراك**المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الموحدة لمجمع سوناطراك****المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمجمع سوناطراك**

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك من أهم وأكبر الشركات في الجزائر وفي افريقيا، قامت باستغلال الحقول البترولية التي كانت محتكرة من قبل الشركات الأجنبية وخاصة الفرنسية، فهي شركة مختصة في التنقيب والإنتاج والنقل عن طريق الانابيب والتحويل وتسويق المحروقات ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى التعريف بالمؤسسة وأهم إنجازاتها وامكانياتها التي تضعها في صدارة مجال نشاطها.

المطلب الأول: التعريف بمجمع سوناطراك

ان مجمع سوناطراك له أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الجزائر، لفهم أنشطتها المتنوعة لابد من الاطلاع على مراحل نشأتها وتقديم تعريف للشركة بشكل عام.

أولاً: مراحل نشأة مجمع سوناطراك

بقصد التخلص من تداعيات قانون النفط الصحراوي الجزائري الصادر قبل الاستقلال، والمكرس لاحتكار الشركات الفرنسية للنفط الجزائري، أنشأت الحكومة الجزائرية باستقلالها إدارة للطاقة والمحروقات، تضمن مراقبة وتسيير هذا القطاع، كما تسعى لإنهاء السياسة النفطية السائدة، ومن اجل دعم هذه الإدارة صدر المرسوم التنفيذي رقم 491/63 الصادر في: 1963/12/31، المقرر لإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (Sonatrach) وانطلاقاً من الاتفاق الجزائري- الفرنسي الناتج عن مفاوضات 1964 لتنظيم قطاع المحروقات وتطوير الصناعة الجزائرية، تم استبدال قانون النفط الصحراوي باتفاق شراكة يضمن مساهمة سوناطراك بمختلف الموارد في مجال نقل وتسويق المحروقات عبر كل مراحل هذه الصناعة بالجزائر، وينهي احتكار الشركات الفرنسية لها، هذا الدور انطلاقاً من القرار رقم: 292/66 الصادر ب: 1966/09/22 من النقل والتسويق إلى شركة وطنية للبحث، إنتاج، نقل، تحويل، وتسويق المحروقات.

أما في 1971/02/24 تم تأميم قطاع المحروقات من طرف السلطة العمومية الجزائرية، فأصبحت سوناطراك بذلك يد هذه السلطة على القطاع. وفي 1981 أعيد هيكلتها تبعاً للتطورات الحاصلة لاسيما الاقتصادية منها بإنشاء 17 مؤسسة فرعية لها وظائف تكميلية. وقد توالى التطورات التي مرت بها سوناطراك حتى أصبحت شركة بالمنظور القانوني مجمع طاقتي من المنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني والدولي، حاضرة في العديد من الدول منها: البيرو،

انجلترا، إيطاليا، مالي، النيجر، مصر وليبيا. كما يقدر حجم العمالة لمجمع سوناطراك بحوالي 120 ألف، ويحتل الصدارة عالميا.¹

تسميتها: وقد جاءت تسمية سوناطراك اختصارا للشركة العامة لأبحاث وإنتاج ونقل وتحويل وتجارة الهيدروكربونات.

Sonatrach : - Société Nationale pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures s.p.a-

تسمى سوناطراك بالشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، تحويل المحروقات وتسويقها.

So: société	شركة
Na: nationale	وطنية
Tra: transport	نقل
C: commercailisation	تسويق
H: hychocarbures	المحروقات

ثانيا: التعريف بمؤسسة سوناطراك وعمالها

1- تعريف مؤسسة سوناطراك

سوناطراك هي شركة عمومية جزائرية يوجد مقرها بمدينة الجزائر العاصمة " حيدرة "، تعبر عن نموذج جزائري على المستوى العالمي، شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر، هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جوانب الإنتاج، الاستكشاف، الاستخراج، النقل والتكرير، وقد تنوعت أنشطتها البتروكيمياوية وتحلية مياه البحر، حيث تتوفر شركة سوناطراك على ارس مال مبلغه مائتان وخمسة وأربعون مليار دينار، موزعة على مائتان وخمسة وأربعون ألف سهم قيمة كل واحد مليون دينار تكتبها وتحررها الدولة سواها، وتحتل سوناطراك المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط في العالم في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية لسنة 2004، حسب ما أورده بيان صدر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

لدى مجمع سوناطراك عدة مميزات تحتل بها الصدارة عالميا نذكر منها¹:

- أول شركة نفطية وغازية في إفريقيا؛
 - أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط؛
 - ثالث مصدر في العالم لغاز البترول المميع (GPL)؛
 - رابع مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع (GNL)؛
 - خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي؛
 - سادس شركة عالميا من حيث احتياطي وإنتاج الغاز الطبيعي؛
 - تحتل المرتبة الثانية عشر عالميا كشركة بترولية، والمرتبة الخامسة والعشرون من حيث عدد الموظفين.
- 2- عملاء مؤسسة سوناطراك:**

يتنوع زبائن سوناطراك بتنوع أنشطتها ومنتجاتها، إلا أنها تركز على زبائن منتجاتها الرئيسية (المحروقات)، وتقسّمهم ما بين السوق الوطنية والسوق الدولية، لذلك فهم يتوزعون على المستويين التاليين:

- ◀ السوق الوطنية: تعطي سوناطراك لتلبية طلب السوق الوطنية الأولوية لا سيما في الغاز الطبيعي؛
- ◀ السوق الدولية: تسعى سوناطراك إلى تلبية حاجيات السوق الدولية من المحروقات الخامة ومشتقاتها.

ثالثا: أهداف مجمع سوناطراك

تبرز اهداف مجمع سوناطراك فيما يلي:²

- الإبقاء على نمو سوناطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا، ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية؛
- الإسراع والإنهاء بنجاح عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها القانون الجديد للمحروقات للتقدم إلى المعايير العالمية؛
- التكفل كمؤسسة وطنية ناجحة ومتطورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- تنويع أنشطة المصب (AVAL) ورفع مساهماتها في أرباح الشركة بالجزائر وخارجه؛

1 - الموقع الرسمي لمؤسسة سوناطراك، <https://sonatrach.com/publications>

2 - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- تنمية مختلف النشاطات في الجزائر وفي الخارج مع شركات جزائرية وأجنبية والاشتراك في رأس المال وفي القيم المنقولة الأخرى؛
- دراسة كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يترتب عنه فائدة على مجمع سوناطراك؛
- الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان البقاء: الأولى في الجزائر، الأولى في إفريقيا، وقاعدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورو متوسطية، وفي الصدارة العالمية؛
- تحقيق أقصى قدر من العائدات البترولية في المدى القصير لتمويل خطة التنمية العاجلة.

المطلب الثاني: نشاطات ومنتجات مجمع سوناطراك

تمارس مؤسسة سوناطراك عدة نشاطات في مختلف المجالات بتنوع منتجاتها.

أولاً: نشاطات مؤسسة سوناطراك

تقدر نشاطات مؤسسة سوناطراك بـ 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، ولتحقيق أهدافها لابد من قيامها بعدة نشاطات منها:¹

- نشاط الاستكشاف والإنتاج؛
- نشاط النقل عبر الانابيب؛
- نشاط التميع والفصل؛
- نشاط التكرير والبتروكيمياء؛
- نشاط التسويق.

ثانياً: منتجات مؤسسة سوناطراك

لسوناطراك مجموعة من المنتجات تتنوع ما بين المحروقات ومشتقاتها، كهرباء واتصالات، مياه البحر المالحة، خدمات مالية وبيئية، ومنتجات منجمية، إلا أنها تركز على المحروقات كمنتجات رئيسية وأساس نشاطها تتمثل في:

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- النفط (البترول)؛
- الغاز الطبيعي؛
- معالجة النفط؛
- معالجة الغاز الطبيعي.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك

تتم دراسة هيكل التنظيمي الإداري لمجمع سوناطراك انطلاقاً من التطرق الى تنظيم المجمع العام، ثم استعراض الهيكل التنظيمي له وشرحه.

أولاً: التنظيم العام لمجمع سوناطراك

يعكس أهم الهيئات العليا في المجمع، تتمثل في:¹

1- **الجمعية العامة ومجلس الإدارة:** هما هيئتان تتخذان القرارات الحاسمة والاستراتيجية للمجمع، لها

اجتماعات دورية منتظمة وأخرى طارئة إذا اقتضت الضرورة، يمكن توضيحها كما يلي:

أ- **الجمعية العامة:** وهي أعلى هيئة بالنسبة للمجمع وأقواها سلطة، تتكون من أربعة 04 أعضاء ورئيساً، هم:

- وزير الطاقة
- وزير المالية
- محافظ بنك الجزائر
- مندوب التخطيط
- ممثل رئاسة الجمهورية

ب- **مجلس الإدارة:** وهي الهيئة الثانية من حيث السلطة، يتم على مستواها اتخاذ القرارات، وتحديد التوجيهات

انطلاقاً من توجيهات الجمعية العامة، ويتكون هذا المجلس من 12 عضواً ورئيساً، هم:

- الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك
- ممثلان لوزارة المالية

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- ممثل لبنك الجزائر
- ممثلان عن الوزارة المكلفة بالحروقات
- شخصية ذات كفاءة في قطاع المحروقات (عادة الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز) ويكون من خارج المجمع (عضوا)
- أربع ممثلين لمجمع سوناطراك
- ممثلان لعمال لمجمع

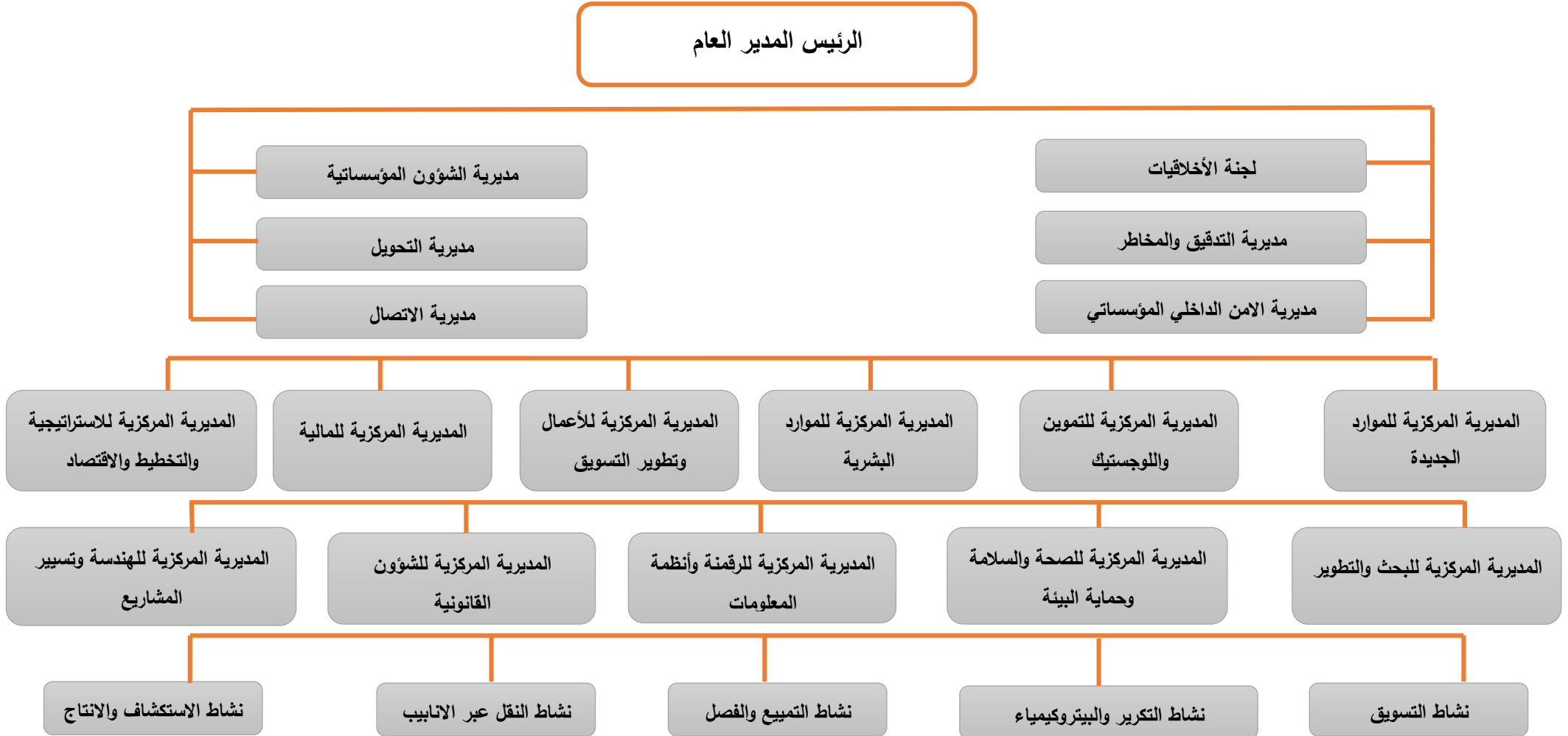
2- **المجلس التنفيذي:** وهو الهيئة التنفيذية للمجمع، يضطلع بدور التسيير المباشر، ويرفع تقاريره إلى كلا من مجلس الإدارة والجمعية العامة، حيث يتكون هذا المجلس من:

- الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المنبع "AMONT"
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة النقل عرب الأنايبب "TRC"
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المصب "AVAL"
- نائب الرئيس المكلف بالأنشطة التجارية "COM"
- المدير التنفيذي للمالية
- المدير التنفيذي للفروع والمساهمات
- المدير التنفيذي للاستراتيجية، التخطيط والاقتصاد
- المدير التنفيذي للشؤون القانونية
- المدير التنفيذي للشراكات
- المدير التنفيذي للموارد البشرية

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك

1- **الهيكل التنظيمي لسوناطراك:** وقع الرئيس المدير العام يوم 10 جانفي 2011 القرار: (أ-001) (ر-25) المتضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنية الكبرى لسوناطراك والمعتمد من قبل مجلس الإدارة في 04 جانفي 2011، وذلك في إطار تطوير قيادة نشاطات المجمع سواء من حيث تكييف استراتيجية التنمية مع المستجدات الوطنية ودولية وذلك بصفة ديناميكية مستمرة، أو من حيث تعزيز التنسيق بني مجمل النشاطات وموارد الشركة، يوضح هذا الهيكل بالشكل التالي:

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك



المصدر: التقرير المالي السنوي لمجمع سوناطراك على الموقع الرسمي.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الموحدة لمجمع سوناطراك

تعتبر القوائم المالية الصورة التي تعكس أداء المؤسسة إذ أنها تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة، وفيما يلي نستعرض القوائم المالية الموحدة لمجمع سوناطراك.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة

تعتبر الميزانية أحد مكونات البيانات المحاسبية والمالية وهي تلعب دورا إعلاميا، فهي تمد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تخص المؤسسة وبالتالي تساعد في اتخاذ قراراتهم، هؤلاء الأطراف يمكن أن يكونوا داخليين مثل إدارة المؤسسة أو خارجيين مثل البنوك والمستثمرين الماليين وإدارة الضرائب، سوف نستعرض الميزانية المالية الموحدة لمجمع سوناطراك لسنوات الأخيرة (2017-2021).

الجدول الموالي يلخص الميزانية المالية للمجمع مجال الدراسة خلال الفترة (2017-2018-2019-2020-2021)، انظر الى الملاحق " 1 - 2 - 6".

الجدول رقم (20): الميزانية المالية الموحدة المختصرة

الوحدة: (بالمليون دينار جزائري)

الأصول	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول غير جارية	6832326	7051602	7741146	7748706	7906917
الأصول الجارية	4790045	5695679	5781201	5914556	6374418
المخزونات	491770	642680	715063	796506	837840
القيم القابلة للتحقيق	3246276	3330071	4358670	4425018	4174859
الخزينة	1051999	1722928	707468	693032	1361719
مجموع الأصول	11622371	12747281	13522347	13663262	14281335
الخصوم	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	7535051	8238297	8627516	8721255	9494519
الأموال الخاصة	6960740	7632162	7909228	7888763	8653211
الخصوم غير جارية	574311	606135	718288	832492	841308
الخصوم الجارية	4087319	4508984	4894830	4942007	4786817
مجموع الخصوم	11622370	12747281	13522346	13663262	14281335

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية الموحدة (الملحق رقم 1).

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج الموحد لفترة الدراسة

هو بيان ملخص للأعباء المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح /الخسارة).
يوضح الجدول التالي حسابات النتائج الموحدة لمجمع سوناطراك مجال الدراسة خلال الفترة (2017 - 2018-2019-2020-2021) (أنظر الملاحق 2).

الجدول رقم (21): جدول حسابات النتائج الموحد المختصر

(الوحدة مليون دينار جزائري)

البيان	التغير 2018		التغير 2019		التغير 2020		التغير 2021	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
رقم الأعمال	960783	20.03%	(218573)	3.80%	(1557439)	28.12%	2513942	63.16%
انتاج السنة المالية(1)	895415	16.47%	(191544)	3.03%	(1807670)	29.44%	2547034	58.80%
استهلاك السنة المالية (2)	179756	7.96%	267388	10.97%	(663065)	24.52%	458862	22.47%
القيمة المضافة للاستغلال (2)-(1)	715660	22.52%	(458933)	11.79%	(1144605)	33.32%	2088173	91.17%
اجمالي فائض الاستغلال	254527	16.97%	(78757)	4.49%	(699798)	41.77%	1031181	105.70%
النتيجة العملياتية	325350	37.93%	(168057)	14.20%	(847665)	83.51%	1118489	668.17%
النتيجة العادية قبل الضرائب	141385	30.71%	(61716)	10.25%	(512259)	94.84%	782529	2810.4%
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	116080	32.61%	(147169)	31.18%	(274203)	84.41%	655685	1294.8%
النتيجة الصافية	156122	40.56%	(167916)	31.04%	(359164)	96.26%	787944	5639.9%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج الموحد (الملحق رقم 2)

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة الموحدة لفترة الدراسة

يهدف جدول سيولة الخزينة الى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة. ويمكن اعداد جدول تدفقات الخزينة اما بطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة
جدول تدفقات الخزينة. (انظر الى الملحق رقم 5).

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمجمع سوناطراك

سنحاول في هذا المبحث من خلال المؤشرات المالية الحقيقية في الميزانيات وجداول حسابات النتائج الشركة تشخيص الوضعية المالية لمجمع سوناطراك، وسنستعمل أدوات التحليل المالي الساكن في تحليل بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي ومجموعة من النسب المالية.

المطلب الثاني: تشخيص الهيكل المالي

تشخيص الهيكل يهدف الى الكشف عن توازن المؤسسة من ناحية هيكل أصولها وعلاقته بهيكل الخصوم فهناك تحليلين للتحليل الهيكل: التشخيص الساكن والتشخيص الديناميكي وهذا ما سوف يتم دراسته في هذا المطلب.

أولاً: التحليل المالي الذمي (سيولة-استحقاق):

يهدف هذا التحليل الى معرفة درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقها حيث يتم دراستها من خلال مؤشرات التوازن ومختلف النسب المالية والهيكلية التي سوف نتطرق اليها لتشخيص الميزانية:

1- التشخيص باستخدام مؤشر رأس مال العامل الصافي:

يحسب رأس مال العامل من أعلى الميزانية ومن أدناها بطريقتين هما:

من أعلى الميزانية: رأس مال العامل (FR) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس مال العامل (FR) = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الجدول رقم (22): رأس مال العامل الصافي

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	7535051	8238297	8627516	8721255	9494519
الأصول الثابتة	(6832326)	(7051602)	(7741146)	(7748706)	(7906917)
FR من أعلى الميزانية	702725	1186695	886370	972549	1587602
الأصول المتداولة	4790045	5695679	5781201	5914556	6374418
الخصوم المتداولة	(4087319)	(4508984)	(4894830)	(4942007)	(4786817)
FR من أسفل الميزانية	702726	1186695	886371	972549	1587601

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية الموحدة

نلاحظ ان من خلال الجدول أعلاه ان رأس المال العامل الصافي موجب في سنوات مجال الدراسة (2017-2021) من أعلى وأسفل الميزانية حيث يمكننا القول أن:

- من أعلى الميزانية: يمكن القول أن المجمع استطاع أن يغطي أصوله غير الجارية بواسطة موارده الدائمة مع تحقيق هامش امان يساعده على تغطية احتياجاته لاحقاً، وهذا ما يدل على ان المجمع قد حقق توازن في هيكله المالي على المدى الطويل.
- من أسفل الميزانية: المجمع استطاع الوفاء بالتزاماته القصيرة الاجل عند حلول مواعدها مع وجود هامش امان قد يستغله في تمويل احتياجاته، وبالتالي فقد استطاعت الشركة الام أن تحقق توازناً على المدى القصير.

2- التشخيص باستخدام النسب السيولة المالية:

نسب السيولة أداة لتقييم رأس مال العامل ودرجة السيولة على المدى القصير ومن اهم هذه النسب (نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية)، والجدول التالي يوضح حساب هذه النسب:

الجدول رقم (23): نسب السيولة المالية

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التداول	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	1.17	1.26	1.18	1.20	1.33
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية - المخزون) ÷ الخصوم الجارية	1.05	1.12	1.03	1.04	1.15
نسبة النقدية	خزينة الأصول ÷ خصوم الجارية	0.26	0.38	0.14	0.14	0.28

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نسبة التداول: في سنوات فترة مجال الدراسة (2017-2018-2019-2020-2021) قدرت بـ 1.17، 1.26، 1.18، 1.20، 1.33 على التوالي وهذا ما يدل على ان المجمع استطاع مواجهة التزاماته قصيرة الاجل في مواعيدها أي قدرة الأصول الجارية تغطية ديون قصيرة الاجل، النسب متساوية نوعاً ما مما يدل على ان المجمع استغل الفوائض في تحقيق أرباح أخرى، أي لا يضيع على نفسه الفرص، بالتالي المجمع متوازن مالياً في الأجل القصير.

- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من خلال حسابنا لنسب السيولة السريعة لسنوات فترة مجال الدراسة أن المجمع استطاع أن يغطي أصوله الجارية وذلك من خلال استبعاد المخزون إلا أن النسب أكبر من الحد اللازم حيث في سنة 2017 قدرت بـ 1.05، وفي سنة 2018 بـ 1.12، وسنة 2019 بـ 1.03، أما في سنتي 2020 و 2021 قدرت على التوالي بـ 1.04، 1.15، وهذا يدل على أن المجمع بحاجة إلى استثمارات جديدة لزيادة أرباحه.

- نسبة نقدية: نلاحظ أن هذه السنة خلال سنوات فترة الدراسة أنها في مجالها المحدد فقد قدرت في سنة 2017 بـ 0.26، وفي سنة 2018 بـ 0.38، وفي سنتي 2019 و 2020 قدرت بـ 0.14، أما في سنة 2021 فكانت 0.28، من هذا يمكننا القول إن المجمع قد استطاع أن يغطي جزء من خصومه الجارية بواسطة ديونه القصيرة الآجل في موعده المحدد.

3- التشخيص باستخدام النسب الهيكلية:

تهدف النسب الهيكلية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الام على وفاء بالتزاماتها طويلة الاجل، ويمكن ايجازها

في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): نسب الهيكلية

النسب	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التمويل الخارجي للأصول	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) ÷ إجمالي الأصول	0.40	0.40	0.42	0.42	0.39
نسبة التمويل الداخلي للأصول	الأموال الخاصة ÷ إجمالي الأصول	0.60	0.60	0.58	0.58	0.60
نسبة المديونية الكاملة	(الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) ÷ الأموال الخاصة	0.67	0.67	0.71	0.73	0.65
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم الجارية ÷ الأموال الخاصة	0.37	0.33	0.62	0.63	0.55

المصدر: من اعداد الطالبتين

- نسبة التمويل الخارجي: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المجمع على المصادر الخارجية في تمويل أصوله فمن خلال حسابها في سنوات فترة مجال الدراسة، نلاحظ أنه قد اعتمد تقريبا على المصادر الخارجية بسنة تقريبا متساوية بين (0.39 و 0.42) وهذا ما يدل على مدى قدرة استقلالية ادارته كما يدل على أن المجمع حدود استدانته مقبولة.

- نسبة التمويل الداخلي للأصول: وهي النسبة المعاكسة للنسبة السابقة وهي تدل على مدى اعتماد المجمع في تمويل أصوله بواسطة أمواله الخاصة ويتضح من هذه النسب أن المجمع قد اعتمد تقريبا سياسة مالية مقبولة فنسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون (تقريبا يعتبر مناصفة) وبالتالي فهي تعتبر في الحد المطلوب.
- نسبة المديونية الكاملة: نلاحظ من خلال حساب هذه النسبة ارتفاع المخاطرة بالنسبة للمقرضين خلال السنوات محل الدراسة حيث قدرت في سنة 2017 و 2018 بـ 0.67، أما في سنة 2019 قدرت بـ 0.71 وفي 2020 بـ 0.73، وسنة 2021 بـ 0.65.
- نسبة المديونية قصيرة الأجل: تقيس هذه النسبة نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة وبالتالي من خلال جدول حساب النسب الهيكلية فإن الأموال الخاصة قادرة على أن تغطي نصف الديون القصيرة الأجل عند حلول مواعيد استحقاقها، أما الجزء المتبقي فتموله من هامش الأمان المتمثل في رأس المال العامل الصافي.

4- تشخيص باستخدام نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، والجدول التالي يبين هذه النسب:

الجدول رقم (25): حساب نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الاعمال ÷ إجمالي الأصول	0.41	0.45	0.40	0.29	0.45
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الاعمال ÷ الأصول الجارية	0.70	0.81	0.71	0.51	0.82
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الاعمال ÷ الأصول غير الجارية	1	1.01	0.95	0.67	1.02
معدل دوران الذمم	رقم الاعمال ÷ رصيد الذمم	1.31	1.44	1.49	1.05	1.65
معدل دوران المدينين	رقم الاعمال ÷ رصيد المدينين	1.94	2.15	2.55	1.87	2.74
معدل دوران نقدية	رقم الاعمال ÷ خزينة الاصول	4.56	3.34	0.95	5.74	4.76

المصدر: من اعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال دراستنا لنسب النشاط للسنوات لفترة مجال الدراسة (2017-2021) ما يلي:

- معدل دوران اجمالي الأصول: قدر معدل دوران إجمالي الأصول بـ (0.45-0.40)، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في سنوات 2017-2018-2019-2021 يولد دينار من المبيعات، وهو معدل متوسط عموماً ويدل هذا على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، كما نلاحظ أيضاً أن كفاءة المؤسسة في تراجع في سنة 2020 هذا راجع إلى الإلزامية الصحية (كورونا COVID) و في هذه الحالة يتوجب على المؤسسة الاستغلال الكامل لأصولها أو التنازل عن الجزء الغير مستغل من أصولها.
- معدل دوران الأصول الثابتة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المعدل كان في سنة 2020 انخفضت إلى 0.51، ومنتدبذ ما بين 0.70 و 0.81 خلال السنوات (2017-2018-2019-2021)، هذا راجع إلى أن الأصول غير الجارية تتحول إلى مبيعات خلال هذه السنوات أي أن المجمع يسعى جاهداً إلى خلق كفاءة في إدارة الأصول، من خلال خلق أو توليد مبيعات من الأصول الجديدة
- معدل الأصول المتداولة: يقدر هذا المعدل في ثلاث سنوات 2017 و 2018 و 2021 بـ (1.02-1) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد (1.02-1) دينار من المبيعات في هذه السنوات، وهو مؤشر معتبر يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارتها للأصول المتداولة، كما نلاحظ أيضاً أن هذا المعدل في تراجع في السنتين 2019 و 2020 حيث سجلت نسب منخفضة بـ 0.95 و 0.67، وسبب هذه المعدلات المنخفضة راجع إلى الإلزامية الصحية كوفيد-19.
- معدل دوران الذمم والمدينين نلاحظ أن معدل دوران الذمم أقل من معدل دوران المدينين وهذا ما يشكل إيرادات لدى المجمع إذ وبالتالي فهو في وضعية مالية جيدة لأنها تقوم بتحصيل مستحقاتها من العملاء حتى يتسنى للشركة الأم تسديد لمورديها في الآجال المحددة .
- معدل دوران الخزينة نلاحظ في سنوات 2017 و 2018 و 2021 تتحول المبيعات إلى نقديات حوالي خمس مرات أما في سنة 2019 تكاد تنعدم وهذا راجع إلى الإلزامية الصحية كوفيد-19 مرافقة ظاهرة التضخم في العملة الوطنية ولكن في سنة 2020 عودة ارتفاع معدل دوران الخزينة مما يدل على كفاءة المجمع في توليد السيولة من رقم الأعمال.

المطلب الثاني: تشخيص جدول حسابات النتائج والمردودية

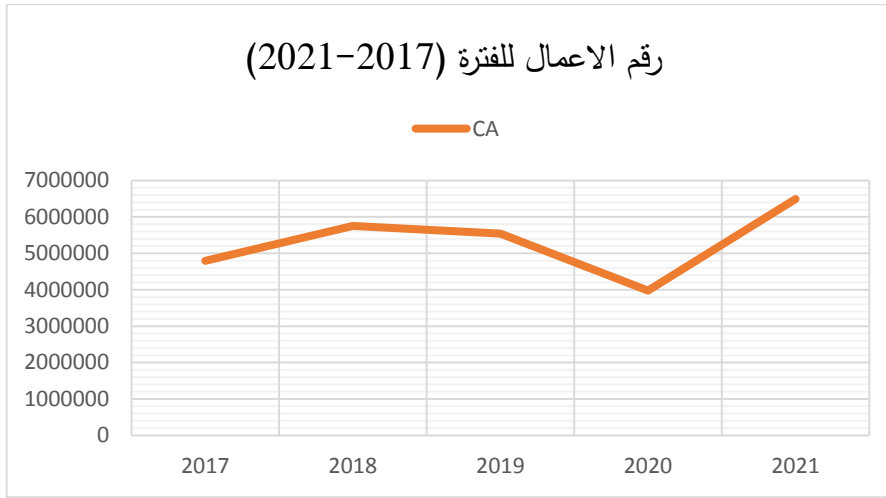
أولاً: تشخيص جدول حسابات النتائج

يمكن تشخيص جدول حسابات النتائج من خلال ما يلي:

1- رقم الأعمال

لتبيان التغيرات التي تطرأ على رقم اعمال المجمع من فترة لأخرى سنوضحه في التمثيل البياني الموالي:

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لرقم الأعمال



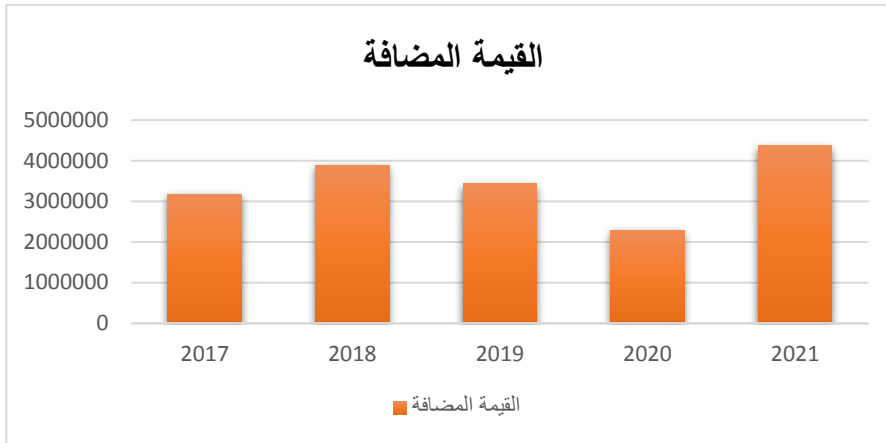
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال هذا التمثيل البياني ان رقم الاعمال خلال (2017-2018) ارتفع بنسبة تقدر بـ 20.03% وفي سنتي 2019 و 2020 بدا في تناقص مستمر الى أن وصل نسبة تقدر بـ (28.12%) في سنة 2020، اما في سنة 2021 تزايد بنسبة 63.16% وهذا التغير راجع للازمة الصحية التي مر بها العالم في سنة 2020، حيث اثرت على المبيعات مما سجلت انخفاض كبير في مردودات المؤسسة، وبالنسبة لسنة 2021 حقق المجمع أرباح معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة.

2- القيمة المضافة للاستغلال

تمثل القيمة المضافة للاستغلال وتوضيح التغيرات بين فترة الدراسة، والشكل الموالي يبين ما يلي:

الشكل رقم (13): التمثيل البياني للقيمة المضافة للاستغلال



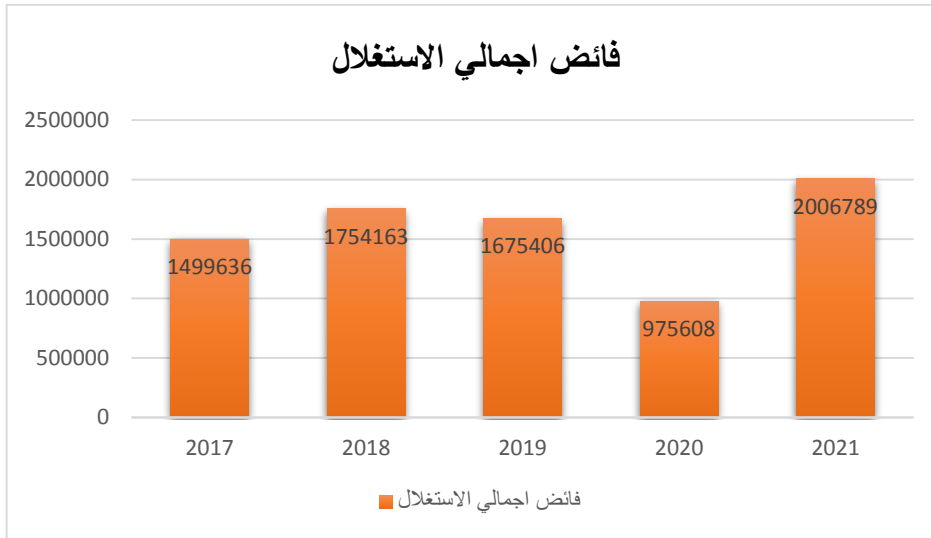
المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال هذا التمثيل البياني ان المجمع حقق نقص في القيمة المضافة في سنة 2019 وسنة 2020 مقارنة بالفائض الذي حققه خلال سنة 2021 خاصة و2018 و2017، حيث قدرت نسبتها في 2018 بـ 22.52% وفي 2019 بـ 11.79% وفي 2020 بـ 33.32% وفي سنة 2021 قدر بـ 91.17% وهذا يدل على ان المجمع لم يحقق نمو اقتصادي بسبب انخفاض انتاج السنة المالية الذي قدر في سنة 2020 بـ 29.44%)، وفي سنة 2021 قدرت بـ 58.80%، بالإضافة الى انخفاض استهلاك السنة المالية وهذا أدى الى انخفاض القيمة المضافة في سنة 2020 مما يدل ان المجمع لم يمارس نشاطه الأساسي بشكل طبيعي هذا راجع للزمة الصحية (جائحة كورونا) ، بالنسبة لسنة 2021 عاد المجمع لنشاطه الأساسي بشكل طبيعي وذلك لتحكمه في استهلاكاته و تحقيقه قيمة مضافة بمعدل مرتفع.

3- الفائض الإجمالي للاستغلال

يكن تمثيله في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): التمثيل البياني للفائض الاجمالي للاستغلال



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

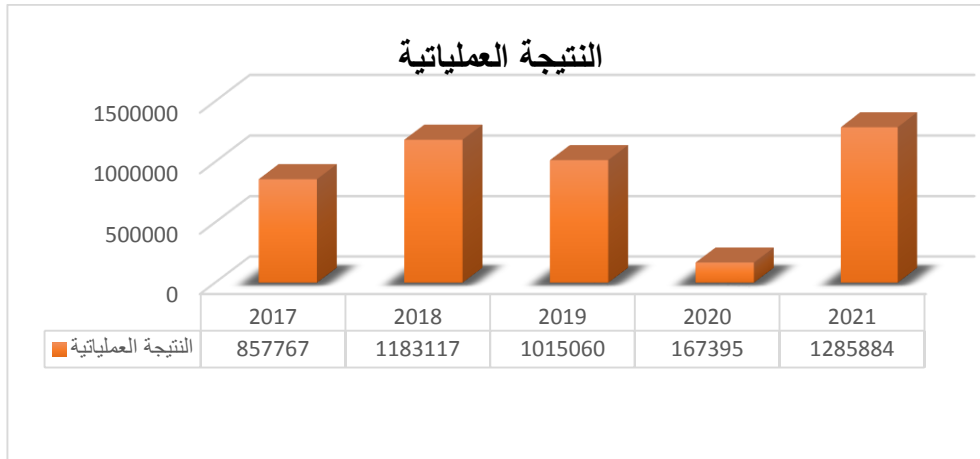
من خلال التمثيل البياني نلاحظ ان المجمع حقق فائض اجمالي الاستغلال خلال سنوات فترة مجال الدراسة حيث في سنة 2018 قدرت نسبة بـ 16.97%، وفي سنة 2021 تزايدت بشكل أكبر من السنوات السابقة حيث قدرت نسبتها بـ 105.70% مما يدل على أن المجمع استطاع تغطية أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم بواسطة القيمة المضافة وهذا يدل على أداء المجمع جيد. أما في السنتين 2019 و 2020 سجلت انخفاض قدر بنسبة (4.49%) و (41.71%) وهذا راجع الى الأزمة الصحية التي تعرض لها العالم مما أثر على فائض اجمالي الاستغلال، وظاهرة التضخم أيضا التي تعاني منها العملة الوطنية.

4- النتيجة العملية

تتغير النتيجة العملية من سنة الى أخرى خلال سنوات فترة مجال الدراسة والشكل الموالي يوضح لنا

ذلك:

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لنتيجة العمليات



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

يوضح لنا الشكل المبين أعلاه تغيرات التي طرأت على النتيجة العملياتية خلال سنوات (2017-2021)، حيث ان في سنة 2018 و 2021 نلاحظ انها موجبة مما يدل على انها استطاع المجمع تغطية جميع أعبائه الخاصة بنشاط الاستغلال بسبب ارتفاع رقم الاعمال المحقق في هذه الدراسة، اما في سنة 2019 قدرت بـ (14.20%) وفي 2020 بـ (83.51%) انخفضت القيمة مما ادي الى تحقيق نواقص في القيمة بسبب الازمة الصحية كوفيد-19.

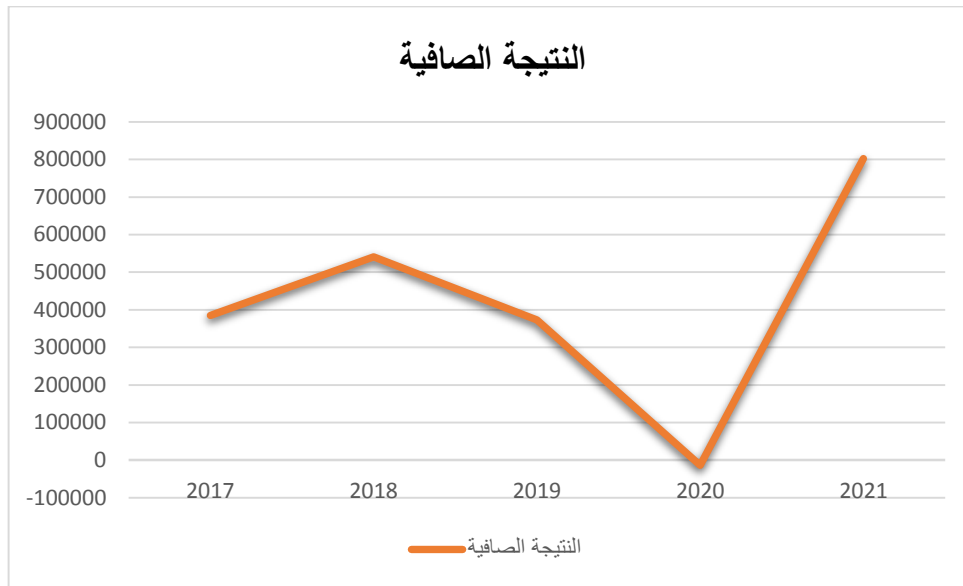
5- النتيجة المالية

النتيجة المالية سالبة خلال سنوات فترة الدراسة وذلك بسبب عدم قدرة النواتج المالية تغطية الأعباء المالية.

6- النتيجة الصافية

هي عبارة عن جمع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية وتمثيلها يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (16): التمثيل البياني للنتيجة الصافية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن النتيجة الصافية هي في تزايد مستمر خلال 2017 و 2018، وانخفضت في سنة 2019 و 2020، هذا ما يدل على الارتفاع المحقق في رقم الأعمال بالإضافة إلى أن الأعباء قد تم تغطيتها بواسطة الإيرادات، مما يدل على أن المجمع يقوم باستغلال موارده الخاصة بنشاطه الرئيسي أحسن استغلال.

ثانياً: تشخيص نسب الربحية

بالاعتماد على جدول حسابات النتائج يمكننا دراسة ربحية المؤسسة بهدف معرفة قدرتها على تحقيق الأرباح انطلاقاً من رقم أعمالها، وتتم من خلال النسب التالية:

الجدول رقم (26): حساب نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	2017	2018	2019	2020	2021
هامش الربح الإجمالي	(رقم الاعمال - تكلفة المبيعات) ÷ رقم الأعمال	0.81	0.80	0.81	0.79	0.84
نسبة هامش الربح الصافي	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	0.08	0.09	0.06	-0.005	0.12
نسبة اجمالي فائض الاستغلال	اجمالي فائض الاستغلال ÷ المبيعات	0.31	0.30	0.30	0.25	0.31
نسبة القيمة المضافة	القيمة المضافة ÷ المبيعات	0.66	0.67	0.62	0.57	0.67

المصدر: من اعداد الطالبتين

- نسبة هامش الربح الاجمالي: قدرت نسبة هامش الربح الإجمالي في السنوات 2017، 2018، 2019، على التوالي بـ 0.81 هذا يعني أن كل واحد دينار من المبيعات حقق هامش بـ 0.81 دينار من مجمل الربح، ثم انخفضت في سنة 2020 بـ 0.79 أي أن تراجع كفاءة إدارة المؤسسة في التعامل مع عناصر المبيعات بسبب الجائحة كوفيد-19 الذي مس العالم وأثر عليه، وفي سنة 2021 عادت الى كفاءتها حيث تزايدت نسبتها مقارنة بسنة 2020.
- نسبة هامش ربح الصافي: تقيس هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من مبيعاتها بعد تغطية كلفة المبيعات وكافة المصاريف ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان المؤسسة حققت نسب مرتفعة خلال كل سنوات مجال فترة الدراسة وهو مؤشر جيد للمؤسسة حيث يدل على تحكم المؤسسة في تكلفة المبيعات والمصاريف اما بالنسبة لسنة 2020 فهي سنة خاصة لما شهده العالم من أزمة صحية كوفيد-19.
- نسبة اجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ ان نسب اجمالي فائض الاستغلال موجبة خلال السنوات محل الدراسة حيث قدرت بـ نسبة 0.31 الا في سنة 2020، هذا يعني ان رقم الاعمال حقق هامش 0.31 دينار بعد دفع اعباء المستخدمين والضرائب والرسوم، وهو مؤشر إيجابي أو جيد عن أداء المؤسسة.
- نسبة القيمة المضافة: نلاحظ ان قيمة المضافة جيدة خلال سنوات الدراسة بنسبة 0.67 وهو ما يعني ان كل واحد دينار من المبيعات حقق 0.67 كقيمة مضافة.

ثالثا: تشخيص المردودية والمخاطر المترتبة عنها

الجدول (27): حساب نسب المردودية وأثر الرفع المالي

2021	2020	2019	2018	2017	الصيغة الرياضية	النسبة
0.09	(0.002)	0.047	0.070	0.05	نتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	المردودية المالية
0.09	0.02-	0.06	0.08	0.06	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
0	0.018	-0.013	-0.01	-0.01	المردودية المالية - المردودية الاقتصادية	اثر الرفع المالي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

- **المردودية المالية:** تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان المردودية المالية للمؤسسة موجبة في كل سنوات فترة مجال الدراسة الذي يعبر على انه مؤشر إيجابي على المؤسسة أي ارتفاع معدل دوران الأصول وانخفاض نسبة الاستدانة، الا ان في سنة 2020 انخفضت بنسبة سالبة، وهو مؤشر سلبي على المؤسسة يدل على انخفاض في معدل دوران الأصول والاشارة السالبة في هامش صافي الربح وارتفاع نسبة الاستدانة وهذا بسبب التأثير بالأزمة الصحية كوفيد-19.

- **المردودية الاقتصادية:** تقيس لنا هذه النسبة فعالية المؤسسة في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرفه، نلاحظ ان نسبة الاقتصادية للمؤسسة خلال كل سنوات فترة مجال الدراسة موجبة وفي وضعية جيدة، حيث ان المؤسسة حققت ربح بحوالي 0.09 دينار عند استخدام واحد دينار من مجموع أصول المجمع في سنة 2021، اما في 2017 و 2018 و 2019 فحققت ربح قدره 0.6 و 0.8 وهذا يدل على ان معدل دوران الأصول مرتفع والنشاط الاستثماري جيد، العكس صحيح بالنسبة لسنة 2020 حيث حققت المؤسسة خسارة بـ 0.02 دينار عند استخدام واحد دينار.

- **اثر الرفع المالي:** نلاحظ ان اثر الرفع المالي سالب خلال ثلاث سنوات الأولى، وبالتالي فإن أثر الرافعة يلعب دورا سلبيا أي أن زيادة اللجوء إلى الاستدانة تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة بسبب ارتفاع المصاريف المالية، اما في سنة 2020 و 2021 كانت موجبة راجع الى عدم لجوء المؤسسة الى الاستدانة مما يؤدي الى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال دراستنا الميدانية لمجمع سوناطراك تبين لنا نتائج نحصرها في نقاط الموالية:

1- من المنظور الساكن: خلال حساب رأس المال العامل الصافي للسنوات الخمسة محل الدراسة تبين لنا أن رأس المال العامل الصافي موجب وهذا يدل على أن الشركة الأم استطاعت أن تمويل أصولها الجارية بواسطة مواردها الدائمة، مع تحقيق هامش أمان تستغله في تمويل الدورة القصيرة الأجل وقد قدر رأس المال العامل الصافي في سنة 2017 بـ 702725 وفي سنة 2018 بـ 1186695 وفي سنة 2019 قدر بـ 886370، وفي سنة 2020 بـ 972549، وفي 2021 قدرت بـ 1587602، وهذا يدل على ان المجمع حقق التوازن على المدى القصير.

أما نسبة التداول فكان معدلها جيد فقد استطاعت الأصول الجارية أن تمويل الخصوم الجارية، أما نسبة السيولة السريعة عوضا أن تغطي 0.5 من الديون القصيرة الأجل دون اللجوء الى المخزونات وهذا ما يدل على أن هناك كفاءة في الوضعية المالية لشركة الأم لأنها تعتمد على استثمارات خارجية تعود عليها بالأرباح. أما نسبة النقدية فهي في الحد المطلوب. وعند دراسة النسب الهيكلية تبين أن المجمع يعتمد على الديون تقريبا بالنصف وهي تعتبر من أحسن السياسات المالية وذلك للاستفادة من مزية الرفع المالي.

2- جدول حسابات النتائج: من خلال تحليلنا لجدول حسابات النتائج توصلنا الى النتائج التالية:

- ان المجمع يحقق مبيعات مرتفعة خلال سنوات محل الدراسة رغم انخفاض رقم الاعمال في السنتين 2019 و 2020 بسبب الجائحة التي تعرض اليها العالم الا أنها لم تؤثر على أدائها المالي بصفة كبيرة، وارتفاع رقم أعمال شركة سوناطراك يعود إلى ارتفاع سعر برميل النفط الخام الذي انتقل متوسط سعره من 41.9 دولار امريكي سنة 2020 إلى 72.3 دولار أميركيا خلال سنة 2021.

- حققت هامش مرتفع للقيمة المضافة مما مكنها من تغطية أعباء المستخدمين والضرائب بالإضافة الى الهامش الإجمالي للاستغلال حيث هو الاخر استطاع تغطية الأعباء العملياتية الأخرى وبإضافة نواتج العملياتية الأخرى وقيم والمؤونات تم الحصول على النتيجة العملياتية موجبة خلال السنوات محل الدراسة، وفي الأخير استطاع المجمع تحقيق نتيجة صافية إيجابية خلال سنوات الخمس ما عدا سنة 2020 التي كانت سالبة ولكن في سنة 2021 ارتفعت بقيمة قدرها 815 886 مليون دينار جزائري مما مكنها من امتصاص كل العجز الذي سجلته في سنة 2020.

3- المردودية: لقد حقق المجمع مردودية اقتصادية بمعدل موجب خلال سنوات محل الدراسة الا في سنة 2020 كانت سالبة بنسبة 0.02- مما حققت خسارة بقيمة 0.02- دينار مقابل وحدة نقدية الأصول الاقتصادية على عكس السنوات الأخرى، اما بالنسبة للمردودية المالية كانت هي أيضا موجبة خلال سنوات فترة مجال الدراسة يدل على مساهمة كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة بولد نتيجة الا في سنة 2020 كانت سالبة مما يدل على ارتفاع نسبة الاستدانة، ولاحظنا ان الخطر المالي منخفض وهذا بدوره حقق أثر رفع إيجابي وهذا ما يدل على أن الشركة الأم استفادت من أثر الرفع المالي في توليد النتيجة الصافية.

خلاصة الفصل:

بعد تطبيقنا لمكتسبات الجانب النظري على الجانب التطبيقي في خصوصية التشخيص المالي لدى مجمع شركة سوناطراك باستخدام بعض أدوات ومؤشرات كمؤشرات التوازن المالي ونسب الهيكل ونسب النشاط والربحية والمردودية لتشخيص الأداء المالي للمجمع حيث يمكن القول ان الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي للمجمع على المدى القصير والمدى الطويل خلال فترة الدراسة 2017-2021 وبموجب هذه التوازنات تحقق التوازن الفوري للمجمع لتحقيقه خزينة موجبة وهامش الربح الصافي أيضا وبالتالي يمكننا القول ان التشخيص المالي في مجمع الشركات هو مشابه لتشخيص في المؤسسة العادية

غير أن يبقى التحليل ناقص نظرا لعدم توفر القوائم المالية في شكلها المعروف من طرف شركة سوناطراك لبعض المعلومات منها ذات العلاقة بالنشاطات الممارسة من قبل مختلف فروع الشركة، ومعلومات تتعلق بالتغيرات في نطاق وطرق التوحيد.

خاتمة

خاتمة:

عالجت هذه الدراسة موضوع تشخيص الوضعية المالية لمجمعات الشركات وفق النظام المحاسبي المالي، باعتبار التشخيص المالي أداة جد فعالة من اجل تقييم الوضعية المالية الموحدة التي تعتبر مخرجات هذه الأخيرة، لذلك فان نتائج التحليل مرهونة بمحتويات هذه القوائم التي تتم دراستها من اجل تلبية احتياجات المستثمرين سواء المحليين او الخارجيين من معلومات مالية، وتتمثل اهم هذه القوائم في: الميزانية المالية التي تعبر عن المركز المالي للشركة الام ، جدول حسابات النتائج والذي يدرس اهم نشاطات المجمع ، قائمة تدفقات الخزينة التي تهتم بحركة الأموال و جدول التمويل.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا ان المجمع ذو طبيعة مالية خاصة تختلف عن المؤسسة الاقتصادية العادية وذلك لان مكوناته تختلف من حيث طبيعة نشاطها وهذا ما يثبت صحة الفرضيات ، وعليه فان الاعتماد على القوائم المالية لوحدها وتطبيق الطرق التقليدية في التشخيص المالي عمليا يعتبر غير كاف لإلقاء نظرة تامة على الوضعية المالية للمجمع ، الا لابد من وجود معلومات مكملة او أدوات مالية ادق وتتمثل هذه المعلومات في المعلومة القطاعية وذلك لان معظم المجمعات تنشط في ان واحد على مستوى عدة قطاعات اقتصادية(تجارية، صناعية ، خدمية) وتتمثل القوائم المالية الموحدة سابقة الذكر معلومات منقوصة من اجل تقييم المجمع من ناحية الوضعية المالية لابد من ارفاق القوائم المالية الأساسية بمعلومات حول مجموع القطاعات التي تنشط فيها الشركة المجموعة ، هذه المعلومات القطاعية ضرورية من حيث عمق الأثر في تحليل مردودية نشاطات المجمع وتحليل ربحيته ومردودية راس المال المعبأ وهنا استخلصنا الدور الكبير الذي يمثله مجمع الشركات اقتصاديا في كونه يساهم في تحريك وثيرة التنمية الاقتصادية وهذا راجع لأدوات التشخيص التي تمكن من وضع توقعات حول الأداء المالي المستقبلي للشركة الام.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: المجمعات هي كيان اقتصادي يتمثل في مجموعة فروع ترتبط فيما بينها اقتصاديا حيث تم اثبات صحتها في الفصل الأول من خلال ما تطرقنا اليه في الإطار النظري للمجمعات الشركات من مفهوم وأنواع واساسيات.

الفرضية الثانية: لتشخيص الوضعية المالية للمجمعات لابد من جمع معلومات قطاعية تكون لنا القوائم المالية الموحدة كمرجع رئيسي لتقييم وتحليل وتشخيص هذا المجمع حيث تم اثبات ذلك من خلال التطرق الى طرق توحيد القوائم المالية وأنواع السيطرة التي تخضع لها الشركات التابعة.

الفرضية الثالثة: ان الأدوات التشخيص المالي في المؤسسة العادية هي شبيهة بالتي يخضع لها المجمع مع الاخذ بالاعتبار المعلومة القطاعية ونطاق وطرق التوحيد، واختبرنا صحة هذه الفرضية في الفصلين الثاني والثالث من خلال أدوات التشخيص المالي بمدخله.

❖ نتائج الدراسة:

يعتبر منهج التحليل المالي للمجمعات متشابه في كل جوانبه لمنهج التحليل المالي للمؤسسات الفردية، غير أن مشخص المجمع عليه الاخذ بعين اعتبار مجموعة من الأمور الإضافية قبل الحكم على الوضعية المالية للمجمع ومن هذه الأمور:

-المعلومة القطاعية: ضرورة الحصول على المعلومات القطاعية بمعنى ان معظم المجمعات تعمل في مختلف قطاعات الاعمال والمناطق الجغرافية. وبالتالي فان البيانات المالية الموحدة وحدها تشكل معلومات غير كافية لمعرفة أنشطة المجمع و تقييم أدائه، ومن اجل الحصول على معلومات جيدة وفق معيار IFRS 8، تتطلب توفير ملحق المعلومات المفصلة حسب القطاع هذه المعلومات في تحليل النشاط و ربحية راس المال العامل حيث تجعل من الممكن توقع الأداء في المستقبل اعتمادا على توقعات النمو و الربحية لكل قطاع مع مراعاة وزن كل منها، وبالتالي نشر المعلومة القطاعية الزامية فقط على المجمعات التي تصدر الأسهم المدرجة كما ان هناك مجمعات غير مدرجة بمعنى التي تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكن يوصى بها.

-طرق التوحيد: ضرورة التعرف على طرق التوحيد المستعملة في المؤسسة والتغيرات التي حصلت فيها من فترة لأخرى يرتبط أساسا على جمع المعطيات من حيث الكم والكيف إعطاء صورة حقيقية للوضعية المالية للمجمع.

-نطاق التوحيد: التعرف على التغيرات التي تطرأ على نطاق التوحيد كونها المرحلة الأساسية التي تعتمد عليها الشركة الام عند اعداد القوائم المالية الموحدة حيث ان تحديد نطاق التوحيد يمكن الشركة من حصر الشركات التابعة المعنية بعملية تجميع قوائمها الفردية ويسمح بتحديد انسب طريقة من طرق التوحيد اعتمادا على طبيعة العلاقة بين الشركة الام والشركات التابعة لها.

❖ التوصيات والاقتراحات:

- من خلال الدراسات والأبحاث التي قمنا بها فيما يخص هذا الموضوع استنتجنا جملة من الاقتراحات والتوصيات نعددها فيما يلي:
- وجوب توفر المعلومة القطاعية في ملحقات الرسمية للمؤسسة.
- ضرورة الإفصاح فيما يخص المؤسسات الوطنية بالوضع المالية الحقيقية.
- لا بد على المجمعات توفير ما يعرف بالحسابات المبدئية "Pro Forma" لسماح بإمكانية مقارنة البيانات المالية من فترة لأخرى.
- الحاجة الى معلومات تتعلق بتقلبات أسعار الصرف.

❖ أفاق الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة ابراز تشخيص الوضعية المالية للمجمع لاحظنا أن هذا الموضوع ثري جدا بالمعلومات ويحتوي على جوانب لم نستطع التطرق اليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ومن أهم هذه الموضوعات:

- العوامل المؤثرة على مردودية المجمعات.
- أسس التنويع والتحكم في رغبة المجمعات.
- وسائل الحفاظ على التوازنات المالية للمجمعات.
- تحليل الوضعية المالية للشركات التابعة.
- أثر المعلومة القطاعية في معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمجمع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. أبو المكارم وصفي عبد الفتاح، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002.
2. أبو حشيش خليل عواد، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
3. بن ساسي الياس، قريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
4. بن ساسي الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، طبعة 2، وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. جعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، طبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008.
6. جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2014.
7. جميل أحمد توفيق، مذكرات في الإدارة المالية، دار الجامعية المصرية، مصر، 1985.
8. خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر، 2001.
9. دادي عدوون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 1999.
10. الدهراوي كمال الدين مصطفى، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
11. زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، الجزائر، 2011.
12. السيد سرايا محمد، المحاسبة المالية في الشركات الأشخاص، شركات الأموال، الشركات القابضة والتابعة، دار المطبوعات الجامعية، طبعة 2008، إسكندرية.
13. الشديفات خلدون إبراهيم، إدارة وتحليل المالي، عمان، دار وائل للنشر، 2001.
14. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
15. شيحة خميسي، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010.
16. صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 1993.
17. عاطف زاهر عبد الرحيم، إدارة التعليمات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2009.

18. عبد العال حماد طارق، موسوعة معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ج1، 2003.
19. الفار مصطفى، الإدارة المالية، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
20. كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
21. لشهب زكرياء، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014.
22. مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري والنصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
23. وليم اندرويس عاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

II. الاطروحات والرسائل:

1. أروان هارون، النظام القانوني لمجمع الشركات - دراسة مقارنة-، رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015-2016.
2. بلقايد خملول محمد، إعداد وعرض القوائم المالية المجمعمة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، محاسبة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2020.
3. بوكليخة ياسين، طيار خليل، مجمع الشركات وقوائمه المالية المدمجة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
4. بلعربي نوال، القوائم المالية المجمعمة في ظل النظام المالي المحاسبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2014-2015.
5. سلامي منير، القوائم المالية المجمعمة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.
6. مقدمي أحمد، النظام المحاسبي والجباية لمجمع الشركات دراسة حالة -مجمع صيدال-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
7. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

III. المجلات:

1. بن حملة سامي، مفهوم اندماج الشركات التجارية في القانون التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري -قسنطينة، العدد 28، الجزائر، 2007
2. بوغازي زينب، أهمية التعديلات المحاسبية على عملية توحيد حسابات المجموعات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة سطيف1، العدد 30 (1)، الجزائر
3. قاشي علال، النظام القانوني لمجمع الشركات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البليدة 02، 2020.
4. مداني الطيب، صديقي مسعود، إشكالية إعداد القوائم المالية المجمعة في ظل تعدد بدائل القياس وتنوع السياسات المحاسبية دراسة ميدانية لمجمع سوناطراك، مجلة المؤسسة، العدد 01، الجزائر، 2021.
5. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي، العدد 01، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جامعة بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2021

IV. المطبوعات:

1. بورديمة سعيدة، التسيير المالي، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.
2. دردوري لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2015.
3. مرابط محمد، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019-2020.

V. التشريعات والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي، رقم 93-08، المؤرخ في 25/04/1993، القانون التجاري، المادة 796، العدد 27.
2. الوزارة المالية للجمهورية الجزائرية، المديرية العامة لضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 138 مكرر، سنة 2022.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية من سنة 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09/12/1996، القانون التجاري، المادة 732 مكرر 4.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19 قرار مؤرخ في 26 جويلية، 2008.
6. قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، 25 مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب:

1. Beatrice Grandguillot, Francis Grandguillot, Analyse Financière, Edition Gualino, Paris, 5eme Edition, 2001.
2. Bruno Bachy, Michel Sions, Analyse financière de comptes consolidés Normes IFRS, Dunod, Paris, France, 2009.
3. Bruno Dondero, Droit des sociétés, Dalloz, 2eme édition, Paris, 2011.
4. Chandal Bussenault, Martine pretet, Organisation et Gestion de l'entreprise, Edition Vuibert, France, 1999.
5. Elie Cohen, Gestion Financière de l'entreprise et développement financier, Edicef, Canada, 1991
6. Eric Robert, Gilbert Gelard, Nouvelle Pratique Des Comptes Consolidés, Edition Gualino, France, 2000.
7. George Mailler, la comptabilité au CPA banque, Edition Clet, paris, 1983.
8. Hamadi ben Amor, la consolidation des bilans, Editions Raouf Yaich, 2006, Tunis.
9. J.Y Eglem Autres, Les mécanismes financières de l'entreprise, Edition Montchissiten, France, 1991.
10. Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, Finance D'entreprise, Edition Dunod, Paris, 2007.
11. Jean louis Amelon, L'essentiel à connaître en gestion financier, Edition Maxima, paris, 2002.
12. Jen Montier, Olivier Grassi, Techniques de consolidation, 2eme édition, Economoca, Paris, 2006.
13. Josette Peyard, Analyse Financière, libraire Vuibert, 8ed, paris, 1999.
14. Khemici Chiha, finance D'entreprise, Approche Stratégique, Edition Houma, Alger, 2009.
15. Laure siné, Droit des sociétés, 8ème édition, Dunod, Paris, 2008.
16. Maxi Fiches, Gestion Financière de l'entreprise, 4° Edition, Dunos, 2018 .
17. Omar boukhezar, La Finance De L'entreprise, Diagnostic, Contrôle, Décision, Opu, Alger, 1981.

18. Pascal Barneto, Normes IFRS application Aux états financiers, Dunod, France, 2éme, 2006.
19. Serge Efaert, Analyse Et Diagnostic Financier, Edition Erolles, Paris, 1992.
20. Tayeb Belloua, Droit des sociétés, Collection Droit Pratique, 2 Ed, Berti Ed, Alger, 2009

.II. المذكرات:

1. Boufassa Amina, Yala Zahra, la consolidation des comptes selon le SCF et le référentiel international IFRS, mémoire de master, école supérieure de commerce, 2016.

ثالثا: مواقع الكترونية

1. <https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/succursale.php>.
2. <https://sonatrach.com/publications>.

الملاحق

الملحق 1

2. ETATS FINANCIERS CONSOLIDÉS

2.1. Bilan

2.1.1. Actif

(En millions de DZD)	NOTES	2021	2020	2019
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill	3.1.1	14 403	14 897	17 266
Immobilisations incorporelles	3.1.2	100 167	99 545	88 141
Immobilisations corporelles	3.1.3	3 900 827	3 846 187	3 784 339
Terrains & aménagements		50 583	51 503	52 247
Constructions		345 043	349 551	346 314
Autres immobilisations corporelles		577 282	592 194	527 551
Immobilisations en concession		819	782	615
Equipements fixes et complexes de production		2 927 100	2 852 157	2 857 612
Immobilisations en cours	3.1.4	2 345 744	2 393 626	2 310 544
Immobilisations financières	3.1.5	1 490 864	1 348 475	1 502 858
Actifs financiers Mise en équivalence		404 276	410 164	223 200
Participations et créances rattachées à des participations		26 495	142 250	311 884
Autres immobilisations financières		1 058 545	792 981	967 683
Autres Créances non courantes		1 548	3 081	91
Total Immobilisations		7 852 004	7 702 731	7 703 148
Impôt différé actif NC	3.1.6	54 913	45 975	37 997
Total Actif non Courant		7 906 917	7 748 706	7 741 146
ACTIFS COURANTS				
Stock et en-cours	3.2.1	837 840	796 506	715 063
Créances et emplois assimilés	3.2.2	4 173 673	4 424 370	4 358 543
Immo. financières		2 004	2	0
Clients		725 135	524 444	608 752
Autres débiteurs		2 367 897	2 131 333	2 170 669
Impôts		1 067 503	1 758 113	1 554 037
Autres actifs courants		11 133	10 479	25 086
Disponibilités et assimilés	3.2.3	1 362 905	693 679	707 595
Placements et autres actifs financiers		1 185	647	127
Trésorerie		1 361 719	693 032	707 468
Total Actif Courant		6 374 418	5 914 556	5 781 201
Total Actif		14 281 335	13 663 262	13 522 346

الملحق 1

2.1.2. Passif

(En millions de DZD)	NOTES	2021	2020	2019
<u>CAPITAUX PROPRES</u>	4.1			
Capital social		1 000 000	1 000 000	1 000 000
Capital souscrit non appelé		-	-	1 940
Ecart d'évaluation		82 678	187 888	124 590
Primes et Réserves		5 750 648	5 728 884	5 310 162
Autres capitaux propres - Report à nouveau		2 309	1 602	-
Capitaux propres hors résultat société mère (A)		6 835 634	6 918 373	6 436 693
Réserves Consolidés (B)		985 209	1 011 275	1 106 077
Réserves Groupe		972 094	1 005 386	1 091 790
Réserves Minoritaires		13 115	5 889	14 287
Ecart d'équivalence (C)		18 722	(34 287)	(7 124)
Résultat de l'exercice (D)		813 645	(6 598)	373 581
Ecart de conversion sur résultat Groupe		1 373	(2 382)	(13)
Résultat Net de l'ensemble consolidé		812 272	(4 216)	373 594
Résultat Groupe		801 915	(13 971)	373 135
Résultats minoritaires		10 357	9 754	459
Résultat minoritaires		10 514	8 888	459
Ecart de conversion sur résultat minos		(157)	867	-
Capitaux propres total (A)+(B)+(C)+(D)		8 653 211	7 888 763	7 909 228
<u>PASSIF NON COURANT</u>	4.2			
Emprunts & dettes financières NC		215 937	235 255	186 820
Impôts (différés et provisionnés)		216 446	219 789	201 361
Autres dettes & comptes de regul. NC		13 920	15 107	12 074
Instruments financiers passif dérivés NC		(0)	(0)	(0)
Provisions et produits comptabilisés d'avance		395 004	362 342	318 033
Passif non courant total		841 308	832 492	718 288
<u>PASSIF COURANT</u>	4.3			
Fournisseurs & comptes rattachés		355 013	499 861	372 894
Impôts		515 364	666 301	787 725
Autres dettes		3 914 018	3 773 696	3 713 653
Trésorerie Passif		2 422	2 148	20 558
Passif courant total		4 786 817	4 942 007	4 894 830
Total passif		14 281 335	13 663 262	13 522 346

الملحق 2

2.2. Compte de résultat consolidé

(En millions de DZD)	NOTES	2021	2020	2019
Ventes de marchandises, pdts fabriqués, prestations de services et pdts annexes	5.1.2	6 494 387	3 980 445	5 537 088
Production stockée ou déstockée (Var)		66 449	11 909	6 177
Production immobilisée		317 515	287 527	453 045
Subventions d'exploitation		720	52 155	142 599
Production de l'exercice	5.1.1	6 879 070	4 332 036	6 139 706
Achats consommés		1 112 982	1 077 691	1 373 949
Services extérieurs		1 254 553	862 461	1 188 920
Autres services extérieurs		132 986	101 507	141 855
Consommation de l'exercice	5.2.1	2 500 521	2 041 659	2 704 724
Valeur Ajoutée d'exploitation		4 378 549	2 290 376	3 434 981
Charges de personnel	5.2.2	403 709	390 914	383 440
Impôts & taxes	5.2.3	1 968 051	923 854	1 376 136
Excédent Brut d'exploitation		2 006 789	975 608	1 675 406
Autres produits opérationnels		188 038	163 569	177 785
Autres charges opérationnelles		77 988	135 638	117 817
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur d'exploitation		878 346	869 138	795 627
Dotations des pertes de valeurs et provisions d'éléments financiers		6 867	(2 753)	3 900
Dépréciations nettes sur écarts d'acquisition		(212)	78	46
Reprise sur pertes de valeur et provisions d'exploitation		49 435	30 703	81 334
Reprises des pertes de valeurs et provisions d'éléments financiers		4 612	(384)	(2 075)
Résultat Opérationnel		1 285 884	167 395	1 015 060
Produits financiers	5.1.3	81 075	96 601	69 579
Charges financières	5.2.4	556 586	291 840	544 536
Résultat financier		(475 511)	(195 239)	(474 957)
Résultat ordinaire avant impôts		810 373	(27 844)	540 103
Impôts sur les résultats	5.2.5	104 050	22 794	215 262
Total des produits des activités ordinaires		7 202 230	4 622 525	6 466 328
Total des charges des activités ordinaires		6 495 907	4 673 163	6 141 487
Résultat Net des activités ordinaires		706 323	(50 638)	324 841
Eléments extraordinaires (produits)		813	91	52
Eléments extraordinaires (charges)		10 955	4 066	-
Résultat extraordinaire		(10 143)	(3 975)	52
Résultat Net de l'exercice		696 181	(54 613)	324 892
Part dans le résultat net MEE (Sociétés Mises en Equivalence)		116 248	49 529	48 701
Résultat Net de l'ensemble consolidé		812 429	(5 083)	373 594
Intérêts minoritaires		10 514	8 888	459
Résultat net - part du groupe		801 915	(13 971)	373 135

الملحق 3

2.3. Tableau des flux de trésorerie consolidé

(En millions de DZD)	2021	2020	2019
Résultat avant impôt	800 235	(31 815)	540 159
PMV cession d'actifs	(412)	(491)	2 226
Amort. immos corporelles	730 733	782 334	620 072
Dépréciation immos corporelles	1 389	(15)	(404)
Amort. immos incorporelles	13 602	19 611	20 549
Prov. pour écarts d'acquisition	-	1 107	1 023
Autres Provisions	3 276	80 604	14 236
Subvention d'exploitation	720	52 155	142 599
Impôts différés	(5 506)	(4 492)	27 991
Amortissements et provisions	744 223	931 304	826 066
Impôts sur le résultat	(104 050)	(22 794)	(215 262)
Intérêts payés	(400)	(14 790)	14 275
Trésor. dégagée des activités opérat.	1 439 595	861 414	1 167 463
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires	(10 143)	(3 975)	52
Flux de Trésorerie avant éléments extraordinaires	(10 143)	(3 975)	52
Stocks	(19 727)	(102 355)	(40 543)
Créances clients	(277 561)	290 058	(93 813)
Fournisseurs	(125 679)	114 426	(57 541)
Autres - BFR exploitation	566 182	(349 290)	(1 088 260)
Incidence de la var de BFR opérat.	143 215	(47 160)	(1 280 158)
Autres - BFR non opérationnelle	9 111	20 349	(19 196)
Comptes de liaison Intragroupe	48 705	(30 464)	7 352
Incidence de la var de BFR non opérat.	57 816	(10 115)	(11 845)
Réévaluation JV Inst fin Dérivés	(570)	(439)	(127)
Autres opérations non cash	(570)	(439)	(127)
Flux de trésor. liés aux activités opérationnelles (A)	1 629 913	799 725	(124 615)
Acquisition d'immo.corporelles	(1 204 457)	(1 506 113)	(2 732 285)
Acquisition d'immo.incorporelles	(15 079)	(46 995)	(115 659)
Acquisition d'immo.financières	(496 608)	(85 396)	(657 955)
Acquisition des titres - auto contrôle	(67 079)	(104 212)	(35 180)
Intérêts reçus	3 716	(7 949)	228
Besoin de trésorerie (investissement)	(1 779 507)	(1 750 665)	(3 540 851)
Cession d'immo.corporelles	492 603	710 302	1 917 039
Cession d'immo.incorporelles	359	24 088	40 238
Cession d'immo.financières	370 522	326 331	232 675
Ressources liées aux investissements	863 485	1 060 721	2 189 953
Flux de trésor. liés aux activités investissements (B)	(916 022)	(689 945)	(1 350 898)
Augmentation de capital	(177 097)	(76 141)	22 546
Emissions d'emprunts	12 609	38 638	27 316
Remboursements d'emprunts	(31 931)	(25 124)	(19 455)
Aug (dim) autres dettes financières NC	(1 472)	(33 820)	(1 932)
Aug (dim) autres dettes financières Ct	(26 352)	(126 775)	469 944
Dividendes versés	23 817	128 694	(80 392)
Flux de trésor. liés aux activités financières (C)	(200 426)	(94 528)	418 026
Ecarts non expliqués - écarts de conv	1 108	17 153	228
Ecarts non expliqués - var méth conso	154 087	(29 317)	37 957
Ecarts non expliqués - reclassement	(99)	0	(70)

الملاحق 4

Ecarts non expliqués - entrée périmètre	126	(17 522)	1 074
Ecarts non expliqués - sortie	(0)	-	2 837
Ecarts non expliqués (D)	155 222	(29 687)	42 026
Trésorerie - mouvement (calculée)	668 687	(14 436)	(1 015 460)
Trésorerie - clôture (calculée)	1 361 719	693 032	707 468
Trésorerie - ouverture	693 032	707 468	1 722 928
Variation de trésorerie (A)+(B)+(C)+(D)	668 687	(14 436)	(1 015 460)

2.4. Etat de Variation des Capitaux Propres Consolidé

(En millions de D20)	Capital social	Primes, réserves & résultat consolidés	Ecart d'évaluation	Capitaux propres total	Capitaux propres groupe	Intérêts minoritaires
Au 31 décembre 2019	1 000 000	6 784 711	124 590	7 909 301	7 894 555	14 746
Affectation résultat	-	80 712	-	80 712	80 712	(0)
Dividendes	-	14 198	-	14 198	14 265	(67)
Acompte sur dividendes	-	-	-	-	-	-
Résultat	-	(5 079)	-	(5 079)	(13 967)	8 888
Augmentation	-	397 643	64 199	461 842	448 337	13 505
Diminution	-	(540 082)	(902)	(540 983)	(523 565)	(17 419)
Ecart de conversion sur ouverture	-	83 232	-	83 232	83 747	(514)
Ecart de conversion sur flux	-	(17 463)	-	(17 463)	(18 253)	791
Reclassement	-	(6 177)	-	(6 177)	(6 177)	-
Variation de périmètre	-	(216 114)	-	(216 114)	(211 904)	(4 210)
Entrée de périmètre	-	125 293	-	125 293	125 370	(76)
Au 31 décembre 2020	1 000 000	6 700 875	187 888	7 888 763	7 873 119	15 644
Affectation résultat	-	(0)	-	(0)	0	(0)
Dividendes	-	(8 854)	-	(8 854)	(1 666)	(7 188)
Acompte sur dividendes	-	(16 302)	-	(16 302)	(8 314)	(7 988)
Résultat	-	812 433	-	812 433	801 919	10 514
Augmentation	-	253 797	(100 885)	152 912	141 940	10 972
Diminution	-	(325 583)	(4 326)	(329 909)	(327 930)	(1 979)
Ecart de conversion sur ouverture	-	(733)	-	(733)	(878)	145
Ecart de conversion sur flux	-	1 617	-	1 617	2 639	(1 022)
Reclassement	-	-	-	-	-	-
Variation de périmètre	-	149 597	-	149 597	145 809	3 788
Entrée de périmètre	-	2 183	-	2 183	1 598	585
Sortie de périmètre	-	1 503	-	1 503	1 503	-
Au 31 décembre 2021	1 000 000	7 570 533	82 678	8 653 211	8 629 739	23 472

الملحق 5

3. ETATS FINANCIERS CONSOLIDÉS

3.1. Bilan

3.1.1. Actif

(En millions de DZD)	2018	2017
ACTIFS NON COURANTS		
Ecart d'acquisition- Goodwill	18 540	-
Immobilisations incorporelles	21 903	19 264
Immobilisations corporelles	3 762 278	3 343 767
Terrains & aménagements	53 573	56 036
Constructions	323 913	250 520
Autres immobilisations corporelles	504 783	449 477
Immobilisations en concession	490	404
Equipements fixes et complexes de production	2 879 519	2 590 004
Immobilisations en cours	2 134 526	2 150 945
Immobilisations financières	1 054 035	1 268 529
Actifs financiers Mise en équivalence	254 506	204 269
Participations et créances rattachées à des participations	325 659	191 514
Autres immobilisations financières	504 030	897 590
Autres Créances non courantes	-	66
Total immobilisations	7 021 442	6 807 416
Impôt différé actif NC	30 160	24 910
Total Actif non Courant	7 051 602	6 832 326
ACTIFS COURANTS		
Stock et en-cours	642 680	491 770
Créances et emplois assimilés	3 330 071	3 245 736
Immo. financières	-	-
Clients & autres créances d Expl	651 459	768 642
Autres créances	2 667 219	2 465 559
Comptes de regularisation actif courant	11 393	11 535
Disponibilités et assimilés	1 722 928	1 052 539
Instruments financiers actif dérivés	-	539
Disponibilités	1 722 928	1 051 999
Total Actif Courant	5 695 679	4 790 045
Total Actif	12 747 281	11 622 371

الملحق 6

3.2. Compte de résultat consolidé

(En millions de DZD)	2018	2017
Ventes de marchandises, pdts fabriqués, prestations de services et pdts annexes	5 756 457	4 795 674
Production stockée ou déstockée (Var)	37 203	19 961
Production immobilisée	501 301	411 943
Subventions d'exploitation	36 289	208 257
Production de l'exercice	6 331 250	5 435 835
Achats consommés	919 056	1 027 162
Services extérieurs	1 376 468	1 108 049
Autres services extérieurs	141 812	122 369
Consommation de l'exercice	2 437 336	2 257 580
Valeur Ajoutée d'exploitation	3 893 914	3 178 254
Autres produits opérationnels	239 719	150 289
Charges de personnel	321 239	287 354
Impôts & taxes	1 818 513	1 391 264
Excedent Brut d'exploitation	1 754 163	1 499 636
Autres produits opérationnels	239 719	150 289
Autres charges opérationnelles	152 518	81 615
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur d'exploitation	734 709	773 674
Dotations des pertes de valeurs et provisions d'éléments financiers	-3 456	11 175
Reprise sur pertes de valeur et provisions d'exploitation	57 035	75 563
Reprises des pertes de valeurs et provisions d'éléments financiers	16 102	-1 257
Resultat Operationnel	1 183 117	857 767
Produits financiers	92 155	103 240
Charges financières	673 453	500 573
Resultat financier	-581 298	-397 333
Resultat ordinaire avant impôts	601 819	460 434
Impôts sur les resultats	129 809	104 504
Total des produits des activités ordinaires	6 736 262	5 763 669
Total des charges des activités ordinaires	6 264 252	5 407 739
Resultat Net des activités ordinaires	472 010	355 930
Eléments extraordinaires (produits)	-	66
Eléments extraordinaires (charges)	1 353	1
Résultat extraordinaire	-1 353	65
Resultat Net de l'exercice	470 656	355 995
Part dans le résultat net MEE (Sociétés Mises en Equivalence)	71 092	30 074
Resultat Net de l'ensemble consolidé	541 748	386 069
Interets minoritaires	697	1 140
Resultat net- part du groupe	541 051	384 929

الملحق 7

1.3. Flux de trésorerie consolidé

(En millions de DED)	2018	2017
Resultat avant impôt	600 465	460 409
RFV/ cession d'actifs	469	2 374
Amort. immos corporelles	587 845	666 541
Dépréciation immos corporelles	-65	460
Amort. immos incorporelles	12 984	14 660
Proc. pour écarts d'acquisition	88	-
Autres Provisions	26 814	10 717
Subvention d'exploitation	36 289	208 257
Impôts différés	4 961	144 071
Amortissements et provisions	668 907	1 044 696
Impôts sur le résultat	-129 809	-104 504
Intérêts payés	91	-4
Trésor dégage des activités opérat	1 140 123	1 403 060
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires	-1 353	65
Flux de Trésorerie avant éléments extraordinaires	-1 353	65
Stocks	-188 335	-35 657
Créances clients	94 938	-172 562
Fournisseurs	66 887	47 191
Autres- BFR exploitation	-229 551	-353 612
Incidence de la var de BFR opérat	-256 061	-214 668
Autres- BFR non opérationnelle	2 684	-4 726
Comptes de liaison Intragroupe	45 159	14 879
Incidence de la var de BFR non opérat	47 843	10 153
Réévaluation IV Inst fin Dérivés	495	-111
Réévaluation IV Immobilisations	-	-
Autres opérations non cash	495	-111
Flux de trésor liés aux activités opérat	931 048	898 499
Acquisition d'immo.corporelles	-1 571 118	-1 367 939
Acquisition d'immo.incorporelles	-42 936	-81 869
Acquisition d'immo.financières	-386 804	-392 004
Acquisition des titres- auto contrôle	-43 330	-22 204
Intérêts reçus	-250	15
Besoin de trésorerie (Investissement)	-2 044 419	-1 864 030
Cession d'immo.corporelles	588 758	564 328
Cession d'immo.incorporelles	8 820	57 148
Cession d'immo.financières	769 981	537 309
Ressources liées aux investissements	1 367 560	1 158 794
Flux de trésor liés aux activités invest	-676 859	-705 246
Augmentation de capital	358 743	-79 578
Emissions d'emprunts	21 543	74 841
Remboursements d'emprunts	-19 329	-43 962
Aug (dim) autres dettes financières NC	-10 043	122
Aug (dim) autres dettes financières Ct	-331 016	90 052
Dividendes versés	-161 345	-47 053
Flux de trésor liés aux activités fin	520 596	-5 568
Ecarts non expliqués- écarts de cone	361	4 536
Ecarts non expliqués- var méth conso	-121 151	-6 912
Ecarts non expliqués- reclassement	-114	-68
Ecarts non expliqués- fusion	-37	-
Ecarts non expliqués- entrée périmètre	17 093	10 879
Ecarts non expliqués	-103 847	8 435
Trésorerie - mouvement (calculée)	670 928	196 119
Trésorerie- clôture (calculée)	1 722 928	1 051 999
Trésorerie- ouverture	1 051 999	855 880
Variation de trésorerie	670 928	196 119

الملحق 8

3.4. Variation des capitaux propres consolidés

(En millions de DZD)	Capital social	Primes, réserves & résultat consolidés	Ecart d'évaluation	Capitaux propres total	Capitaux propres groupe	Intérêts minoritaires
Au 1^{er} janvier 2017	1 000 000	5 658 609	62 183	6 720 792	6 711 192	9 600
Affectation résultat	-	-	-	-	-	-
Dividendes	-	-77 210	-	-77 210	-76 806	-404
Résultat	-	386 069	-	386 069	384 929	1 140
Augmentation	-	162 524	32 659	195 183	194 998	186
Diminution	-	-274 668	-153	-274 821	-274 633	-188
Ecart de conversion sur ouverture	-	7 903	-	7 903	7 903	-
Ecart de conversion sur flux	-	1 864	-	1 864	1 864	-
Reclassement	-	-102	-	-102	-61	-41
Variation de périmètre	-	-76 147	-	-76 147	-75 510	-637
Entrée de périmètre	-	77 208	-	77 208	77 269	-61
Au 31 décembre 2017	1 000 000	5 866 051	94 689	6 960 740	6 951 144	9 596
Affectation résultat	-	-103 394	-	-103 394	-103 394	-
Dividendes	-	-95 268	-	-95 268	-94 881	-387
Résultat	-	541 748	-	541 748	541 051	697
Augmentation	-	528 258	27 767	556 025	554 151	1 874
Diminution	-	-186 849	-6 833	-193 682	-193 682	-
Ecart de conversion sur ouverture	-	2 983	-	2 983	2 983	-
Ecart de conversion sur flux	-	-2 762	-	-2 762	-2 762	-
Reclassement	-	4 450	-	4 450	4 451	-1
Variation de périmètre	-	-97 712	-	-97 712	-97 711	-1
Entrée de périmètre	-	59 883	-	59 883	59 883	-
Au 31 décembre 2018	1 000 000	6 516 538	115 624	7 632 162	7 620 384	11 778

المخلص:

تعالج هذه الدراسة فكرة حديثة تتمثل في مجمعات الشركات، التي تتميز بطبيعة مالية خاصة، وذلك من خلال التطرق الى الجوانب النظرية للموضوع بكل زوايا، بالتعرف على مصطلح المجمعات ونشأته وتطوره، ومعرفة اشكال المساهمة في الشركات التابعة لها وطرق دمج حساباتها لتشكل قوائم مالية موحدة تسهل على مستخدميها قراءتها وإعطاء صورة حقيقية للمجمع، وتعتبر هذه الأخيرة مخرجات النظام المالي المحاسبي وأداة من أدوات التشخيص المالي.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أبرزها أن تشخيص المالي للقوائم المالية للمجمعات لا يختلف عن التشخيص المالي للمؤسسات العادية مع واجب الحصول على بعض المعلومات المحكمة الأخرى.

الكلمات المفتاحية: المجمعات، القوائم المالية الموحدة، توحيد الحسابات، التشخيص المالي، المعلومة القطاعية.

Summary :

This study deals with the modern concept of corporate complexes, which are characterized by a particular financial nature, through addressing the theoretical aspects of the topic from all perspectives. This has led to being acquainted with the term of complexes, its origins and development ; as well as the knowledge of the forms of contribution in their subcorporates, and methods of merging its accounts to form unified financial lists making it easier for their users to read it and give a genuine image of the complex. This is considered as the outputs of the accounting financial system and a tool for financial diagnosis.

This study resulted in many outcomes, the most prominent one being that the financial diagnosis of the financial lists of complexes is not different from the one of standard institutions, with having to acquire some other complementing information.

Key words : Complexes – unified financial lists – unification of accounts – financial diagnosis – sectoral information.